

الرسالة الغراء
في ترتيب وجوه القراء
تأليف
أحمد بن ثابت الشريف التلمساني المتوفى ١١٥٢ هـ
تحقيق
عبد العظيم محمود عمران
ماجستير الدراسات الأدبية
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة
ضبط على مخطوط
أولاد الشيخ
مكتبة أولاد الشيخ للتراث

الرسالة الغراء

في ترتيب وجوه القراء

تأليف

أحمد بن ثابت الشريف التلمساني المتوفى ١١٥٢ هـ

تحقيق

عبد العظيم محمود عمران

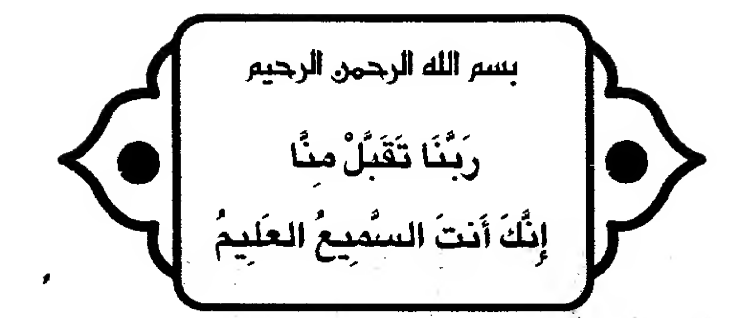
ماجستير الدراسات الأدبية

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

ضبط على مخطوط



مكتبة أولاد الشيخ للتراث



التلمساني : أحمد ثابت الشريف، ١٧٣٢

كتاب / الرسالة الغراء في ترتيب وجوه القراء

تأليف أحمد ثابت الشريف - ط١ - ٢٠٠٦

الجيزة / مكتبة أولاد الشيخ للتراث ٢٤x١٧

١١١ص ، ٢٤سم

تدمك/2 - 138 - 371 - 977

رقم الإيداع : ٢٠٠٦/٢٤٣٨٩ ديوى ٩٢٢/٢

١ - القراء

أ / العنوان



مكتبة أولاد الشيخ للتراث

٣٦ ش اليابان - عمرانية غربية - الهرم تليفون / ٥٦٢٨٣١٨

٤٢ ش إبراهيم عبد الله من ش المنشية - فيصل / ٧٤١٠٧٠٤

محمول / ٠١٠/٥١١٢٤٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي جعل سعادة الدارين لمن اتبع هداه، وصدق بكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، ولم يعبد ربًا سواه، وقال في كتابه: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ ﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ ۚ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ .

وأعظم ما يهدي الله به قلوب العباد، وينير طريقهم نحو خالقهم، هو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه، والذي قال الله تعالى في حقه: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ۚ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ .

فالقرآن هداية لقلوب المؤمنين، يقودهم نحو خالقهم في طمأنينة وأمان، ويبدد أمامهم غياهب الضلال، ويحوطهم بالسكينة والرضى، ويعصمهم من العصيان والزلل بإذن الله .

وهو بشرى للمؤمنين، وشفاء من عند خالق السماوات والأرض، لو أنزله الله على جبل لرأيته خاشعًا متصدعًا من خشية الله .

قال ابن كثير في التفسير[١]:

يقول تعالى معظمًا لأمر القرآن، ومبينًا علو قدره، وأنه ينبغي أن تخشع له القلوب، وتتصدع عند سماعه لما فيه من الوعد والوعيد الأكيد: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ أي: فإن كان الجبل في غلظته وقساوته، لو فهم هذا القرآن فتدبر ما فيه، لخشع وتصدع من خوف الله، عز وجل، فكيف يليق بكم أيها البشر ألا تلين قلوبكم وتخشع، وتتصدع من خشية الله، وقد فهمتم عن الله أمره وتدبرتم كتابه؟ ولهذا قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

قال الشيخ الإمام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي المقرئ - رحمه الله - في فضائل القرآن وتلاوته[٢]:

وقد سماه الله بالقرآن، والفرقان، والعظيم، والعزيز، والحكيم، والروح، والكريم، والنور، والهدى، والتذكرة، والذكرى، والرحمة، والشفاء، والكتاب المبين، والذكر الحكيم، والصراط المستقيم، والحق اليقين، والقصص الحق، والموعظة الحسنة، والآيات البينات، والمتبينات، والبيان، والتبيان، والبينة، وحبل الله، وصراط الله، في غيرها من الأسماء العلية والصفات الجلية.

ونوه بذكر حملته من حفظته، ورفع من شأنهم فقال عز من قائل: ﴿كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ فالرباني أخص نسبة ينسب به العبد إلى مولاه من بعد النبوة، ومعناه: كونوا علماء حكماء بتعليمكم الكتاب ودرسكم إياه.

وجعلكم مغبوطين في الأنبياء والسالفة من الأمم قبل أن تظهروا،

---

(١) تفسير ابن كثير: (٨ / ٧٨).

(٢) فضائل القرآن وتلاوته (١ / ١).

ومحسودين في أهل الكتاب والمشركين، ثم في الأمة بعد أن ظهروا واستظهروا.

وفوض إليهم الإمامة والإمارة ....

وقطع لهم بحق معلوم مؤقت في بيت المال لم يقطعه كذلك لغيرهم.

وجعلهم خير الأمة وأفضلهم وخيارهم وأشرافهم.

واتخذهم أهلين من بين خلقه، وخواص من بين عباده.

واستدرج النبوة من بين جنوبهم من غير وحي إليهم. وأخبر بأنه - عز وجل - يأخذهم بما يأخذ به الأنبياء إلا الوحي.

وجعل حرمتهم على المؤمنين كحرمة أمهاتهم عليهم احترامًا ومبرة.

وآمنهم من أن تحرقهم النار أو يلجوها إلا تحلة القسم، كل ذلك بينه عز وجل في نص تنزيله، وعلى لسان نبيه عليه الصلاة والسلام.

ومن وراء جميع ما ذكرته خص علماءهم بخلة مستخلصة لهم دون غيرهم من علماء الشريعة، وهي ائتمام الأمة بهم في كتابه عن آخرها على اختلاف نحلها ومذاهبها من غير نزاع ولا مخالفة، فأعظم بهن من فضائل وخصائص وأكرم .

فالقرآن مكانته أعظم المنازل، هنيئًا لمن جعله الله من حملته، واختصه بحفظه وتلاوته، وشرفه بالعمل بأحكامه، والسير على منهاجه .

ومن ضياء شمس القرآن التي تلقي [illegible]ائها على القلوب، يتلألأ علم القراءات من بين العلوم، ويشرف على غيره لأنه العلم الذي يختص بكتاب الله أشرف وأعظم كتاب .

ولقد اهتم بهذا العلم أعظم اهتمام سلفنا الصالح رضي الله عنهم جيلًا بعد جيل، وذلك لإدراكهم أهمية كتاب الله تعالى وعلومه للأمة، ومكانة العلم الذي يعصم الألسنة من الخطأ في تلاوة كتاب الله، فخلفوا لنا تراثًا ضخمًا مضيئًا، نحن في حاجة إليه أيما احتياج .

ومن بين ذلك التراث الضخم الذي خلفه السلف الصالح رضي الله عنهم تأتي هذه الرسالة: «الرسالة الغراء في ترتيب وجوه القراء» لمؤلفها الشيخ: أحمد بن ثابت الشريف التلمساني رحمه الله رسالة قيمة في بابها، مفيدة لطلاب علم القراءات، وقد قمت بتحقيق هذه الرسالة، وبذلت بها قدر ما أستطيع حتى تخرج في هذه الصورة، راجيًا أن ينفع الله بها المسلمين في كل زمان ومكان .

وفي الأسطر التالية حديث عن الرسالة ومؤلفها والمنهج الذي اتبعته في إخراجها:

أولاً المؤلف:

هو أحمد بن ثابت التلمساني البجائي الشريف الحسني المتوفى سنة ١١٥٢ هـ اثنتين وخمسين ومائة وألف من شيوخه أبو عبد الله محمد بن توزنت، ومن آثاره:

التفكر والاعتبار في الصلاة على النبي المختار أوله الحمد لله الذي أيد الإنسان بنعمته وصوره في الأرحام إلخ .

الرسالة الغراء في ترتيب وجوه القراء[١] .

المخطوط:

اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على النسخة الخطية المحفوظة في المكتبة الأزهرية تحت رقم: [(٢٧) ٢٢٢٨٣].

وهي نسخة جيدة الخط، مكتوبة بخط مغربي، يرجع تاريخ نسخها إلى

(١) مصادر ترجمته:
هدية العارفين (١ / ٩٣) .
إيضاح المكنون (١ / ٣١٢) .
معجم المؤلفين (١ / ١٨٠) .

سنة ثلاثين ومائة وألف، واسم ناسخها: الجيلاني بن الجيلاني بن محمد بن الهواري بن أبي عمران، وعدد أوراقها ١٣ ورقة .

وكتب على صفحة العنوان: الرسالة الغراء في ترتيب وجوه القراء، تأليف: سيدي أحمد بن ثابت الشريف .

وتحتها: من كتب المرحوم حسن جلال باشا، هدية للجامع الأزهر تنفيذًا لوصيته .

وأول هذه النسخة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرشدنا بكتابه، واصطفانا لخدمته، وأهلنا لفهم خطابه، وجعله لنا رحمة ووقاية من عذابه، واختصنا بنبيه محمد، وأعزنا به ﷺ، وعلى آله وحزبه الكريم وأصحابه صلاة وسلامًا يضاهيان الوبل حال مصابه، والرضى عن الأئمة الأولى قاموا بتحقيقه رجاء ثوابه .

وبعد:

فهذه الرسالة الغراء في ترتيب اختلاف وجوه القراء، سألنيها بعض الثقات؛ ليعرف المقدم في وجوه الروايات .

وآخر هذه النسخة:

تقييد شيخنا وسيدنا ووسيلتنا إلى ربنا سيدي أحمد بن ثابت الشريف، شرف الله قدره في الدارين التلمساني نسبًا على يد الحقير الفقير إلى مولاه الغني به عن سواه، الجيلاني بن الجيلاني بن محمد بن الهواري بن أبي عمران نسبًا، غفر الله له ولوالديه ولأقاربه ولأشياخه ولأخوانه ولأحبته، ولجميع المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على جميع الأنبياء والمرسلين،

والحمد لله رب العالمين، وكان الفراغ منه يوم الإثنين في ربيع الثاني عام ثلاثين ومائة وألف .

المنهج الذي اتبعته في التحقيق:

* قمت بنسخ المخطوط متبعًا الرسم الإملائي الحديث، وترقيم النص بما يعين القارئ على فهم المعنى المراد في سهولة ويسر .

* أثبت أرقام صفحات المخطوط الذي اعتمدت عليه في الهامش، ورمزت للوجه الأول من ورقة المخطوط بالرمز أ، وللوجه الثاني بالرمز ب .

* ترجمت للقراء الذين ذكرهم المصنف في الكتاب مثبتًا اسم المرجع ورقم الجزء والصفحة .

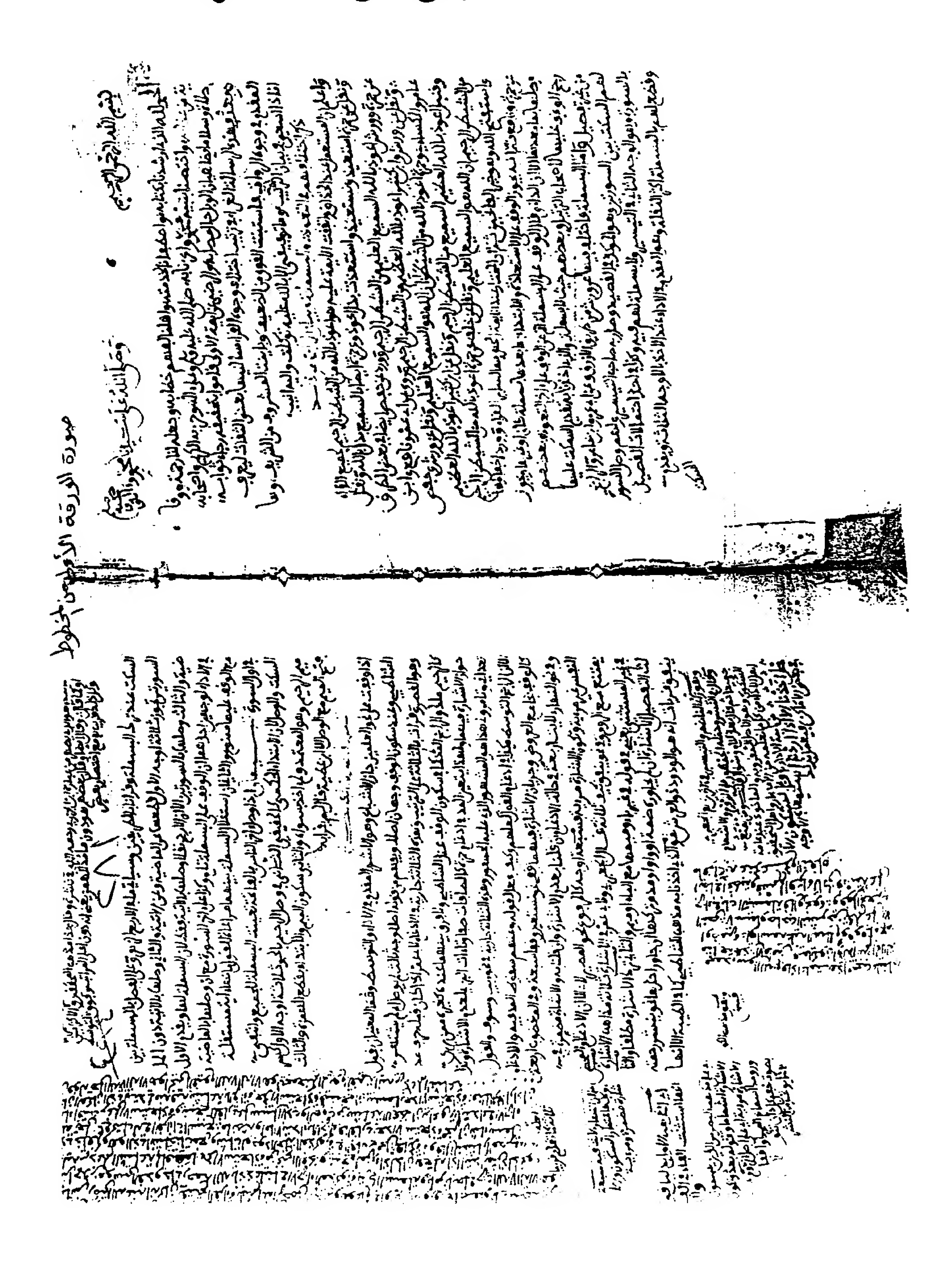
* قمت بالتعليق على مواضع معينة من الكتاب عن طريق النقل عن بعض كتب القراءات التي تعرضت لنفس المسائل، وذلك بغرض إيضاح المعنى للقارئ، وأثبت اسم المرجع الذي نقلت عنه ورقم الجزء والصفحة .

وبعد، فإني أحمد الله الرحيم الوهاب أن وفقني بفضله إلى هذا العمل، وهداني إليه، فله الفضل أولاً وآخرًا، راجيًا أن ينفع الله بهذا العمل المسلمين في كل زمان ومكان، وأن يغفر لنا، وأن يدخلنا برحمته في عباده الصالحين، وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

عبد العظيم محمود عمران

القاهرة: ٢٢ من رمضان ١٤٢٧هـ

صورة الصفحة الأولى من المخطوط


صورة الورقة الأولى من المخطوط

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرشدنا بكتابه، واصطفانا لخدمته، وأهلنا لفهم خطابه، وجعله لنا رحمة ووقاية من عذابه، واختصنا بنبيه محمد، وأعزنا به ﷺ، وعلى آله وحزبه الكريم وأصحابه صلاة وسلامًا يضاهيان الوبل حال مصابه، والرضى عن الأئمة الأولى قاموا بتحقيقه رجاء ثوابه .

وبعد:

فهذه الرسالة الغراء في ترتيب اختلاف وجوه القراء، سألنيها بعض الثقات؛ ليعرف المقدم في وجوه الروايات، فاستبنت القوي من الضعيف، وباينت المشروف من الشريف، وهأنذا أسعى في بيان الترتيب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب .



ذكر اختلافهم في التعوذ والبسملة وبيان الراجح من ذلك

واعلم أن المستعمل عند الحذاق، واتفقت الأئمة عليه، هو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، لجميع القراء[1]، ونقل عن

---

(١) اتفق الكل على « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . . . »، واختلفوا في الفصل بين السور، كما اتفقوا على إثبات التسمية في أول فاتحة الكتاب، وحذفها من أول «براءة».

فروى الفارسي عن حمزة، وعن الدوري، عن اليزيدي وصل السورة بالسورة، إلا أن الدوري يسكت بين السورتين سكتة خفيفة، قال: ومن بقي يفصل بين السورتين بالتسمية إلا بين القرينتين، وقال عبد الباقي كذلك عن حمزة، وأبي عمرو إلا شجاعًا، فإنه روي عنه الفصل بالبسملة بين السور إلا بين القرينتين .

وكذلك روى الفارسي عن شجاع من جميع طرقه، وروى عبد الباقي عن أصحاب ابن هلال، عن ورش بالتسمية بين السور إلا بين القرينتين، وروى بعد ذلك عن ورش مثل حمزة يصل السورة بالسورة .

ووافقه على ذلك أبو العباس، إلا من طريق أبي الطيب، فإنه قال: فصل بالتسمية بين الأربع السور بين « المدثر» و« القيامة »، و« الانفطار»، و« التطفيف »، و« الفجر» و« البلد»، و«العصر» و« الهمزة »، ووافقهم على ذلك ابن بكار، وزاد التسمية بين « القدر» و« البرية» .

وقرأت على أبي العباس أول جزء من وسط سورة؛ فبسملت فلم ينكر علي، وأتبعت ذلك، وسألته: هل آخذ ذلك عنه على طريق الرواية ؟ فقال: إنما أردت به التبرك، ثم منعني بعد ذلك، وقال: أخاف أن تقول رواية، أو يقال، وقرأت بذلك على غيره؛ فقال: أما التبرك فلا أمنع، وأما قرأت بهذا؛ فلا .

قال عبد الباقي: وفصل من بقي من القراء بين السور إلا بين القرينتين، فإن تركها اتفاق =

حمزة[١]: «أستعيذ»، و«نستعيذ»، و«استعذت»، بدل «أعوذ» .

وعن حمزة أيضًا «بالسميع» بدل «بالله» .

ونقل عن حمزة وورش[٢]: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم».

وورد عن حفص[٣] أيضًا في بعض الطرق، ونقل عن ورش وابن كثير[٤]: «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم» .

= من القراء، فاعلم ذلك راشدًا موفقًا، وصلى الله على محمد وآله (التجريد لبغية المريد لابن الفحام ص: ١٨٣ - ١٨٤) .

(١) حمزة هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات الفرضي، مولى بني عجل، من ولد أكثم بن صيفي، وقيل: بل مولى آل عكرمة بن الربعي التيمي، كان عالمًا فاضلاً مجيدًا للقراءة، وكان يجلب الزيت من حلوان إلى الكوفة، فلقب بالزيات .

مات بالكوفة سنة ست وخمسين ومائة انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٢٦١ - ٢٦٣، معرفة القراء الكبار ١/ ١١١ - ١١٨، سير أعلام النبلاء ٧/ ٩٠ - ٩٢، شذرات الذهب ١/ ٢٤٠ .

(٢) ورش هو عثمان بن سعيد القرشي، مولاهم المصري الملقب بورش، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه، توفي سنة سبع وتسعين ومائة . انظر ترجمته في غاية النهاية ١/ ٥٠٢ - ٥٠٣، معرفة القراء ١/ ١٥٢ - ١٥٥ .

(٣) هو حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر، الأسدي مولاهم الكوفي الغاضري البزاز، ثقة ثبت ضابط في القراءة، توفي سنة ثمانين ومائة . انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٢٥٤ - ٢٥٥، معرفة القراء ١/ ١٤٠ - ١٤١ .

(٤) هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز، الإمام أبو معبد المكي الداري، إمام أهل مكة في القراءة، كان أبوه من أبناء فارس، ونسبة الداري إلى دارين، مدينة يجلب منها الطيب، كان ابن كثير عالمًا زاهدًا مشهورًا بعلم النحو واللغة، مات بمكة سنة عشرين ومائة . انظر ترجمته في غاية النهاية ١/ ٤٤٣، معرفة القراء الكبار ١/ ٨٦- ٨٨، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣١٨ - ٣٢٢ .

وروي عن أبي عمرو[١] ونافع[٢] وابن عامر[٣] والكسائي[٤] وحمزة: «أعوذ بالله من الشيطان إن الله هو السميع العليم» .

ونقل عن ورش وحفص وقنبل: «أعوذ بالله العظيم السميع من الشيطان الرجيم».

ونقل عن ابن كثير: «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم»

---

(١) هو أبو عمرو زبان بن العلاء التميمي المازني البصري إمام أهل زمانه في علم العربية، ولد بمكة سنة سبعين، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة في خلافة أبي جعفر المنصور، انظر ترجمته في معرفة القراء ١ / ١٠٠- ١٠٥، غاية النهاية ١/ ٢٨٨- ٢٩٢، شذرات الذهب ١/ ٢٣٧ - ٢٣٨، سير أعلام النبلاء ٦ / ٤٠٧ - ٤١٠، وغيرها .

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، مولى جعونة بن شعوب الليثي، حليف حمزة ابن عبد المطلب - رضي الله عنه -، وكنيته أبو رويم، أصله من أصفهان من الطبقة الثالثة، قال عن نفسه: أدركت سبعين رجلًا من التابعين، وقرأت عليهم، فما اجتمع عليه نفسان أخذت، وما تفرد به واحد تركت، مات سنة تسع وخمسين ومائة، وقيل: تسع وستين ومائة . انظر ترجمته في: غاية النهاية ٢/ ٣٣٠ - ٣٣٤، التاريخ الكبير ٨/ ٧٨، سير أعلام النبلاء ٧ / ٣٣٦ - ٣٣٨، شذرات الذهب ١/ ٢٧٠، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٤٢ الكامل لابن عدي ٧/ ٢٥١٥، معرفة القراء الكبار ١/ ١٠٧ - ١١١ .

(٣) هو أبو عمران عبد الله بن عامر اليحصبي كان عالمًا زاهدًا فاضلًا، لقي جماعة من الصحابة، وولي القضاء بدمشق، مات سنة ثماني عشرة ومائة . انظر ترجمته في غاية النهاية ١/ ٤٢٣ - ٤٢٥، معرفة القراء الكبار ١/ ٨٢ - ٨٦، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٩٢ - ٢٩٣، شذرات الذهب ١/٥٦ .

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، أعلم أهل الكوفة في زمانه بعلم العربية، ومنه نشأ علم الكوفيين، وكان يؤدب الأمين والمأمون ابني الرشيد . انظر ترجمته في غاية النهاية: ١/ ٥٣٥- ٥٤٠، معرفة القراء ١/ ١٢٠ - ١٢٨، سير أعلام النبلاء ٩/ ١٣١ - ١٣٤، شذرات الذهب ١/ ٣٢١، طبقات المفسرين للداودي ١/ ٣٩٩- ٤٠٣، البداية والنهاية ١٠/ ٢٠١- ٢٠٢ .

ونقل عن خلف[١] عن حمزة: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأستفتح الله وهو خير الفاتحين» .

ثم إن المختار عن الأئمة الجهر بها لسائر القراء .

وورد إخفاؤها عن حمزة، ونافع .

ثم إنه يجوز الوقف على الاستعاذة والابتداء بما بعدها بسملة كان أو غيرها، ويجوز وصلها بما بعدها إلا أن الداني[٢] قال: الوقف على البسملة أتم من الوقف على آخر التعوذ .

---

(١) هو خلف بن هشام بن ثعلب - وقيل: ابن طالب بن غراب - أبو محمد البزار - بالراء - البغدادي كان ثقة زاهدًا عابدًا عالمًا، توفي سنة تسع وعشرين ومائتين ببغداد. انظر ترجمته في غاية النهاية ١/ ٢٧٢- ٢٧٤، معرفة القراء ١/ ٢٠٨ - ٢١٠ .

(٢) معرفة القراء الكبار (١ / ٤٠٦):

هو أبو عمرو الداني، وهو: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي مولاهم القرطبي الإمام العلم المعروف في زمانه بابن الصيرفي، وفي زماننا بأبي عمرو الداني؛ لنزوله بدانية.

ولد سنة إحدى وسبعين وثلاث مائة قال: وابتدأت بطلب العلم في سنة ست وثمانين وثلاث مائة، ورحلت إلى المشرق سنة سبع وتسعين؛ فمكثت بالقيروان أربعة أشهر، أكتب، ثم دخلت مصر في شوال من السنة، فمكثت بها سنة، وحججت، ودخلت الأندلس في ذي القعدة سنة تسع وتسعين، وخرجت إلى الثغر سنة ثلاث وأربع مائة؛ فسكنت سرقسطة سبعة أعوام، ثم رجعت إلى قرطبة، قال: وقدمت دانية سنة سبع عشرة فاستوطنها حتى مات .

قلت: وكتبه في غاية الحسن، والإتقان منها كتاب « جامع البيان في القراءات السبع وطرقها المشهورة والغريبة » وكتاب « إيجاز البيان في قراءة ورش » مجلد وكتاب « التلخيص في قراءة ورش » مجلد صغير وكتاب « التيسير » وكتاب « المقنع في رسم المصحف » وكتاب «المحتوى في القراءات الشواذ » مجلد وكتاب « الأرجوزة في أصول السنة » وكتاب «طبقات القراء وأخبارهم » في أربعة أسفار، وكتاب « الوقف والابتداء » وغير ذلك، بلغني أن له مائة وعشرين مصنفًا، ثم وقفت على أسماء مصنفاته في تاريخ الأدباء لياقوت =

وبعضهم رجح الوقف عليها لأصحاب الترتيل، وبعضهم حيث لا بسملة، والذي أخذنا به تقديم السكت عليها من غير تفصيل .

وأما البسملة فاختلف فيها عن ورش من طريق الأزرق[١]، وعن أبي عمرو وابن عامر، والراجح لهم السكت بين السورتين، وهو المؤكد في «القصيد» وصرح به صاحب «التيسير» .

ولهم وصل السورة بالسورة، وهو الوجه الثاني في«التيسير»، ولا بسملة لهم فيه، وكذا في إحدى احتمالات «القصيد»، وقطع لهم بالبسملة أكثر النقلة، وهو المقدم في الأداء وعند الأخذ بالأوجه الثلاثة يقدم /[٢] السكت عند ترك البسملة، وقرأنا بالطريقين، وسيأتي ما في الأربع الزهر .

وعلى الفصل بالبسملة بين السورتين تجوز ثلاثة أوجه:

الأول: قطعها عن الماضية، وعن الآتية .

والثاني: وصلها بالآتية دون الماضية .

والثالث: وصلها بالسورتين .

= الحموي، فإذا فيها كتاب « التمهيد لاختلاف قراءة نافع » عشرون جزءًا كتاب « الاقتصار في القراءات السبع » مجلد كتاب « اللامات والراءات » لورش مجلد كتاب « الفتن » مجلدان كتاب « مذاهب القراء في الهمزتين » مجلد كتاب « اختلافهم في الثلاث » مجلد كتاب «الفتح والإمامة» لأبي عمرو بن العلاء مجلد ثم عامة تواليفة جزء جزء .

توفي الحافظ أبو عمرو الداني بدانية يوم الإثنين منتصف شوال سنة أربع وأربعين وأربع مائة ودفن ليومه بعد العصر، ومشى صاحب دانية أمام نعشه وشيعه خلق عظيم رحمه الله تعالى.

(١) هو يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب، المني ثم المصري، المعروف بالأزرق، ثقة محقق ضابط، توفي في حدود الأربعين ومائتين، انظر ترجمته في غاية النهاية ٢/٤٠٢، معرفة القراء ١ / ١٨١ .

(٢) اب/ص .

إلا أن الأرجح نقلاً وصلها بالآتية فقط؛ لأن البسملة لها .

ويقدم الأول في الأداء لوجهين:

أحدها: أن الوقف على البسملة تام، وكذا على آخر السورة مع أن وصلها بالماضية مع الوقف عليها ممنوع .

والثاني: أن استقلال البسملة بينهما مراعاة للقول بأنها آية مستقلة في أول السورة .

تنبيهان:

إذا وصل آخر «الناس» بـ «الفاتحة» تعينت البسملة للجميع، وانتفى السكت والوصل؛ لأن الابتداء الحكمي كالحقيقي .

الثاني: في وصل الرحيم بالجر، ثلاثة أوجه:

الأول: كسر ميم الرحيم، وهو المعتمد، ولم آخذ بسواه .

والثاني: سكون الميم والابتداء بقطع الهمزة .

والثالث: فتح الميم مع الوصل إلا ابن عطية قال: لم يقرأ به .

۞ ۞ ۞

اختلاف سورة الفاتحة

إذا وقفت[١] على نحو ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] جاز الإشباع[٢]، وهو الأشهر المقدم في الأداء والتوسط، وهما المعنيان بقول الشاطبي[٣]:

---

(١) النشر (١ /٢٥٦):

(فالوقف التام) أكثر ما يكون في رءوس الآي، وانقضاء القصص نحو الوقف على ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ والابتداء ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ونحو الوقف على ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ والابتداء ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ونحو: ﴿وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ والابتداء ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ ونحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ والابتداء ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ ونحو ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ الابتداء ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ ونحو: ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ والابتداء ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ﴾ .

وقد تكون قبل انقضاء الفاصلة نحو: ﴿وجعلوا أعزة أهلها أذلة﴾ هذا انقضاء حكاية كلام بلقيس، ثم قال - تعالى -: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ رأس آية.

وقد يكون وسط الآية نحو: ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِى﴾ هو تمام .

وقد يكون بعد انقضاء الآية بكلمة نحو: ﴿لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ آخر لأمره. أو كذلك كان خبرهم، على اختلاف بين المفسرين في تقديره مع إجماعهم على أنهم التمام ونحو: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ وهو آخر الآية التمام ﴿وَبِٱلَّيْلِ﴾ أي: مصبحين ومليلين، ونحوه ﴿وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ﴾ آخر الآية، والتمام ﴿وَزُخْرُفًا﴾ .

(٢) الإشباع هو عبارة عن إتمام الحكم المطلوب من تضعيف الصيغة لمن له ذلك، ويستعمل أيضًا، ويراد به أداء الحركات كوامل غير منقوصات، ولا مختلسات (التمهيد في علم التجويد ص ٦٧) .

(٣) معرفة القراء الكبار (٢ / ٥٧٣):

القاسم بن فيرة: ابن خلف بن أحمد الإمام أبو محمد وأبو القاسم الرعيني الشاطبي المقرئ الضرير أحد الأعلام، ولد في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمس مائة، وقرأ ببلده القراءات، وأتقنها على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النفزي، ثم ارتحل الى بلنسية، وهي =

. . . . وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلا(١)

= قريبة من شاطبة، فعرض بها القراءات والتيسير، من حفظه على أبي الحسن بن هذيل، وسمع الحديث منه، ومن أبي الحسن بن النعمة، وأبي عبد الله بن سعادة، وأبي محمد بن عاشر، وأبي عبد الله بن عبد الرحيم، وعليم بن عبد العزيز، وأبي عبد الله بن حميد.

وارتحل ليحج؛ فسمع من أبي طاهر السلفي وغيره، واستوطن مصر، واشتهر اسمه، وبعد صيته، وقصده الطلبة من النواحي، وكان إمامًا علامة ذكيًا كثير الفنون، منقطع القرين رأسًا في القراءات حافظًا للحديث بصيرا بالعربية واسع العلم .

وقد سارت الركبان بقصيدتيه « حرز الأماني » و« عقيلة أتراب القصائد » اللتين اشتهرتا في القراءات والرسم، وحفظهما خلق لا يحصون، وخضع لهما فحول الشعراء، وكبار البلغاء، وحذاق القراء، فلقد أبدع وأوجز وسهل الصعب.

معرفة القراء الكبار (٢ / ٥٧٥):

قال أبو عبد الله الأبار في تاريخه: تصدر للإقراء بمصر؛ فعظم شأنه وبعد صيته، وانتهت اليه الرئاسة في الإقراء، ثم قال: وقفت على نسخة من أجازته حدث فيها بالقراءات عن أبي عبد الله بن اللايه عن أبي عبد الله بن سعيد ولم يحدث فيها عن ابن هذيل .

قال وتوفي بمصر في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمس مائة .

(١) قال أبو شامة في شرح الشاطبية:

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلا

أي: وما وقع من حروف المد قبل ساكن فحكمه المد عن كل القراء، فهذه الجملة معطوفة على قوله: (وما بعد همز ثابت أو مغير) .

فقوله: (ما قبل ساكن) ما فيه بمعنى «الذي»، وهي مبتدأ خبره أحد الجارين قبله مع مجروره، وبالمد وعن كلهم، فأيهما قدرته خبرا علقت الآخر به، فإن جعلت الخبر بالمد كان التقدير: والذي قبل ساكن مقروء بالمد عن كلهم، وإن قلت: الخبر عن كلهم قدرت مرويّ عن كلهم بالمد، ولولا الباء في (بالمد)؛ لكان ما قبل ساكن مفعولاً به .

واعلم أن الساكن الواقع بعد حرف المد تارة يكون مدغمًا، وتارة غير مدغم، والمدغم على ضربين:

واجب الإدغام لغة وجائزه:

فالواجب نحو: ﴿دَآبَّةٍ﴾ - و﴿الصَّآخَّةُ﴾ - و﴿الطَّآمَّةُ﴾ و﴿الضَّآلِّينَ﴾ - و﴿أَتُحَآجُّونِّي﴾ =

....

= و﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ ﴿ءَآللَّهُ خَيۡرٌ﴾ .

والجائز نحو: ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ - ﴿ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي﴾ - ﴿نُصِيبُ بِرَحۡمَتِنَا﴾ على قراءة أبي عمرو ﴿وَلَا تَّعَاوَنُواْ﴾، على قراءة البزي والساكن غير المدغم نحو ما يأتي في فواتح السور و﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ في موضعي يونس وكذا ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾ - ﴿وَمَحۡيَايۡ﴾، في قراءة من أسكن، وكذا ما يأتي في قراءة ورش من الإبدال في نحو: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ - ﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ .

وشرط الإدغام المذكور أن يكون في كلمة، أو واقعًا بعد التقاء الكلمتين كما مثلنا من قراءتي أبي عمرو والبزي، فإن كان الإدغام في الكلمة الثانية سابقًا لالتقائهما مستمرة حاله على ذلك، فإن حروف المد تحذف حينئذ، ولا يقنع بالمد فيها نحو: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾ - ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ﴾ - ﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾، وكذا الساكن غير المدغم نحو: ﴿وَإِذَا ٱلۡجِبَالُ﴾ - ﴿وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ - ﴿وَمِنۡهُم مَّنۡ خَسَفۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ﴾، فقوله: ما قبل ساكن ليس على إطلاقه، بل يختص بما كان من ذلك في كل ما يعد كلمة واحدة .

قوله: (وعند سكون الوقف)، يعني: إذا كان الساكن بعد حرف المد إنما سكنه الوقف، وقد كان محركًا، فسكونه عارض فهل يمد لأجله؛ لأنه سكون في الجملة، أو لا يمد نظرًا إلى عروض السكون، ويكتفى بما في حرف المد من المد فيه وجهان وذلك نحو ﴿ٱلنَّصِيرُ﴾ - ﴿وَيُؤۡمِنُونَ﴾ - ﴿ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ .

وذلك أيضًا عام لجميع القراء، وإنما قال: (سكون الوقف)، ولم يقل: وعند الوقف احترازًا من الروم، فلا مد مع الروم، ويمد مع الإشمام؛ لأنه ضم الشفتين بعد سكون الحرف .

ثم إذا قيل بالمد، فهل هو مد متوسط، أو مشبع فيه وجهان، وذكر الشيخ وغيره أن الناظم أشار إلى هذين الوجهين بقوله: (وجهان أصلا) أي: جعلا أصلًا يعتمد عليه، وأشار بقوله: (أصلا) إلى وجه ثالث، وهو الاختصار على ما في حرف المد من المد، ولا يظهر لي أنه أراد بالوجهين إلا القصر والمد؛ لأنه ذكر المد لما قبل ساكن، ولم يبين طوله، ولا توسطه، وقال بعد ذلك: (وعند سكون الوقف وجهان أصلا) فعلم أنه المد وضده وهو القصر، ولو كان أشار إلى الطول والتوسط؛ لكان ممدودًا بلا خلاف، وإنما الخلاف في المقدار، والمد لا يفهم من عبارته في نظمه، فالظاهر ما ذكرته، لكن ما ذكره الشيخ يقويه ما يأتي في شرح البيت الآتي . =

ويفهم من قوله (أصلا) وجه ثالث لم يوصل، أي: لم يشتهر، وهو القصر[١]، وقرأت بالثلاثة على الترتيب .

وهذه الثلاثة جارية في الإدغام[٢] لأبي عمرو إذا كان قبله حرف مد كـ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤]، والراجح المد كما في سكون الوقف عند الشاطبي، ولا فرق بينهما عنده كغيره ممن يرى جواز الإشارة فيهما، ولهذا يتعين المد في إدغام حمزة كـ ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾[٣] [الصافات:

= وقوله: (أصلا) تنبيه على الوجوه الثلاثة، كأنه قال: اختلف في مده وقصره بالنظر إلى أصل الكلام في ذلك .

ثم إذا قيل بالمد فهل هو مشبع، أو متوسط فيه وجهان، ولا يمتنع أن يكون أصلا رمزًا لنافع فهو لفظ موهم كما ذكرناه في (ووسطه قوم) .

وقوله قبل ذلك (وعن كلهم) لا يدفع هذا الإبهام؛ لاحتمال أن يقال الذي هو عن كلهم هو غير سكون الوقف، ثم لا فرق في حرف المد بين أن يكون مرسومًا نحو: ﴿قَالَ﴾، أو غير مرسوم نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾، أو كان بدلاً من همزة نحو: ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ - ﴿وَبِئْرٍ﴾ و﴿ٱلرَّأْسُ﴾ .

واختار أبو الحسن الحصري وجه القصر في سكون الوقف؛ لأنه كسائر ما يوقف عليه مما قبله ساكن صحيح نحو ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ و﴿خُسْرٍ﴾ و ﴿بِٱلصَّبْرِ﴾، فما الظن بما قبله حرف مد؛ فقال في قصيدته التي نظمها في قراءة نافع:

وَإِنْ يَتَطَرَّفْ عِنْدَ وَقْفِكَ سَاكِنٌ فَقِفْ دُونَ مَدٍّ ذَاكَ رَأْيِي بِلَا

(١) التمهيد في علم التجويد (٦٧):

وأما القصر فهو عبارة عن: صيغة حرف المد واللين، وهو المد الطبيعي .

(٢) أصول القراءات (١ / ٤٤):

الإدغام وهو لغة: إدخال شيء في شيء، واصطلاحًا جعل الحرفين حرفًا مشددًا، وصيرورته كذلك، وجعل المراد إدغامه كالمدغم فيه، فإذا تماثلا، وتحرك الأول كان جائز الإدغام، وإن سكن كان واجب الإدغام، فإن بقي نعت من نعوت المدغم فليس الإدغام .

(٣) النشر (١ / ٣٦٠)

وأما الساكن، فإما أن يكون لازماً، وإما أن يكون عارضاً، وهو في قسميه إما مدغم، =

١]، وتاءات البزي؛ لعدم الإشارة .

وكذا: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ [الأحقاف: ١٧] و ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزمر: ٦٤] هذا هو المشهور الذي عليه الجمهور .

وهذه الثلاثة جارية في نحو: ﴿رَيۡبَۛ﴾ [البقرة: ٢] و﴿سَوۡفَ﴾ [النساء: ٥٦] و ﴿ٱلۡقَوۡلِ﴾ [النساء: ١٠٨] إلا أن الراجح التوسط، وكذا في إدغام ﴿ٱلۡقَوۡلَ لَعَلَّهُمۡ﴾ [القصص: ٥١]، و﴿كَيۡفَ فَعَلَ﴾ [الفجر: ٦] لقوله[1]:

= أو غير مدغم:

فالساكن اللازم المدغم نحو: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، ﴿دَآبَّةٍ﴾، ﴿الذكرين﴾ عند من أبدل ﴿وَٱلَّذَانِّ﴾، و﴿هَٰذَانِّ﴾ عند من شدد و﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾، و﴿ أتعداني ﴾ عند من أدغم، ونحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا ٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ عند حمزة ونحو: ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ٣﴾ عند من أدغم عن خلاد ونحو ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَّيۡنَهُمۡ﴾ عند رويس ونحو: ﴿ٱلۡكِتَٰبَ بِّأَيۡدِيهِمۡ﴾ عند من أدغمه عن رويس ونحو ﴿وَلَا تَّيَمَّمُواْ﴾ ﴿وَلَا تَّعَاوَنُواْ﴾، و﴿عَنۡهُ تَّلَهَّىٰ﴾، و ﴿كُنتُمۡ تَّمَنَّوۡنَ﴾، و﴿فَظَلۡتُمۡ تَّفَكَّهُونَ﴾ عند البزي .

وقال ابن مجاهد في السبعة في القراءات (١ / ٥٤٦):

قرأ أبو عمرو إذا أدغم وحمزة ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا ٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾ .

وقرأ أبو عمرو وحده ﴿فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ ﴿وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا ٣ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا﴾ ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا ١ فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا ٢ فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا﴾ كل ذلك مدغمًا .

وعباس عن أبي عمرو لا يدغم شيئا من ذلك .

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر والكسائي بإظهار التاء في ذلك كله .

(١) قال أبو شامة في شرح الشاطبية:

وَعَنۡهُمۡ سُقُوطُ الۡمَدِّ فِيهِ وَوَرۡشُهُمۡ ... يُوَافِقُهُمۡ فِي حَيۡثُ لَا هَمۡزَ مُدۡخَلَا

ذكر وجها ثالثًا عن القراء، وهو عدم المد في حرف اللين قبل الساكن للوقف؛ فصار لهم فيه ثلاثة أوجه، ووافقهم ورش عليها في الوقف على كل ما لا همز فيه نحو: ﴿رَأۡيَ ٱلۡعَيۡنِۚ﴾ و﴿إِحۡدَى ٱلۡحُسۡنَيَيۡنِۖ﴾ و﴿فَلَا فَوۡتَ﴾ و﴿ٱلۡمَوۡتِۖ﴾، فيكون له أيضا ثلاثة أوجه، وأما ما كان ساكنة همزة نحو: ﴿شَيۡءٍ﴾ و﴿سَوۡءَ﴾ فله فيه الوجهان المقدمان وقفًا =

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ ....

والإدغام كالوقف بجامع العروض، وجريان الإشارة فيهما. ففي نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وقفًا سبعة، وفي ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧] أربعة.

وفي نحو: ﴿وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ﴾ [آل عمران: ١٩٠] أربعة في حالة الإدغام إن قلنا بعدم الإشارة.

وإن قلنا به والإشارة مضمرة في النفس غير مرئية، وتكون الإشارة مرئية فسبعة أوجه كالمرفوع نحو: ﴿الْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ لَا﴾ [البقرة: ٢٨٥، ٢٨٦] إلا أن الإدغام المحض يمتنع مع الروم، وفي نحو: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ﴾ [المائدة: ٦٤] ثلاثة، قال الجعبري[1]: ولأبي عمرو في الإشارة ثلاثة مذاهب:

= ووصلًا؛ لأن مد ورش هو لأجل الهمز، لا لأجل سكون الوقف، وهذه الأوجه الثلاثة في الوقف هنا هي الأوجه التي سبقت في حروف المد واللين عند سكون الوقف، ولم ينص ثم على وجه سقوط المد، وفي نصه عليه هنا تنبيه على ذلك.

واحترز أيضًا بقوله هنا: (وعند سكون الوقف) عن الوقف بالروم، فلا مد فيه كما سبق في حروف المد واللين إلا في روم الهمزة، فالمد باق لورش وحده؛ لأجل الهمز فقد بان لك أن حرف اللين وهو الياء والواو المفتوح ما قبلهما لا مد فيه، إلا إذا كان بعده همز أو ساكن عند من رأى ذلك، فإن خلا من واحد منهما لم يجز مده، فمن مد ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿إِلَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾ ونحو ذلك وقفًا أو وصلًا، أو مد نحو: ﴿وَالصَّيْفِ﴾ و﴿الْبَيْتَ﴾ و﴿الْمَوْتُ﴾ و﴿الْخَوْفِ﴾، في الوصل فهو مخطئ.

وقوله: (مدخلا) نعت لما قبله، والألف فيه للإطلاق إن قدرناه مبنيًا على الفتح كموصوفه، وهي بدل من التنوين إن قدرناه منصوبًا منونًا، وكلاهما جائز في صفة اللفظ المفرد المبني بعد لا، وخبر لا محذوف تقديره: لا همز فيه، أي: يوافقهم في مكان عدم الهمز، والله أعلم.

(١) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري الخليلي الشافعي، ولد سنة أربعين وستمائة، سكن دمشق، وتولى مشيخة الخليل، قال عنه ابن كثير في «البداية والنهاية»: كان من المشايخ المشهورين بالفضائل والرياسة، والخير والديانة، والفقه، له العديد من المصنفات في مختلف الفنون، منها: كنز المعاني في شرح =

الإشارة في غير المستثنى، يعني في قوله: في غير باء وميمها مع الباء أو ميم .

والثاني: ترك الإشارة مطلقًا .

والثالث: التفصيل .

الإشارة إن لم يجاور ضمة أو واوًا، أو مدًا .

وتركها إن جاور أحدهما نحو: ﴿وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ﴾ [الشورى: ٢٨] ﴿يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ﴾ [التوبة: ٩٩] ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٤، ١٥] هو الذي أخذنا به مذهب الشاطبي كما في «الطيبة» إلا أنها /(١) استثنت الفاء في الفاء أيضًا، وإن كان قبل الحرف المدغم ساكن صحيح، نحو: ﴿ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ذهب أكثر المحققين من المتأخرين إلى الإخفاء، لعسر الإدغام، وهو الروم المتقدم .

والثابت عند القدماء هو الإدغام الصحيح، وأخذنا بالوجهين مصدرين بالإدغام الصحيح .

وأطلق الشاطبي التخيير لقالون(٢) في ميم الجمع، والأرجح الإسكان، وقرأ الداني بالطريقين، وعلى ذلك جمهور العراقيين .

* * *

= حرز الأماني، وعقود الجمان في تجويد القرآن، ونزهة البررة في قراءة الأئمة العشرة، الإفهام في علم الأحكام، وغيرها من المصنفات التي تربو على مائة وخمسين مصنفًا.

(١) ١٢/أ ص .

(٢) هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى الزرقي، مولى بني زهرة، لقب بقالون، ومعناها بالفارسية: جيد، ، وهو قارئ المدينة، وإمامها في النحو، أخذ القراءة عن نافع، وكان قالون أصم، ينظر إلى شفتي القارئ؛ فيعرف ما يتفوه به، ويرد عليه لحنه إذا لحن، توفي سنة عشرين ومائتين . انظر ترجمته في غاية النهاية ١/ ٦١٥ - ٦١٦، معرفة القراء ١/ ١٥٥ - ١٥٦ .

اختلافات سورة البقرة

الذي عليه أكثر النقلة قصر المنفصل عن قالون، والدوري[١]، وكذا يعقوب[٢]، ....

(١) هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، أبو عمر الدوري الأزدي البغدادي، النحوي، الضرير، نزيل سامراء، ثقة ثبت ضابط، إمام القراءة، وشيخ الناس في زمانه، توفي سنة ست وأربعين ومائتين . انظر ترجمته في غاية النهاية ١/ ٢٥٥ - ٢٥٧، معرفة القراء ١/ ١٩١، ١٩٢ .

(٢) معرفة القراء الكبار (١ / ١٥٧):

الحضرمي قارئ أهل البصرة في عصره الإمام أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق مولى الحضرميين.

قرأ القرآن على أبي المنذر سلام بن سليم، وعلى أبي الأشهب العطاردي، ومهدي بن ميمون، وشهاب بن شرنفة .

وسمع من حمزة الزيات، وشعبة، وهارون بن موسى النحوي، وسليم بن حيان، وهمام ابن يحيى، وزائدة، وأبي عقيل الدورقي، والأسود بن شيبان .

وبرع في الإقراء، قرأ عليه روح بن عبد المؤمن، ومحمد بن المتوكل رويس، والوليد بن حسان التوزي، وأحمد بن عبد الخالق المكفوف، وأبو حاتم السجستاني، وأبو عمر الدوري وخلق سواهم.

وحدث عنه أبو حفص الفلاس، وأبو قلابة الرقاشي، وإسحاق بن إبراهيم شاذان، ومحمد ابن يونس الكديمي .

قال أبو حاتم السجستاني: هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القرآن وعلله ومذاهبه، ومذاهب النحو.

وقال أحمد بن حنبل: هو صدوق . =

والأصبهاني[١]، قال الجعبري: والأشهر عنهما القصر، يعني: عن قالون والدوري، وبه قطع أبو العلاء لهما، والوجهان صحيحان .

ولبعضهم:

أبوه من القراء كان وجده ويعقوب في القراء كالكوكب الدري

تفرده محض الصواب ووجهه فمن مثله في وقته وإلى الحشر

قال طاهر بن غلبون: وإمام أهل البصرة بالجامع لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب - رحمه الله تعالى - يعني: في الصلوات .

وقال علي بن جعفر السعيدي: كان يعقوب أقرأ أهل زمانه، وكان لا يلحن في كلامه، وكان أبو حاتم من بعض تلامذته .

وقال أبو القاسم الهذلي: لم ير في زمن يعقوب مثله كان عالمًا بالعربية ووجوهها والقرآن واختلافه فاضلًا تقيًا نقيًا ورعًا زاهدًا بلغ من زهده أنه سرق رداؤه عن كتفه في الصلاة، ولم يشعر ورد إليه ولم يشعر؛ لشغله بالصلاة، وبلغ من جاهه بالبصرة أنه كان يحبس ويطلق .

وقال ابن سوار وغيره: توفي في ذي الحجة سنة خمس ومائتين .

(١) معرفة القراء الكبار (١ / ٢١٢):

قتيبة بن مهران الأزاذاني الأصبهاني المقرئ، صاحب الإمالة.

قرأ على الكسائي وصحبه أربعين سنة، حتى قيل: إن الكسائي قرأ أيضا عليه حدث عن شعبة، والليث بن سعد، وأبي معشر السندي وجماعة .

قرأ عليه العباس بن الوليد بن مرداس، وأحمد بن محمد بن حوثرة الأصم، وزهير بن أحمد الزهراني، وبشر بن إبراهيم الثقفي، وطائفة من الأصبهانيين، وقيل: إن إدريس بن عبد الكريم الحداد قرأ عليه .

وإليه انتهت رياسة الإقراء بأصبهان، وله إمالات مزعجة ومعروفة، وورد أيضًا أنه أخذ القراءة عن إسماعيل بن جعفر وسليمان بن مسلم بن جماز .

روى عنه يونس بن حبيب، وعقيل بن يحيى، وإسماعيل بن يزيد القطان الأصبهانيون، وأثنى عليه يونس، وقال: كان من خيار الناس، وكان مقرئ أصبهان في وقته .

روى العباس بن الوليد عن قتيبة بن مهران أنه قرأ ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلِكَيْنِ﴾ بالكسر جعلهما من ملوك الدنيا .

واختار الشاطبي القصر فيما وقع حرف المد بعد الهمزة، نحو: ﴿ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] و﴿ءَامَنُوٓاْ﴾ [البقرة: ٩]، ورجح الداني التوسط، ورجح أبو محمد مكي[١] الإشباع، وقرأت من «القصيد» بالثلاثة على حسب الترقي، وقرأت من «الطيبة» بالتدلي إذا قصد الابتداء، بنحو: ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾

(١) معرفة القراء الكبار (١ / ٣٩٤):
مكي بن أبي طالب واسم أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الإمام القيسي المغربي القيرواني، ثم الأندلسي القرطبي العلامة المقرئ.

ولد سنة خمس وخمسين وثلاث مائة بالقيروان، وحج، وسمع بمكة من أحمد بن فراس، وأبي القاسم عبيد الله السقطي، وبالقيروان من أبي محمد بن أبي زيد، والقابسي.

وقرأ القراءات على أبي الطيب بن غلبون، وابنه طاهر، وأبي عدي عبد العزيز، وسمع من محمد بن علي الأذفوي.

قال صاحبه أبو عمر أحمد بن مهدي المقرئ: كان - رحمه الله - من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية حسن الفهم، والخلق جيد الدين والعقل، كثير التأليف في علوم القرآن محسنًا مجودًا عالمًا بمعاني القراءات.

أخبرني أنه سافر إلى مصر، وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وتردد إلى المؤدبين بالحساب، وأكمل القرآن، ورجع إلى القيروان، ثم رحل؛ فقرأ القراءات على ابن غلبون سنة ست وسبعين، وقرأ بالقيروان أيضًا بعد ذلك، ثم رحل سنة اثنتين وثمانين وثلاث مائة، وحج، ثم حج سنة سبع وثمانين، وجاور ثلاثة أعوام، ودخل الأندلس سنة ثلاث وتسعين، وجلس للإقراء بجامع قرطبة، وعظم اسمه، وجل قدره.

قالَ ابن بشكوال: قلده أبو الحزم جهور خطابة قرطبة بعد وفاة يونس بن عبد الله القاضي، وكان قبل ذلك ينوب عن يونس، وله ثمانون تأليفًا، وكان خيرًا متدينًا مشهورًا بالصلاح وإجابة الدعوة دعا على رجل كان يسخر به وقت الخطبة، فأقعد ذلك الرجل، توفي في ثاني المحرم سنة سبع وثلاثين وأربع مائة.

قرأ عليه جماعة كثيرة، وله تواليف مشهورة، فممن قرأ عليه محمد بن أحمد بن مطرف الكناني القرطبي.

[البقرة: ١١] فالراجح الابتداء بهمزة مفتوحة، وبعد لام محركة بحركة النقل، سواء قلنا: حرف التعريف «ال» أو «اللام» فقط[1] .

وأجازوا الابتداء باللام وحدها بناء على أن حرف التعريف «اللام»، واعتد بالعارض، وهذان الوجهان جاريان في ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ﴾ [الحجرات: ١١] لجميع القراء، ورجح الجعبري فيه اللام، ولكن الرواية تقتضي التسوية .

قال الجعبري في التفريع: إن وقفت على ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]، فلخلف وجهان:

السكت، والنقل .

---

(١) السبعة في القراءات (١ / ١٤٨):

كان حمزة يسكت على الياء من ﴿شَيْءٍ﴾ قبل الهمزة سكتة خفيفة ثم يهمز .

وكذلك يسكت على اللام من ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿ٱلْأَسْمَآءَ﴾ [البقرة: ٣١] و﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] وما أشبه ذلك .

وغيره من هؤلاء القراء يصل الياء من ﴿شيء﴾ بالهمزة واللام من ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ وأخواتها بالهمزة بلا سكتة .

وروى ورش عن نافع أنه كان يلقي حركة الهمزة على اللام التي قبلها مثل: ﴿الأرض﴾ و﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ و ﴿ٱلْأَسْمَآءَ﴾ بلا همزة في ذلك كله، ويسقط الهمزة .

وكذلك إذا كان الساكن آخر كلمة، والهمزة أول أخرى ألقى حركتها على الساكن، وأسقطها مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] و ﴿مَنْ إِلَٰهٌ﴾ [القصص: ٧١] وما أشبه ذلك .

إلا أن يكون الساكن الذي قبلها واوًا قبلها ضمة، مثل: ﴿قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ﴾ [الأحقاف: ٢٩] أو ياء قبلها كسرة مثل: ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإنه لا يدع الهمز ههنا، ولم يكن يلقى عليها حركة الهمزة .

فإذا انفتح ما قبل الواو والياء، وهي ساكنة، ولقيتها همزة ألقى عليها حركة الهمزة، وأسقط الهمزة مثل: ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] وما كان مثله .

ولخلاد[١] ثلاثة:

النقل، والسكت، وعدمهما .

وإذا وقفت على ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] فلخلف الثلاثة، ولخلاد النقل، وعدمه، لكن الذي حققه صاحب «النشر» النقل والسكت لا غير[٢]،

(١) معرفة القراء الكبار ١ / ٢١٠:

هو خلاد بن خالد، وقيل: ابن عيسى أبو عيسى، وقيل: أبو عبد الله الشيباني مولاهم الصيرفي الكوفي الأحول المقرئ صاحب سليم .

أقرأ الناس مدة، وحدث عن زهير بن معاوية، والحسن بن صالح بن حي .

قرأ عليه محمد بن شاذان الجوهري، ومحمد بن الهيثم قاضي عكبرا، ومحمد بن يحيى الخنيسي، والقاسم بن يزيد الوازن، وهو أنبل أصحابه، وحدث عنه أبو زرعة، وأبو حاتم، وكان صدوقًا .

توفي سنة عشرين ومائتين .

(٢) النشر (١ / ٤٨٨):

إن كان من مذهبه عن حمزة السكت أو التحقيق الذي هو عدم السكت إذا وقف، فإن كان الساكن والهمز في الكلمة الموقوف عليها، فإن تخفيف الهمز كما سيأتي ينسخ السكت والتحقيق.

وإن كان الساكن في كلمة، والهمز في أول كلمة أخرى، فإن الذي مذهبه تخفيف المنفصل كما سيأتي ينسخ تخفيفه سكته، وعدمه بحسب ما يقتضيه التخفيف كما سيأتي، ولذلك لم يتأت له في نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾ سوى وجهين.

وهما النقل والسكت؛ لأن الساكتين على لام التعريف وصلًا منهم من ينقل وقفًا كأبي الفتح عن خلف، والجمهور عن حمزة، ومنهم من لا ينقل من أجل تقدير انفصاله؛ فيقره على حاله كما لو وصل كابني غلبون، وأبي الطاهر صاحب «العنوان» ومكي وغيرهم، وأما من لم يسكت عليه كالمهدوي، وابن سفيان عن حمزة، وكأبي الفتح عن خلاد، فإنهم مجمعون على النقل وقفًا ليس عنهم في ذلك خلاف.

ويجيء في نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، و﴿قل أوحى﴾ الثلاثة الأوجه أعني: السكت وعدمه، والنقل، ولذلك تجيء الثلاثة في نحو: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾، ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾، ﴿وَمَآ أُنزِلَ﴾. وأما ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ فلا يجيء فيه سوى وجهي التحقيق =

قال: لم يتأت له في نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] و﴿ٱلْإِنسُ﴾ [الأنعام: ١١٢] سوى وجهين، وهما: النقل والسكت؛ لأن الساكتين عنه على لام التعريف وصلاً منهم من ينقل وقفًا كأبي الفتح عن خلف، والجمهور عن حمزة، ومنهم من لا ينقل من أجل تقدير انفصاله؛ فبقوه على حاله كما لو وصل لابن غلبون[١] .

= والتخفيف، ولا يأتي فيه سكت؛ لأن رواة السكت فيه مجمعون على تحقيقه وقفاً؛ فامتنع السكت عليه حينئذٍ، والله - تعالى - أعلم .

(١) معرفة القراء الكبار (١ / ٣٥٥):

عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك أبو الطيب الحلبي المقرئ المحقق، مؤلف كتاب «الإرشاد في القراءات» والد أبي الحسن مؤلف « التذكرة » عداده في المصريين، سكنها مدة.

قرأ على إبراهيم بن عبد الرزاق، ونظيف بن عبد الله، ونصر بن يوسف المجاهدي، وصالح بن إدريس، ومحمد بن جعفر الفريابي، وسمع الحرف من جعفر بن سليمان صاحب السوسي، ومن الحسن بن حبيب الحصائري صاحب الأخفش، وسمع الحديث من عبيد الله بن الحسين الأنطاكي، وسليمان بن زويط، وأحمد بن محمد بن عمارة الدمشقي، وعدي بن عبد الباقي .

قرأ عليه ولده، والحسن بن عبد الله الصقلي، وأبو عمر الطلمنكي، ومكي بن أبي طالب القيسي، والحسن بن قتيبة الصقلي، وأحمد بن علي الريغي، وأبو جعفر أحمد بن علي الأزدي، وأبو القاسم عبد الرحمن بن الحسن الأستاذ، وخلف بن غصن الطائي، وأبو عبد الله محمد بن سفيان، وأحمد بن علي تاج الأئمة، وأبو العباس أحمد بن نفيس .

وحدث عنه محمد بن جعفر الميماسي، والحسن بن إسماعيل الضراب وجماعة .

قال أبو علي الغساني: كان ثقة خيارًا .

وقال أبو عمرو الداني: كان حافظًا للقراءة ضابطًا ذا عفاف ونسك وفضل وحسن تصنيف، وكان الوزير جعفر بن الفضل معجبًا به وكان يحضر عنده المجلس مع العلماء .

سمعت فارس بن أحمد يقول: ولد عبد المنعم سنة تسع وثلاث مائة في رجب، ومات بمصر في جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وثلاث مائة

وأما من لا يسكت عليه كالمهدوي[1]، فإنهم مجمعون على النقل وقفًا ليس عنهم في ذلك خلاف، وتجيء الثلاثة في نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، قلت: لتحقيق الانفصال .

والراجح في الوصل عن خلف السكت على نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، وكذا عن خلاد في «ال» و﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، والنقل مقدم للجميع، والسكت يليه ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] لهشام فيه، ونحوه التسهيل، وهو الذي في «التيسير»، وغيره كـ«الكافي»، وهو الراجح المقدم في الأداء، وروى عنه جماعة تحقيق الثانية، وأدخل قبلها ألفًا في الوجهين، وأجرى لبعضهم المد والقصر في وجه التسهيل عملاً بقوله[2]:

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزْ قَصْرُهُ ....

---

(١) معرفة القراء الكبار (١ / ٣٩٩):

أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي المقرئ من أهل المهدية.

رحل، وأخذ عن أبي الحسن القابسي، وقرأ بالروايات على أبي عبد الله محمد بن سفيان، وأبي بكر أحمد بن محمد الميراثي.

وكان رأسًا في القراءات والعربية صنف كتبًا مفيدة .

أخذ عنه غانم بن وليد المالقي، وأبو عبد الله الطرفي المقرئ وغيرهما، توفي بعد الثلاثين وأربع مائة .

(٢) قال أبو شامة في « شرح الشاطبية »:

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

هذا الخلاف يجيء على مذهب أبي عمرو، وقالون، والبزي؛ لأنهم يغيرون الأولى إسقاطًا أو تسهيلاً فوجه القصر زوال الهمز أو تغيره عن لفظه المستثقل، والمد إنما كان لأجله، ووجه المد النظر إلى الأصل، وهو الهمز وترك الاعتداد بما عرض من زواله، ونبه على ترجيح وجه المد بقوله:

(والمد مازال أعدلا)

لقول صاحب « التيسير »: إنه أوجه، فإنه قال: ومتى سهلت الهمزة الأولى من =

كذا في «إنشاد الشريد» .

قال في «قواعد النشر»: وذهب الجمهور إلى عدم الاعتداد بهذه الألف؛ لعروضها، وضعف سببية الهمز على السكون، وهو مذهب العراقيين كافة، وجمهور المصريين /[١] والشاميين والمغاربة، وعامة أهل الأداء .

وحكى بعضهم الإجماع على ذلك .

قال الأستاذ أبو بكر بن مهران[٢]:

أما مد الحجز ففي مثل قوله: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] و﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل

= المتفقتين، أو أسقطت، فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تخفيفها اعتدادًا بها، ويجوز أن يقصر الألف؛ لعدم الهمزة لفظًا والأول أوجه .

ثم اعلم أن هذين الوجهين على قراءة الإسقاط إنما هما في مذهب من يقصر في المنفصل كالبزي والسوسي وقالون والدوري في أحد الروايتين عنهما، فإنهم يمدون المتصل نحو: ﴿جَآءَ﴾ و﴿ٱلسَّمَآءِ﴾و﴿أَوْلِيَآءَ﴾، فلما تغيرت الهمزة في قراءتهم اتجه الخلاف المذكور أمَّا في قراءة من يمد المتصل والمنفصل جميعًا فكل ذلك ممدود له بلا خلاف كالرواية الأخرى عن قالون والدوري؛ لأنه كيف ما فرض الأمر فهو إما متصل أو منفصل فليس لهم إلا المد، وكذا على قول من زعم أن الهمزة الساقطة هي الثانية ليس إلا المد في قراءته؛ لأن الكلمة التي فيها المد المتصل بحالها، ويجري الوجهان لحمزة في وقفه على نحو ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، وكل هذه تنبيهات حسنة، والله أعلم

(١) ٢ب/ص .

(٢) معرفة القراء الكبار (١ / ٣٤٧):

أحمد بن الحسين بن مهران الأستاذ أبو بكر الأصبهاني، ثم النيسابوري المقرئ العبد الصالح، مصنف كتاب «الغاية» .

كان من أئمة هذا الفن، قرأ بدمشق على أبي الحسن ابن الأخرم وببغداد على أبي الحسين بن بويان، وأبي بكر النقاش، وأبي عيسى بكار، وبخراسان على جماعة، وسمع من إمام الأئمة ابن خزيمة، وأبي العباس السراج، وأحمد بن محمد بن الحسين الماسرجي، وجماعة .

روى أبو عبد الله الحاكم، وقال: كان إمام عصره في القراءات وكان أعبد من القراء، =

عمران: ١٥] و﴿أَئِفْكًا﴾ [الصافات ٨٦]، وأشباه ذلك، وإنما سمي مد الحجز؛ لأنه أدخل بين الهمزتين حاجزًا، وذلك لأن العرب تستثقل الجمع بين الهمزتين؛ فيدخلون بينهما مدة تكون حاجزة بينهما أو مبعدة لإحداهما عن الأخرى، قال: ومقداره ألف تامة بالإجماع لأن الحجز يحصل بهذا القدر، ولا حاجة إلى الزيادة .

ثم قال: وهذا هو الأولى بالقياس والأداء[1] .

= وكان مجاب الدعوة، انتقيت عليه خمسة أجزاء .

وروى عنه عبد الرحمن بن الحسن بن عليك، وأبو سعد المقرئ وأبو حفص بن مسرور، وأبو سعد الكنجروذي وغيرهم .

وقرأ عليه القراءات جماعة منهم أبو الوفاء مهدي بن طرارة شيخ الهذلي، وأبو القاسم علي ابن أحمد البستي المقرئ شيخ الواحدي، وسعيد بن محمد الحيري، ويوم موته مات أبو الحسن العامري الفيلسوف .

قال عمر بن أحمد بن مسرور: حدثني ثقة أنه رأى أبا بكر بن مهران في النوم في الليلة التي دفن فيها؛ فقلت: يا أستاذ ما فعل الله بك ؟.

قال: إن الله أقام أبا الحسن العامري بحذائي، وقال هذا فداؤك من النار .

قال الحاكم: قرأت بـ«بخارى» على ابن مهران كتاب «الشامل» له في القراءات، ومات في شوال سنة إحدى وثمانين وثلاث مائة، وله ست وثمانون سنة رحمه الله تعالى .

(١) النشر (١ / ٤٠٢):

وذهب الجمهور إلى عدم الاعتداد بهذه الألف؛ لعروضها؛ ولضعف سببية الهمز عند السكون، وهو مذهب العراقيين كافة وجمهور المصريين والشاميين والمغاربة، وعامة أهل الأداء، وحكى بعضهم الإجماع عن ذلك .

قال الأستاذ أبو بكر بن مهران فيما حكاه عنه أبو الفخر حامد بن حسنويه الجاجاني في كتابه «حلية القراء» عند ذكره أقسام المد: أما مد الحجز ففي مثل قوله: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ و﴿أَءِذَا﴾ وأشباه ذلك .

قال: وإنما سمي مد الحجز؛ لأنه أدخل بين الهمزتين حاجزاً وذلك أن العرب تستثقل الجمع بين الهمزتين؛ فتدخل بينهما مدة تكون حاجزة بينهما لإحداهما عن الأخرى، =

قلت: قال في «الإتقان» قال أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري:

مدات القرآن على عشرة أوجه:

مد الحجز: في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وقدره بألف تامة بالإجماع لحصول الحجز بذلك.

ومد العدل[1]: في كل حرف مشدد قبله حرف مد ولين، نحو: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ لأنه يعدل حركة، أي: يقوم مقامها في الحجز بين الساكنين.

ومد التمكين: في نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥] لأنه جلب ليتمكن به من تحقيق الهمزة وإخراجها من مخرجها.

= قال: ومقداره ألف تامة بالإجماع؛ لأن الحجز يحصل بهذا القدر، ولا حاجة إلى الزيادة انتهى.

وهو الذي يظهر من جهة النظر؛ لأن المد إنما جيء به زيادة على حرف المد الثابت بياناً له وخوفاً من سقوطه؛ لخفائه واستعانة على النطق بالهمز بعده لصعوبته، وإنما جيء بهذه الألف زائدة بين الهمزتين فصلًا بينهما واستعانة على الإتيان بالثانية، فزيادتها هنا كزيادة المد في حرف المد ثم، فلا يحتاج إلى زيادة أخرى، وهذا هو الأولى بالقياس والأداء، والله تعالى أعلم.

(١) النشر (١ / ٣٦٤):

وأما المد للساكن اللازم في قسميه، ويقال له أيضاً: المد اللازم إما على تقدير حذف مضاف، أو لكونه يلزم في كل قراءة على قدر واحد، ويقال له أيضاً: مد العدل؛ لأنه يعدل حركة، فإن القراء يجمعون على مده مشبعاً قدراً واحداً من غير إفراط، لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً سلفاً، ولا خلفاً إلا ما ذكره الأستاذ أبو الفخر حامد بن علي بن حسنويه الجاجاني في كتابه: "حلية القراء" نصًا عن أبي بكر بن مهران حيث قال: والقراء مختلفون في مقداره، فالمحققون يمدون على قدر أربع ألفات، ومنهم من يمد على قدر ثلاث ألفات، والحادرون يمدون عليه قدر ألفين: إحداهما الألف التي بعد المحرك، والثانية المدة التي أدخلت بين الساكنين لتعدل.

ومد البسط[١]: في نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤] لأنه يبسط بين كلمتين، ويفصل بين كلمتين متصلتين .

---

(١) النشر (١/ ٣٦٥):

وأما المنفصل ويقال له أيضاً: مد البسط؛ لأنه يبسط بين كلمتين، ويقال مد الفصل؛ لأنه يفصل بين الكلمتين، ويقال له الاعتبار؛ لاعتبار الكلمتين من كلمة، ويقال مد حرف لحرف، أي: مد كلمة لكلمة، يقال المد الجائز من أجل الخلاف في مده وقصره، وقد اختلفت العبارات في مقدار مده اختلافاً لا يمكن ضبطه، ولا يصح جمعه. فقل من ذكر مرتبة لقارئ إلا وذكر غيره لذلك القارئ ما فوقها، أو ما دونها، وها أنا أذكر ما جنحوا إليه، وأثبت ما يمكن ضبطه من ذلك.

فأما ابن مجاهد والطرسوسي وأبو الطاهر بن خلف وكثير من العراقيين كأبي طاهر بن سوار، وأبي الحسن بن فارس، وابن خيرون وغيرهم فلم يذكروا فيه من سوى القصر غير مرتبتين طولى ووسطى .

وذكر أبو القاسم بن الفحام الصقلي مراتب غير القصر، وهي المتوسط وفوقه قليلًا وفوقه، ولم يذكر ما بين التوسط والقصر وكذا ذكر صاحب «الوجيز» أنها ثلاث مراتب إلا أنه أسقط العليا؛ فذكر ما فوق القصر وفوقه، وهو التوسط، وفوقه، وتبعه على ذلك ابن مهران والعراقي وابنه وغيرهم، وكذا ذكر أبو الفتح بن شيطا؛ ولكنه أسقط ما دون العليا؛ فذكر القصر وفوقه التوسط والطولى؛ فكل هؤلاء ذكر ثلاث مراتب سوى القصر، واختلفوا في تعيينها .

وذكر أبو عمرو الداني في «تيسيره» ومكي في «تبصرته» وصاحب «الكافي» و«الهادي» و«الهداية» و«تلخيص العبارات» وأكثر المغاربة وسبط الخياط في «مبهجه» وأبو علي المالكي في «روضته» وبعض المشارقة أنها أربعة، وهي ما فوق القصر وفوقه وهو التوسط وفوقه، والإشباع وكذا ذكره أبو معشر الطبري إلا أنه لم يذكر القصر المحض كما فعل صاحبه الهذلي كما سيأتي، وذكرها الحافظ أبو عمرو الداني في «جامع البيان» خمس مراتب سوى القصر؛ فزاد مرتبة سادسة فوق الطولى التي ذكرها في «التيسير». وكذا ذكر الحافظ أبو العلاء الهمداني في غايته، وتبعهما في ذلك أبو القاسم الهذلي في «كامله» وزاد مرتبة سابعة، وهي إفراط وقدرها ست ألفات وانفرد بذلك عن ورش، وعزا ذلك إلى ابن نفيس وابن سفيان وابن غلبون، والحداد يعني إسماعيل بن عمرو، وقد وهم عليهم في ذلك ولم يذكر القصر فيه البتة عن أحد من القراء.

واتفق هو وأبو معشر الطبري على ذلك وظاهر عبارتهما أنه لا يجوز قصر المنفصل البتة، وأنه عندهما كالمتصل في «التيسير» والله أعلم .

ومد الروم في نحو: ﴿ءَأَنتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠] لأنهم يرومون الهمزة من ﴿أَنتُمْ﴾، ولا يخففونها، ولا يتركونها أصلًا، ولكن يلينونها، ويشيرون إليها، وهذا على مذهب من لا يهمز ﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] .

ومد الفرق: في نحو: ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ [يونس: ٩١]؛ لأنه يفرق بين الاستفهام والخبر .

ومد البنية في نحو: ﴿مَآءٍ﴾ [البقرة: ٢٢] و﴿دُعَآءً﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿زَكَرِيَّآ﴾ [آل عمران: ٣٧]؛ لأن الاسم يبنى على المد فرقًا بينه وبين المقصور .

ومد المبالغة[1] في نحو: ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥] .

---

(١) النشر (١ /٣٩٣):

ولما السبب المعنوي فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قوي مقصود عند العرب، وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء، ومنه مد التعظيم في نحو: (لا إله إلا الله، لا إله إلا هو، لا إله إلا أنت) وهو قد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى.

ونص على ذلك أبو معشر الطبري، وأبو القاسم الهذلي، وابن مهران والجاجاني وغيرهم. وقرأت به من طريقهم واختاره، ويقال له أيضاً مد المبالغة.

قال ابن مهران في كتاب المدات له إنما سمي مد المبالغة؛ لأنه طلب للمبالغة في نفي إلهية سوى الله سبحانه قال: وهذا معروف عند العرب؛ لأنها تمد عند الدعاء عند الاستغاثة، وعند المبالغة في نفي شيء، ويمدون ما لا أصل له بهذه العلة.

قال: والذي له أصل أولى وأحرى.

(قلت) يشير إلى كونه اجتمع سببان وهما المبالغة، ووجود الهمزة كما سيأتي، والذي قال في ذلك جيد ظاهر.

وقد استحب العلماء المحققون مد الصوت بلا إله إلا الله إشعاراً بما ذكرناه وبغيره.

قال الشيخ محي الدين النووي رحمه الله في الأذكار: ولهذا كان المذهب الصحيح المختار استحباب مد الذاكر قوله: ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ لما ورد من التدبر. قال وأقوال السلف وأئمة الخلف في مد هذا مشهورة، والله أعلم .

ومد البدل في نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣١] و﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣] و﴿ءَاخَرَ﴾ [الحجر: ٩٦].

ومد الأصل في الأفعال الممدودة في نحو: ﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] و﴿شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، وهذا حكم ألف الإدخال حيث ما وقع، وفيه لورش إبدال الثانية ألفًا، واقتصر عليه أكثر النقلة كما في «التيسير»، ويعد مدًّا مشبعًا للالتقاء الساكنين، ولهذا لم يزيدوا على ما في الألف من المد، واقتصروا على الصيغة في نحو: ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢] لانعدام السبب، و﴿ءَأَمِنتُم﴾ [الملك: ١٦] في «الملك»، و﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤] و﴿ٱلسَّمَآءِ إِلَى﴾ [السجدة: ٥] و﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢] حالة إبدال الثانية؛ لعدم لزوم البدل، وعروضه وضعف السبب متقدمة على الشرط بخلاف ﴿ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٩] و«إيمان» للزوم البدل.

والوجه الثاني: التسهيل، وعليه جماعة، وهو المقدم في الأداء أخذًا بالترقي؛ لأن الإبدال أبلغ في التخفيف، وهذان الوجهان لحمزة في الوقف عليه بعد التحقيق، عملًا بقوله[1]:

وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسِطاً ....

---

(١) قال أبو شامة في «شرح الشاطبية»:

وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسِطاً بِزَوَائِدٍ دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أُعْمِلَا

أي: واللفظ الذي فيه يوجد الهمز متوسطًا بسبب حروف زوائد دخلن عليه، واتصلن به خطًّا أو لفظًا، ولم يأته التوسط من انتظام حروف الكلمة (فيه وجهان أعملا) أي: استعملا مأخذ الوجهين أنه هل يعطي ذلك الهمز حكم المتوسط؛ فيسهل تسهيل مثله على ما سبق تفصيله، أو حكم المبتدأ فيحقق، وأصل ذلك الاعتداد بالزائد العارض، وعدم الاعتداد به، قال في «التيسير» والمذهبان جيدان، وبهما ورد نص الرواة، قلت: ولا ينبغي أن يكون الوجهان إلا تفريعًا على قول من لا يرى تخفيف الهمز المبتدإ لحمزة في الوقف خلف أما من يرى ذلك؛ فتسهيله لهذا أولى؛ لأنه متوسط صورة، وقد سبق التنبيه عليه، وقوله: يلفى أي: يوجد، ومنه قوله - تعالى -: ﴿مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾، أي: ما =

وبقوله[١]:

. . . . وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالخَطِّ كانَ مُسَهِّلَا

. . . . إلخ

= وجدنا كما قال - تعالى - ذلك في سورة «لقمان»، وقوله: (واسطاً) هو اسم فاعل من وسطت القوم، وقد سبق ذكره .

(١) قال أبو شامة في «شرح الشاطبية»:

كَقَوْلِكَ أَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمْ وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالخَطِّ كانَ مُسَهِّلَا

يعني: ﴿أَنْبِئْهُم﴾ في «البقرة» ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ في الحجر والقمر، قال صاحب «التيسير»: اختلف أهل الأداء في تغيير حركة الهاء مع إبدال الهمز ياء قبلها في قوله: ﴿أَنْبِئْهُم﴾ و﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾؛ فكان بعضهم يرى كسرها من أجل الياء، وكان آخرون يبقونها على ضمتها؛ لأن الياء عارضة، قال: وهما صحيحان يعني: الوجهين، ووجه قلب الهمزة في هاتين الكلمتين ياء أنها ساكنة بعد كسر، فهو قياس تخفيفها، فوجه كسر الهاء وجود الياء قبلها فصار نحو: ﴿فِيهِمْ﴾ و﴿يَهْدِيهِمْ﴾، وهو اختيار ابن مجاهد وأبي الطيب بن غلبون، وقال ابنه أبو الحسن: كلا الوجهين حسن، قال ابن مهران: سمعت أبا بكر بن مقسم يقول: ذهب ابن مجاهد إلى أبي أيوب الضبي؛ فقال له: كيف يقف حمزة على قوله تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ أَنْبِئْهُم﴾، فقال «أنبيهم» خفف الهمزة وضم الهاء؛ فقال له ابن مجاهد: أخطأت، وذكر تمام الحكاية، ووجه ضم الهاء أن الياء عارضة؛ لأن الهمزة لم تترك أصلاً، وإنما خففت، وهي مرادة، وهو اختيار مكي وابن مهران، وهو الأشبه بمذهب حمزة، ألا تراه ضم هاء ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿إِلَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾؛ لأن الياء قبلها مبدلة من ألف وهاتان المسألتان ﴿رءيا﴾ و﴿أَنْبِئْهُم﴾، فرعان لقوله: (فأبدله عنه حرف مد مسكنا) .

ثم ذكر قاعدة أخرى مستقلة؛ فقال: (وقد رووا أنه بالخط كان مسهلا) أي: أن حمزة كان يعتبر تسهيل الهمز بخط المصحف الكريم على ما كتب في زمن الصحابة - رضي الله عنهم - وذلك يعرف من مصنفات موضوعة له، روى سليم عن حمزة أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف الكريم، قال صاحب «التيسير»: واعلم أن جميع ما يسهله حمزة، فإنما يراعى فيه خط المصحف الكريم دون القياس، قلت: وضابط ذلك أن ينظر في القواعد المتقدم ذكرها، فكل موضع أمكن إجراؤها فيه من غير مخالفة للرسم لم يتعد إلى غيره، نحو: جعل ﴿بَارِئِكُمْ﴾، بين الهمزة والياء، وإبدال همز ﴿ أبرئ ﴾ =

وكذا أشباهه كـ ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠] و﴿ءَأَتَّخِذُ﴾ [يس: ٢٣].

وفي ﴿ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] المجرور لأبي عمرو، وجهان:

الإمالة المحضة والفتح لكل من الراويين كما في «القصيد» و«التيسير».

وروى جماعة الإمالة للدوري، والفتح للسوسي، وروى سائر الناس عن أبي عمرو من رواية الدوري وغيره الفتح، وهو الذي أجمع عليه العراقيون، والشاميون، والمصريون، والمغاربة.

قلت: والذي أخذنا به الفتح للسوسي[1]، والوجهان للدوري /[2]

= ياء وهمز ﴿مَلْجَـًٔا﴾ ألفًا، وإن لزم فيها مخالفة الرسم، فسهل على موافقة الرسم فاجعل ﴿تفتؤا﴾، بين الهمزة والواو ﴿مِن نَّبَإِى﴾، بين الهمزة والياء، ولا تبدلهما ألفًا، وكان القياس على ما مضى ذلك؛ لأنهما يسكنان للوقف، وقبلهما فتح؛ فيبدلان ألفًا، وهذا الوجه يأتي تحقيقه في قوله: (فالبعض بالروم سهلا) ومثله في المتوسطة ﴿أَئِنَّكُمْ﴾، تجعل من بين الهمزة والياء، أو تبدل ياء على خلاف يأتي.

وحكى ابن مهران خلافًا في نحو: ﴿تَبَيَّنَتِ﴾ ﴿سَيِّـَٔاتِ﴾، بين بين وإبدال الياء المحضة وكذا في نحو: ﴿رءوف﴾ ﴿ تؤزهم ﴾، بين بين، وإبدال الواو المحضة اتباعًا للرسم، قال غيره: وقد تأتي مواضع يتعذر فيها اتباع الرسم؛ فيرجع فيها إلى الأصول المتقدمة، وما روي عن حمزة - رحمه الله تعالى - يحمل على ما يسوغ فيه ذلك، والله أعلم.

(١) معرفة القراء الكبار (١ / ١٩٣):

أبو شعيب السوسي: صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح الرستبي الرقي المقرئ قرأ القرآن على اليزيدي، وسمع بالكوفة من عبد الله بن نمير، وأسباط بن محمد، وبمكة من سفيان بن عيينة.

قرأ عليه ابنه أبو معصوم، وموسى بن جرير النحوي، وعلي بن الحسين، وأبو الحارث محمد بن أحمد، وأبو عثمان النحوي الرقيون، وأبو علي محمد بن سعيد الحراني، وأخذ عنه الحروف أبو عبد الرحمن النسائي، وجعفر بن سليمان المشحلائي.

وحدث عنه أبو بكر بن أبي عاصم، وأبو عروبة الحراني، وأبو علي محمد بن سعيد الرقي.

وقال أبو حاتم: صدوق.

مات في أول سنة إحدى وستين ومائتين، وقد قارب تسعين سنة رحمه الله تعالى.

(٢) ١٣/أ ص.

مصدرين بالفتح تنبيهًا على أصالته لأبي عمرو، قال أبو إسحاق الجعبري: وأخر هذه المسألة من إمالات أبي عمرو، تنبيهًا على أنها على غير أصله .

تنبيه: لم يمل أبو عمرو كبرى مع غير الراء إلا ﴿ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] المجرور ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢]، والياء والهاء من فاتحتي «مريم» و «طه»، ولم يمل صغرى مع الراء إلا ﴿بُشْرَىٰ﴾ [آل عمران: ١٢٦] في وجه، ولا خلاف في إمالة ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٠] عن ابن ذكوان، وفي غيره وجهان:

الإمالة، وهي طريق «التيسير»، وعلى ذلك جمهور العراقيين، وعليها الأكثر.

والفتح، واقتصر عليه صاحب «العنوان»، وغيره، وعلى هذا الترتيب في الأداء، وفي الوقف على نحو: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣] لحمزة، وهشام إبدال الهمزة ألفًا، ويجوز معه المد والقصر والتوسط، وروم حركة الهمزة؛ فتسهل بين بين، ويجوز معه المد والقصر، وتجري هذه الخمسة في ذي الهمزة المكسورة، نحو: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] .

وأما مفتوح الهمزة كـ ﴿شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿أَضَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠] ففيه الثلاثة الأول فقط، وأجرى بعضهم فيه الخمسة، بناء على جواز روم المفتوح، وهو غير مرضي .

وأما غير حمزة وهشام[1] فمن كان مذهبه الإشباع وصلاً تعين له وقفًا، ومن لا يشبع في الوصل فإن اعتد بالعارض أشبع، وإن لم يعتد به وقف بما كان له في الوصل، بحسب رتبته، ولا يجوز القصر عن أحد .

---

(١) هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة، أبو الوليد السلمي، وقيل: الظفري الدمشقي، إمام أهل دمشق، وخطيبهم، ومقرئهم، ومحدثهم، ومفتيهم توفي سنة خمس - وقيل: أربع وأربعين ومائتين . انظر ترجمته في غاية النهاية ٢/ ٣٥٥، ٣٥٦، معرفة القراء ١/ ١٩٥ - ١٩٨ .

وأما ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، ونحوه كـ ﴿فَمَالِئُونَ﴾ [الصافات: ٦٦]، ففيه لحمزة أربعة أوجه مرضية مشهورة، ولكن تتفاوت في الكمال، وهذا ترتيبها:

الأول: تسهيلها بين الهمزة، والواو، وهو مذهب سيبويه، وعليه الجمهور

والثاني: الحذف مع ضم ما قبل الواو، وهو المختار عند الآخذين باتباع الرسم، وأبي عمرو الداني .

والثالث: إبدالها ياء، وهو مذهب الأخفش[1] .

والرابع: إبدالها واوًا بناء على أن الصورة لها.

وزيد وجه خامس، وهو تسهيلها بينها وبين الياء، وهو المعضل.

وسادس: وهوالحذف، وإبقاء الكسر قبل الواو، وهو الخامل .

وأقرأني أبو عبد الله محمد بن توزنت بغير السادس .

---

(١) معرفة القراء الكبار (١ / ٢٤٧):

هارون بن موسى بن شريك الأخفش الدمشقي أبو عبد الله التغلبي شيخ المقرئين بدمشق في زمانه .

قرأ على ابن ذكوان، وأخذ الحروف عن هشام بن عمار، وحدث عن أبي مسهر بشيء يسير، وعن سلام بن سليمان المدائني .

قرأ عليه خلق كثير، ورحل إليه الطلبة من الأقطار؛ لإتقانه وتبحره منهم جعفر بن أبي داود، وإبراهيم بن عبد الرزاق، ومحمد بن النضر الأخرم، وأبو علي الحسن بن حبيب الحصائري، وأبو الحسن بن شنبوذ، وعبد الله بن أحمد بن إبراهيم البلخي، ومحمد بن سليمان بن ذكوان البعلبكي .

وحدث عنه أبو القاسم الطبراني، وأبو أحمد بن الناصح المفسر وجماعة .

وقيل: إنه صنف كتبًا في القراءات والعربية، وكان ثقة معمرًا .

قال ابن الناصح: توفي في صفر سنة اثنتين وتسعين ومائتين، وله اثنتان وتسعون سنة، وقد رأى أبا عبيد بدمشق، وسأله مسأله في اللغة .

قال أبو علي الأصبهاني: كان هارون الأخفش من أهل الفضل صنف كتبًا كثيرة في القراءات والعربية، وإليه رجعت الإمامة في قراءة ابن ذكوان .

وأما ورش فمن أخذ له بالإشباع وصلاً وقف به، ومن أخذ له بالتوسط وقف بالإشباع، وبه، ومن أخذ له بالقصر وقف بالثلاثة، وكذا ﴿ٱلْمَـَٔابِ﴾ [آل عمران: ١٤]، و﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ [الكهف: ٣١]، وتجري في الثلاثة لحمزة وغيره، وأما ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥] ففيه لحمزة وهشام إبدالها ياء ساكنة؛ لقوله(١):

فَأَبْدِلْهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكِّنًا ....

---

(١) قال أبو شامة في « شرح الشاطبية »:

فَأَبْدِلْهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكِّنًا وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا

أي: فأبدل الهمز عن حمزة حرف مد من جنس حركة ما قبله بشرطين:

أحدهما أن يكون الهمز ساكنًا، والثاني أن يتحرك ما قبله، سواء توسط، أو تطرف نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ و﴿إِن يَشَأْ﴾و﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾ والهمزة في ﴿ٱلْمَلَإِ﴾ متحركة، ولكن لما وقف عليها سكنت، وهذا قياس تخفيف الهمزات السواكن، إذ لا حركة لها؛ فتجعل بين بين أو تنقل، وقال مسكنًا بالكسر، وهو حال من الضمير المرفوع في (فأبدله)، ولم يقل: (مسكنا) بالفتح، ولو قاله؛ لكان حالاً من الهاء في (فأبدله)، وهي عائدة على الهمز؛ لئلا يوهم أنه نعت؛ لقوله حرف مد؛ فعدل إلى ما لا إيهام فيه، وحصل به تقييد الهمز بالسكون، ولأنه أفاد أن القارئ، وإن سكن الهمز المتحرك في الوقف فحكمه هكذا، أي: أبدل الهمز في حال كونك مسكنًا له، سواء كان ساكنًا قبل نطقك به، أو سكنته أنت للوقف، والواو في قوله: ومن قبله تحريكه للحال، والجملة حال من الهمز أي: فأبدله مسكنًا محركًا ما قبله؛ فتكون الحال الأولى من الفاعل، والثانية من المفعول نحو: لقيته مصعدًا ومنحدرًا واشتراط تحرك ما قبل الهمز إنما يحتاج إليه في المتحرك الذي سكنه القارئ في الوقف نحو: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾، ليحترز به من نحو ﴿يَشَآءُ﴾ و﴿قُرُوٓءٍ﴾و﴿هَنِيٓـًٔا﴾و﴿شَىْءٍ﴾ و﴿سُوٓءَ﴾، وسيأتي أحكام ذلك كله .

وأما الهمزة الساكنة قبل الوقف فلا يكون ما قبلها إلا متحركًا وفي هذا القسم الذي تسكنه للوقف، وتبدله حرف مد من جنس حركة ما قبله وجهان آخران سنذكرهما:

أحدهما تسهيله على اعتبار مرسوم الخط .

والآخر تسهيله بالروم .

والثاني: تسهيلها بينها وبين الواو، وعملاً بقوله[١]:

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ .... إلخ

= فإن قلت لم كانت الهمزة الساكنة تبدل حرفًا من جنس حركة ما قبلها، ولم تكن من جنس حركة ما بعدها، قلت: لأن ما قبلها حركة بناء لازمة، وما بعدها يجوز أن تكون حركة إعراب وحركة الإعراب تنتقل وتتغير من ضم إلى فتح إلى كسر، فأي حركة منها تعتبر، ولا ترجيح لإحداهن على الأخريين فينظر إلى ما لا يتغير، وهو حركة ما قبلها، فإن قلت: كان من الممكن أن تعتبر كل حركة في موضعها، قلت: يلزم من ذلك أن ينقلب الهمز مع الضم واوًا ومع الفتح ألفًا، ومع الكسر ياء؛ فتختل بنية الكلمة نحو: ﴿رأس﴾ يصير عين الكلمة في الرفع واوًا، وفي النصب ألفًا، وفي الجر ياء، وفي ذلك اختلال الألفاظ، واختلاط الأبنية، وأيضًا فاعتبار الحرف بما قبله أقرب إلى قياس اللغة من اعتباره بما بعده، ألا تراهم التزموا فتح ما قبل الألف دون ما بعدها نحو: « قالوا » و« قائل»؛ ولأن اعتبار الأول أخف ومما ينبه عليه في هذا الموضع أن كل همزة ساكنة للجزم، أو للوقف إذا أبدلت حرف مد بقي ذلك الحرف بحاله، لا يؤثر فيه الجازم نحو: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِّنْ أَمْرِكُمْ مِّرْفَقًا﴾، ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾، ونقل صاحب «الروضة» شيئًا غريبًا فقال: وتقف على ﴿نَبِّئْ عِبَادِي﴾، بغير همز، فإن طرحت الهمزة وأثرها، قلت: نبا، وإن طرحتها، وأبقيت أثرها قلت: نبي، والله أعلم .

(١) قال أبو شامة في « شرح الشاطبية »:

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُحَرْ ... رَكاً طَرَفاً فَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهَّلَا

المذكور في هذا البيت هو ما امتنع رومه وإشمامه؛ لأجل البدل على ما تقدم بيانه حكى فيه وجه آخر عن حمزة أنه كان يجعل الهمز في ذلك بين بين، كأنه لما كان البدل يفضي إلى تعطيل جريان الروم المختار لجميع القراء على ما سيأتي في بابه، لم يبدل وخفف الهمز بالتسهيل، كما لو كان الهمز متوسطًا، إلا أن الوقف لا يكون على متحرك بل على ساكن أو مروم فالوقف بالسكون لا تسهيل معه إلا بالبدل، والوقف بالروم يتأتى التسهيل معه بلفظ بين بين؛ فنزل النطق ببعض الحركة، وهو الروم منزلة النطق بجميعها، وكل ذلك حركة الهمزة، فسهلها بين بين فهذا معنى قوله: (بالروم سهلا) أي: في حال الروم، أي: وقع التسهيل بحالة الروم، وخفي هذا المعنى على قوم؛ فقالوا: لا معنى لبين بين إلا =

....

= روم الحركة؛ فعبر عن الروم بكونه يجعلها بين بين، وهذا التأويل ليس بشيء، فإن النطق بالروم غير النطق بالتسهيل .

برهانه أن الروم عبارة عن النطق ببعض حركة الحرف، فلا يلزم من ذلك تغيير ذلك الحرف، كما إذا رام الدال من زيد والتسهيل بين بين بغير لفظ النطق بالهمزة، والروم نطق ببعض حركة الهمزة أو حركة ما جعل بدلاً عنها، وهو كونها بين بين وهذا أوضح ولله الحمد .

فحاصل ما في هذا البيت أن ما دخل في الضابط الذي ذكره وسنبينه فلحمزة فيه وجهان:

أحدهما أن يقف بالسكون، فيلزم إبدال الهمز حرف مد فلا روم إذًا، ولا إشمام كما سبق ذكره .

وهذا الذي تقدم استثناؤه له .

والثاني أنه يروم حركة الهمزة، ويجعلها بين بين، ثم إذ قلنا بهذا الوجه، فهل يجري في المفتوح جريانه في المضموم والمكسور، أو لا يجري فيه إذ لا روم فيه عند القراء فيه اختلاف .

وقد ذكر هذا الوجه مكي في الكشف، وجعله المختار فيما يؤدي فيه الوقف بالسكون إلى مخالفة الخط نحو ﴿تَفْتَؤُا﴾ .

واختار الوقف بالسكون فيما يوافق الخط نحو ﴿يبدئ﴾ .

وقوله: (محركًا طرفًا) حالان من الهمز المعبر عنه بما في قوله: (وما قبله التحريك أو ألف) أي: والهمز المحرك الذي هو طرف إذا وقع قبله تحريك نحو: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾ أو ألف نحو ﴿يَشَآءُ﴾، فالبعض وقف بالروم وسهل، ويجوز أن يكون طرفًا حالاً من الضمير المستكن في (محركًا) ويجوز أن يكون (محركًا) حالاً من مفعول (سهل) المحذوف تقديره، فالبعض بالروم سهله (محركًا طرفًا)، وفيه ضعف لتقدمه على فاء الجزاء، ولا يستقيم أن يكون طرفًا تمييزًا على معنى (محركًا) طرفه؛ لأن المراد بالمحرك هو الطرف، وهو الهمز، ولو كان المراد بالمحرك اللفظ؛ لاستقام ذلك، لكن لا يمكن أن يكون المراد به اللفظ؛ لقوله: (وما قبله التحريك أو ألف)؛ لأن المراد أن الحركة أو الألف قبل الهمزة لا قبل اللفظ، ولا يكون في هذا النوع إشمام؛ لأن حالة الروم لا حاجة إلى الإشمام، وأن يبدل الهمز حرف مد فلا إشمام أيضًا، ولا روم على ما سبق، فلو كان هذا البيت جاء عقيب قوله: (وأشمم ورم)؛ لكان أوضح للمقصود وأبين .

والثالث: إبدالها ياء مضمومة؛ لقوله[1]:

.... وَالَاخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ والضَّمِّ أَبْدَلَا

بِــيَــاءٍ

(١) قال أبو شامة في « شرح الشاطبية »:

فَفِي الْيَا يَلِي والْوَاوِ وَالحَذْفِ رَسْمَهُ وَالَاخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ والضَّمِّ أَبْدَلَا

بين بهذا مذهبه في اتباع الخط عند التسهيل، ومعنى «بلى» يتبع ورسمه مفعول به أي: يتبع رسم الخط في الياء والواو، والحذف أي: أن الهمز تارة تكتب صورته ياء، وتارة واوًا، وتارة يحذف أي: لا تكتب له صورة .

وإنما ذكر هذه الأقسام الثلاثة، ولم يذكر الألف، وإن كانت الهمزة تصور بها كثيرًا؛ لأن تخفيف كل همزة صورت ألفًا على القواعد المتقدمة، لا يلزم منه مخالفة الرسم؛ لأنها إما أن تجعل بين بين نحو: ﴿سَأَلَ﴾، أي: بين الهمزة والألف، أو تبدل ألفًا في نحو: ﴿مَلْجَئًا﴾، فهو موافق للرسم، وإنما تجيء المخالفة في رسمها بالياء والواو، وفي عدم رسمها، وقد بينا المخالفة في الياء والواو في كلمتي ﴿تفتؤا﴾ و ﴿مِن نَّبَإِىْ﴾، وقد رسم الهمز في كلمة واحدة رسمين مرة ألفًا، ومرة واوًا نحو: ﴿ٱلْمَلَؤُا﴾، رسم بالألف إلا في أربعة مواضع:

ثلاثة في «النمل»، وواحد في أول «المؤمنون» فسهل في كل موضع باعتبار رسمه .

وأما الحذف ففي كل همزة بعدها واو جمع نحو: ﴿فَمَالِـُٔونَ﴾ ﴿ يطئون ﴾ ﴿مستهزءون﴾ .

فكل هذا لو خفف همزه باعتبار ما تقدم من القواعد؛ لجعل الجميع بين بين باعتبار حركته في نفسه، فإذا أريد تخفيفه باعتبار خط المصحف حذف الهمز حذفًا حتى أنهم نصُّوا أنه يقول في ﴿الموءودة﴾ «المودة» بوزن «الموزة» وفي نحو: ﴿برءاء﴾ كتبت الأولى بالواو، والثانية بالألف؛ فلزم من اتباع الرسم أن تبدل الأولى واوًا مفتوحة، إذ لم يمكن تسهيلها بين الهمزة والواو؛ لأن الهمزة مفتوحة، وإنما تسهل على قياس ما تقدم بين الهمزة والألف، والثانية تبدل ألفًا على القاعدتين معًا وهما اتباع الرسم والقياس؛ لأنها سكنت للوقف، وقبلها فتحة؛ فأبدلت ألفا، واتفق أن كان الرسم كذلك فلا وجه غيره، وعلى اتباع الخط تكون الهمزة في ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ وفي ﴿رءا القمر﴾، متطرفة فلها حكم المتطرفة؛ لأنه لم يرسم بعد الهمز فيهما شيء، بل كتبا على لفظ الوصل .

ثم بين الناظم - رحمه الله تعالى - مذهب الأخفش النحوي، وهو أبو الحسن سعيد =

فإن وقف بالسكون اتحد مع الأول، وإن وقف بالروم والإشمام صارت أربعة، والخامس تسهيلها بين الهمزة، والياء، وهو المعضل، وهكذا نظائره .

ولورش في ذوات الياء كـ ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠] وجهان:

التقليل، وهو أرجح، وعليه الأكابر .

والفتح، وبه أخذ غير واحد، وهو المقدم في الأداء، حيث أخذ بالوجهين؛ لأصالته، وهكذا أقراني الأستاذ، ولهما /[١] في الوقف على نحو: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] كـ ﴿سُوٓءَ﴾ [البقرة: ٤٩]، والنقل والإدغام، وتجوز معهما الإشارة، والرسم يتحد مع النقل، إلا أن الإشارة لا تكون معه، فتكون على هذا في المرفوع ستة، وفي المجرور أربعة، وفي المنصوب وجهان، ويزاد فيه التسهيل، وهو ضعيف، والراجح النقل في الجميع في نحو

= ابن مسعدة، وهو الذي يأتي ذكره في سورة «الأنعام» وغير الذي ذكره في سورة «النحل».

ووجه اتصاله بما تقدم من وجهين:

أحدهما أنه ذكره استئناسًا لمذهب حمزة في إبدال الهمزة المتحرك المتحرك ما قبله حرف مد إتباعًا للخط، حيث يلزم من تسهيله على القياس المقدم، مخالفة الرسم؛ فذكر أن من أئمة العربية الأكابر من رأى بعض ذلك في هذا الموضع بشرطه، وقد ذكره صاحب «التيسير»؛ فقال نحو: ﴿أُنَبِّئُكُم﴾ و﴿سَنُقْرِئُكَ﴾، يبدلها ياء مضمومة اتباعًا لمذهب حمزة في اتباع الخط عند الوقف على الهمز، وهو قول الأخفش، أعني: التسهيل في ذلك بالبدل.

الوجه الثاني أن يكون في المعنى متصلًا بقوله:

وفي غير هذا بين بين

كأنه قال: إلا في موضعين، فإن الأخفش أبدل فيهما؛ فتصير مواضع الإبدال على قوله أربعة من تسعة، هذا نوعان ونوعان وافق فيهما سيبويه، وهما المذكوران في قوله: (ويسمع بعد الكسر والضم) وقوله: (ذا الضم مفعول ابدلا) أي: أبدل الهمز المضموم بعد الكسر بياء .

(١) ٣ب/ ص .

﴿بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢] و﴿وَنِدَآءً﴾ [مريم: ٣] التسهيل مع المد والقصر، والحذف على الرسم كذلك، وإن قلنا بحذف تنوينه إجراء له مجرى المرفوع والمجرور، زيد التوسط، وانظر هل يدخل معه هشام في هذا الاحتمال، وهو الظاهر، وقرأت بإمالة ﴿مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥] في الوقف للكسائي، وكذا نحوه عملاً بقوله:

(وَبَعْضُهُمْ سِوى أَلِفِ)

من غير تفصيل، وتصدير التفخيم في لام ﴿يوصل﴾ ونحوه وقفًا لورش.

وفي ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١] لقالون والدوري أربعة أوجه:

قصر «ها»، ومد «لا» .

وقصرهما، وأبو شعيب كالدوري في هذين .

والثالث: مدهما .

وأما مد «ها» وقصر «لا»، وهو الرابع، فلم أقرأ به، والقواعد لا تقتضيه كما نص عليه غير واحد .

ولورش وقنبل تسهيل الثانية، وهو الأصح، وإبدالها حرف مد، ويزاد في المد للساكن بعده، فإن تغير جاز القصر، وإن لم يكن ساكن لم يزد على مقدار حرف المد، ويزاد لورش هنا مع ﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾ [النور: ٣٣] جعلوا ياء مكسورة خفيفة الكسر والأداء على هذا الترتيب.

في هاء ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣] لحمزة وقفًا الضم، قال في «النشر»: وهو القياس، وهو الأصح .

وقال في «الكافي»: والضم أحسن، وأجاز الكسر ابن غلبون وابن مجاهد[1]، وغيرهما، قال صاحب «التيسير»: وهما صحيحان، ولحمزة في

---

(١) معرفة القراء الكبار (١ / ٢٦٩):

أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد شيخ العصر أبو بكر البغدادي العطشي المقرئ، الأستاذ مصنف كتاب «القراءات السبعة» .

ولد سنة خمس وأربعين ومائتين بسوق العطش من بغداد، وسمع الحديث من سعدان =

نحو: ﴿لِآدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤] معًا توسطت الهمزة بدخول حرف زائد ليس كالجزء التحقيق والتخفيف على ما تقرر .

وباعتبار القواعد تأتي في ﴿بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣] ثمانية، ولا يخفى

= ابن نصر، وأحمد بن منصور الرمادي، ومحمد بن عبد الله المخرمي، وأبي بكر الصغاني، وعباس الدوري، وخلق .

وقرأ القرآن على أبي الزعراء بن عبدوس، وقنبل المكي، وسمع القراءات من طائفة كبيرة مذكورين في صدر كتابه، وتصدر للإقراء، وازدحم عليه أهل الأداء، ورحل إليه من الأقطار، وبعد صيته .

قرأ عليه أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم، وصالح بن إدريس، وأبو عيسى بكار بن أحمد، وأبو بكر الشذائي، وأبو الفرج الشنبوذي، وأبو الحسين عبيد الله ابن البواب، وعبد الله بن الحسين السامري، وأحمد بن محمد العجلي، وأبو علي بن حبش الدينوري، وأبو الفتح بن بدهن، وعلي بن الحسين الغضائري، وطلحة بن محمد بن جعفر، ومنصور ابن محمد بن منصور القزاز، وأبو علي الحسين بن عثمان المجاهدى .

وحدث عنه أبو حفص عمر بن شاهين، وعمر بن إبراهيم الكتاني، وأبو بكر بن شاذان، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو مسلم محمد بن أحمد الكاتب، وكان ثقة حجة .

قال أبو عمرو الداني: فاق ابن مجاهد في عصره سائر نظائره من أهل صناعته مع اتساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه، تصدر للإقراء في حياة محمد بن يحيى الكسائي الصغير .

وقال عبد الواحد بن أبي هشام: سأل رجل ابن مجاهد لم لا يختار الشيخ لنفسه حرفًا يحمل عنه؛ فقال: نحن أحوج إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا، أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا .

وقال فارس بن أحمد: انفرد ابن مجاهد عن قنبل بعشر أحرف لم يتابع عليها .

وقال علي بن عمر المقرئ: كان ابن مجاهد له في حلقته أربعة وثمانون خليفة، يأخذون على الناس .

وقال عبد الباقي بن الحسن: كان في حلقة ابن مجاهد خمسة عشر رجلًا أضراء يتلقنون لعاصم .

قلت: آخر من روى السبعة لابن مجاهد أبو اليمن الكندي، تفرد بعلو رواية الكتاب عن ابن توبة عن الصريفيني، عن أبي حفص الكتاني عنه .

قرأت الكتاب كله على عمر بن عبد المنعم الطائي عن الكندي إجازة .

توفي في شعبان سنة أربع وعشرين وثلاث مائة .

ترتيبها، وقرأت بتحقيق ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] حالة الإسكان للسوسي، وتقديم الاختلاس للدوري فيه، وفيما ذكر معه قال ابن القاسم[١]: وهي الرواية الجيدة كالمختارة، واقتصر عليه صاحب «العنوان»، وروى أكثر أهل الأداء الاختلاس للدوري، والإسكان للسوسي كما في «القصيد»وغيره، واقتصر في «التيسير» على إمالة فتحة الراء التي تذهب الألف الممالة بعدها للساكن نحو: ﴿نرى الله﴾ و﴿ترى الناس﴾ و﴿النصارى المسيح﴾، وعليه أكثر أئمة النقل، وعليه فيجوز في اللام من اسم «الله» التفخيم، وهو اختيار الشاطبي، والسخاوي وغيرهم، وجاز الترقيق.

قال الداني: وهو القياس، ورجحه ابن الحاجب بأنه الأصل في اللام، وباعتبار ترقيق الراء في الوقف بعد الإمالة، وروى ابن جمهور وغيره عن

---

(١) معرفة القراء الكبار (٢ / ٧٤١):

أبو بكر بن محمد بن القاسم العلامة الإمام العلم مجد الدين المرسي الأصل، التونسي الدار المقرئ الشافعي النحوي، ولد سنة ست وخمسين وست مائة بتونس، وقدم مصر مع أبيه في شبيبته؛ فقرأ القراءات على الشيخ الإمام الزاهد الورع نبيه الدين، حسن بن عبد الله الراشدي، وشرح عليه القصيد والنحو في سنة بضع وسبعين، ثم قدم دمشق سنة إحدى وثمانين؛ فأدرك الشيخ زين الدين الزواوي؛ فحضر عنده، وهو يقرئ وسمع الحديث من الشيخ فخر الدين علي ابن البخاري وغيره، وتصدر لتعليم النحو عند قبر زكريا - عليه السلام - بالجامع مدة؛ ثم أقرأ بجامع العقيبة، وعلم النحو بالناصرية، ثم ولي مشيخة التربة الصالحية سنة اثنتين وتسعين وست مائة، ولم يكن من ذلك الوقت أحد يجاريه لا في القراءات، ولا في النحو .

ثم إنه قرأ علم الأصول بعد ذلك على الشيخ شمس الدين الأيكي فبرع فيها، وأقبل على الفقه؛ فبرز فيه ودرس وأفتى، وأقرأ علم الأصول، وكان موصوفًا بصحة الذهن وقوة الذكاء وجودة المناظرة .

تخرج به جماعة كثيرة في القراءات والعربية والأصول مع ما هو عليه من السكون والديانة والسمت الحسن والانقباض عن الناس قرأت ختمة للسبعة عليه في مدة طويلة، ولم أشاهد أحدًا في القراءات مثله .

السوسي فتح الراء، وعليه غير واحد من المؤلفين، قال ابن الجزري: وإنما اشتهر الفتح عن السوسي من أجل أن ابن جرير كان يختار الفتح من قبل نفسه.

قلت: والذي نأخذ /[١] به تقديم الفتح، ثم تفخيم اللام، في وجه الإمالة.

وفي نحو: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] للدوري الإدغام والإظهار، والإدغام مقدم؛ لأنه عليه الأكثرون، ولحمزة في ﴿سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١] وقفًا بين بين، وحكي فيه وجه آخر، وهو الإبدال على الرسم، ولكن قال في «النشر»[٢]: ليس بصحيح؛ لخروجه عن القياس، وضعفه رواية، ولا يصح

---

(١) ١٤أ/ ص.

(٢) النشر (٢ / ٤٨):

﴿سَأَلَ﴾ و﴿سَأَلْتُمْ﴾ و﴿مَلْجَئًا﴾ و﴿سالت﴾ و﴿رَأَيْتَ﴾ و﴿شنآن﴾ و﴿المآرب﴾ ونحوه ففيه وجه واحد، وهو بين بين، وحكى فيه وجه آخر، وهو إبدال الهمزة ألفاً ذكره في «الكافي» و«التبصرة» وقال: وليس بالمطرد، وحكى ذلك أبو العز المالكي، وقد ذكره من يخفف باتباع الرسم، وليس بصحيح؛ لخروجه عن القياس وضعفه رواية، ولا يصح في مواضع نحو ﴿سالت﴾ لاجتماع ثلاثة سواكن فيه، ولم يرد سكون ذلك في لغة العرب، ولكن يقوى في نحو: ﴿مَلْجَئًا﴾ و﴿مُتَّكَئًا﴾ على لغة من حمل على فعله.

وقد نص على البدل فيه الهذلي، وقد يكون على لغة من أجرى المنصوب مجرى المرفوع والمخفوض، لكنه لم ترد به القراءة وكذلك الحكم فيما وقع بعد الهمزة فيه ألف نحو: ﴿المآب﴾ و﴿شنآن﴾ ولكن تحذف الألف من أجل اجتماعهما؛ فيزداد ضعفاً وكذلك حكم ﴿ءَانَآءَ﴾ و﴿رَءَا﴾ لا يصح فيه سوى بين بين كما قدمنا، وعلى الإبدال مع ضعفه بقدر الحذف، أو الإثبات فيجتمع ساكنان فيمد ويتوسط وكله لا يصح.

ثم إنه لا فرق بين ما إن بعده ساكن نحو: ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ وبين غيره، فإن الألف فيه هي صورة الهمزة والألف بعدها حذفت اختصاراً؛ لاجتماع المثلين، لا لالتقاء الساكنين.

والدليل على حذفها اختصاراً للتماثل إثباتها ياء في حرف «النجم» كما قدمنا، وعلى أن حذفها ليس للساكنين حذفها فيما لم يكن بعد ساكن، وتكلف بعض المتأخرين في ذلك =

في مواضع، نحو: ﴿فَسَالَتْ﴾ [الرعد: ١٧] لاجتماع ثلاث سواكن فيه .
قلت: ووقفت به عن أبي عبد الله بن توزنت .

وفي نحو: ﴿وَالصَّابِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٢] بين بين، ثم الحذف، وحكي إبدالها ياء على أن الصورة للهمزة، وفي ﴿هُزُوًا﴾ [البقرة: ٢٣١]، ونحوه ﴿كُفُوًا﴾ [النساء: ٧٧] لحمزة الإبدال، ورجحه جماعة، وهو ظاهر «التيسير»، و«القصيد».

قال الداني: وعليه عامة أهل الأداء، وفيه النقل، وهو القياس، واقتصر عليه في «العنوان»، واختاره المهدوي، والوجهان صحيحان، وفيه بين بين، وفيه تشديد الزاي على الإدغام، ووجه خامس، وهو ضم الزاي والفاء على الإبدال، ولم آخذ بغير الأولين، وربما قرأت بالإدغام .

وفي ﴿خَطِيئَةً﴾ [النساء: ١١٢] لحمزة الإدغام، ولم أقرأ بغيره من بين بين أو نقل، وفي ﴿الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٨٣]، وكذا ﴿التَّوْرَاةَ ثُمَّ﴾ [الجمعة: ٥] إلخ وجهان للسوسي، والأشهر الإدغام، ثم الإظهار يليه، وفي ﴿الْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢] لحمزة النقل، وهو القياس، ويجوز فيه الروم، وكذا ﴿مِلْءُ﴾ [آل عمران: ٩١] و﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥]، ويختص المضموم بالإشمام، والرسم يتحد مع القياس، لكن تمتنع معه الإشارة؛ لبقاء السكون بعد الحذف، ولا يقال: كذلك القياس؛ لعروض الحركة بقول أبي إسحاق الجعبري: إن متصل الهمزة نحو ﴿مِلْءُ﴾ [آل عمران: ٩١] و﴿دِفْءٌ﴾

= ما لا يصح وحمل هشاماً من ذلك ما لا يحمل كما زعم في ﴿تَرَاءَا﴾، وليس في ذلك شيء يصح .

وأما ﴿اشْمَأَزَّتْ﴾ و﴿وَاطْمَأَنُّوا﴾ و﴿أملأنّ﴾ و﴿أَرَءَيْتَ﴾ وبابه فقد حكى فيها وجه ثالث، وهو الحذف على رسم بعض المصاحف وليس بصحيح، وإن كان قد صح في ﴿أَرَءَيْتَ﴾ وبابه من رواية الكسائي، فإنه لا يلزم أن كل ما صح عن قارئ يصح عن قارئ آخر، والله أعلم.

[النحل: ٥]، و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ [النساء: ١٧] يتنزل منزلة اللازم في جواز الروم والإشمام، بخلاف نحو: ﴿قُلۡ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١].

ولابن ذكوان في ﴿إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ١٢٤] في «البقرة» وجهان:

الياء، وعليها عامة الرواة، وبها التصدير في الأداء من طريق الصوري[1] والأخفش، وروى النقاش[2] الألف عن الأخفش، وهو نقل المغاربة قاطبة،

---

(١) معرفة القراء الكبار (١ / ٢٥٤):

محمد بن موسى بن عبد الرحمن أبو العباس الصوري المقرئ قرأ على ابن ذكوان، وعلى عبد الرزاق بن حسن الإمام عن أيوب بن تميم.

قرأ عليه أبو بكر محمد بن أحمد الداجوني، والحسن بن سعيد المطوعي، وآخرون.

قال أبو الفضل الخزاعي: توفي سنة سبع وثلاث ومائة.

(٢) معرفة القراء الكبار (١ / ٢٩٤):

أبو بكر النقاش محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون الموصلي، ثم البغدادي المقرىء المفسر أحد الأعلام.

ولد سنة ست وستين ومائتين، وعني بالقراءات من صغره؛ فقرأ على الحسن بن العباس بن أبي مهران الرازي سنة خمس وثمانين وعلى إدريس بن عبد الكريم، وأحمد بن فرح المفسر، والحسين بن الحسين الصواف، ورحل في طلب الإسناد؛ فذكر أنه قرأ بدمشق على هارون الأخفش، وبمصر على إسماعيل بن عبد الله النحاس، وقرأ على أبي ربيعة محمد بن إسحاق، وعلى أبي أيوب سليمان بن يحيى الضبي، والقاسم بن أحمد الخياط ذكر هؤلاء الداني، وسمى له غيرهم، وقال أيضًا، وسمع الحروف من جماعة كبيرة، وطاف في الأمصار، وتجوّل في البلدان وكتب الحديث، وقيد السنن، وصنف المصنفات في القراءات والتفسير، وطالت أيامه؛ فانفرد بالإمامة في صناعته مع ظهور نسكه وورعه، وصدق لهجته، وبراعة فهمه، وحسن اضطلاعه واتساع معرفته.

روى القراءة عنه عرضًا خلق لا يحصى عددهم، منهم محمد بن عبد الله بن أشتة، ومحمد ابن أحمد الشنبوذي، والحسن محمد الفحام، وعلي بن عمر الدارقطني، والفرج بن محمد القاضي، وشيخنا عبد العزيز بن جعفر، وقد سمع منه محمد بن أحمد الداجواني.

قلت: ومات الداجوني قبله بنحو من أربعين سنة، وقرأ عليه أبو بكر بن مهران، =

وبعض المشارقة، والتفخيم عن ورش في ﴿مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] وقفًا أرجح، وله الإمالة مع الترقيق، ولابن ذكوان في ﴿بِرَحْمَةٍ ٱدْخُلُوا۟﴾ [الأعراف: ٤٩] و﴿خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦] ضم التنوين، وهو الأشهر عنه، ورواه جماعة بالكسر، قال في «النشر»: وهما صحيحان رواهما غير واحد.

وفي ﴿ذِكْرًا﴾[1] [البقرة: ٢٠٠] وبابه وجهان لورش:

التفخيم، وهو الأشهر، وعليه مشيخة المصريين، والترقيق وعليه جماعة، وأجرى أبو شامة الوجهين في المضموم كـ ﴿شَاكِرٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وفي ذي الياء كـ ﴿خَبِيرًا﴾ [النساء: ٢٥] وتبعه الجعبري، وذلك مرجوح.

= وأبو الحسن الحمامي، وعلي بن محمد العلاف وأبو الفرج عبد الملك النهرواني، والحسن بن علي بن بشار السابوري، وخلق آخرهم موتًا أبو القاسم علي بن محمد الزيدي الحراني.

وقد حدث عن أبي مسلم الكجي، وإسحاق بن سنين الختلي، وإبراهيم بن زهير الحلواني، ومحمد بن علي الصائغ، والحسن بن سفيان رحل إليه، والحسين بن إدريس الهروي وطبقتهم، وممن روى عنه شيخه ابن مجاهد، وجعفر الخلدي، وابن شاهين، وأبو أحمد الفرضي، وأبو علي بن شاذان، وأبو القاسم الحرفي، وهو مصنف كتاب «شفاء الصدور» في التفسير، وقد أتى فيه بالعجائب والموضوعات.

قال أبو الحسن بن الفضل القطان: حضرت أبا بكر النقاش، وهو يجود بنفسه في ثالث شوال سنة إحدى وخمسين، وثلاث مائة؛ فجعل يحرك شفتيه، ثم نادى بعلو صوته: ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ﴾ يرددها ثلاثًا، ثم خرجت نفسه رحمه الله.

(١) النشر (٢ / ١٦٢):

(تنبيه) قول أبي شامة: ولا يظهر لي فرق بين كون الراء في ذلك مفتوحة، أو مضمومة، بل المضمومة أولى بالتفخيم؛ لأن التنوين حاصل مع ثقل الضم، قال: وذلك كقوله - تعالى-: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ﴾ انتهى.

(قلت): وقد أخذ الجعبري هذا منه مسلماً؛ فغلط الشاطبي في قوله: (وتفخيمه ذكرًا وسترًا وبابه)، حتى غير هذا البيت؛ فقال: ولو قال مثل:

كَذِكْرًا رَقِيقٌ لِلأَقَلِّ وَشَاكِرًا خَبِيرٌ لأَعْيَانٍ وَسِرًّا تَعَدَّلا

قلت: ولم أقرأ بغير الترقيق فيما ادعياه، والمشهور عن قالون في ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾ [البقرة: ١٨٦] حذفها، وقطع له جماعة بحذف الأول، وإثبات الثاني كما في التحرير .

وقطع به صاحب «العنوان» إلا أنه من طريق الحلواني[1]، وقطع له جماعة بإثباتهما من طريق أبي نشيط[2]، وقطع له جماعة بإثبات الأول، وحذف

---

(١) معرفة القراء الكبار (١ / ٢٢٢)
أحمد بن يزيد الحلواني أبو الحسن المقرئ من كبار الحذاق المجودين .
قرأ على قالون، وعلى خلف البزار، وعلى هاشم بن عمار وجماعة .
وحدث عن أبي نعيم، وأبي حذيفة النهدي، وعبد الله بن صالح وغيرهم، وكان كثير الترحال .
أقرأ بالري؛ فقرأ عليه الحسن بن العباس بن أبي مهران، والفضل بن شاذان، وجعفر بن محمد بن الهيثم، ومحمد بن عمرو بن عون الواسطي، ومحمد بن بسام، وحيون المزوق وآخرون .
وسئل عنه أبو حاتم، فلم يرضه في الحديث .
ويقال: إنه رحل إلى هاشم بن عمار ثلاث مرات، وكان ثبتًا في قالون وهشام .
قيل: إنه توفي سنة خمسين ومائتين ورخه أبو عبد الله القصاع .

(٢) معرفة القراء الكبار (١ / ٢٢٢):
أبو نشيط محمد بن هارون المروزي المقرئ قرأ على قالون وكان من أجل أصحابه .
قرأ عليه أبو حسان أحمد بن محمد بن أبي الأشعث العنزي وغيره وعلى روايته اعتمد الداني في «التيسير»، وهو محمد بن هارون الربعي المروزي، ثم البغدادي، ويكنى أيضًا أبا جعفر، وكان من حفاظ الحديث والراحلين فيه سمع الفريابي، وأبا المغيرة الحمصي، ويحيى بن أبي بكير وطبقتهم .
روى عنه ابن ماجة في «تفسيره» وأبو بكر بن أبي الدنيا، وابن صاعد، وابن أبي حاتم، والمحاملي وآخرون .
قال ابن أبي حاتم: صدوق .
قلت: توفي سنة ثمان وخمسين .
ووهم أبو عمرو الداني فقال: توفي سنة ثلاث وستين، وإنما ذاك محمد بن أحمد بن هارون شيطا توفي سنة ثلاث وستين .

الثاني، وهو من طريق أبي نشيط أيضًا، وقرأت بالأربعة على هذا الترتيب إلا أن الجعبري قال في غير الأول: ليست من طرق «القصيد»، وكذا الحذف فيهما إذا كان عن الحلواني .

وللبزي في ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠] وجهان[١]:

التسهيل، وهو رواية /[٢] الجمهور، وعن أبي ربيعة[٣]، ورواه ابن العجاج بالتحقيق، وهي طريق ابن الحباب[٤]، والوجهان صحيحان .

---

(١) النشر (١ / ٤٥٦):

واختلف عن البزي في تسهيل الهمزة من ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ في «البقرة» فروى الجمهور عن أبي ربيعه عنه التسهيل، وبه قرأ الداني من طريقيه، وروى صاحب «التجريد» عنه التحقيق من قراءته على الفارسي، وبه قرأ الداني من طريق ابن الحباب عنه، ولم يذكر ابن مهران عن أبي ربيعة سواه، والوجهان صحيحان عن البزي .

(٢) ٤ب/ص .

(٣) معرفة القراء الكبار (١ / ٢٢٨):

محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين أبو ربيعة الربعي المكي المقرىء مؤذن المسجد الحرام.

قرأ على البزي، وعرض على قنبل، وصنف قراءة ابن كثير وأقرأ في حياة شيخيه قرأ عليه محمد بن الصباح، ومحمد بن عيسى بن بندار، وعبد الله بن أحمد البلخي، وإبراهيم بن عبد الرزاق، وأبو بكر النقاش، وهبة الله بن جعفر .

توفي في رمضان سنة أربع وتسعين، وهو أجل أصحاب البزي في زمانه .

(٤) معرفة القراء الكبار (١ / ٢٢٩):

الحسن بن الحباب بن مخلد أبو علي البغدادي الدقاق المقرئ من حذاق أهل الأداء .

عرض على البزي، وعلى محمد بن غالب الأنماطي .

أخذ عنه ابن مجاهد، والنقاش، وابن الأنباري، وعبد الواحد بن أبي هاشم، وأحمد بن عبد الرحمن الولي، وآخرون من البغداديين .

وقد حدث عن لوين، ومحمد بن أبي سمينة .

روى عنه أبو علي بن الصواف، ومحمد بن عمر الجعابي، وكان ثقة، وهو الذي انفرد بزيادة «لا إله إلا الله» مع التكبير عن البزي .

توفي سنة إحدى وثلاث ومائة .

ولورش في ﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، ونحوه خلاف، والمشهور القصر(١)، ولم أقرأ بغيره على أبي عبد الله .

وظاهر «القصيد»إجراء الأوجه الثلاثة فيه عند من لم يستثنه كـ «التيسير» والقواعد تأباها للزوم البدل عنده، أولكونه من غير المهموز .

ولحمزة في ﴿قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] الإدغام، ويجوز المد والقصر على

---

(١) النشر (١ /٣٨٨):

وقد اتفق أصحاب المدني في هذا الباب عن ورش على استثناء كلمة واحدة، وأصلين مطردين، فالكلمة ﴿يُؤَاخِذُ﴾ كيف وقعت نحو: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ﴾، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾، ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾. نص على استثنائها المهدوي، وابن سفيان، ومكي، وابن شريح، وكل من صرح بمد المغير بالبدل. وكون صاحب «التيسير» لم يذكره في «التيسير» فإنه اكتفى بذكره في غيره.

وكأن الشاطبي – رحمه الله – ظن . . . لم يذكره في التيسير أنه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق فقال: (وبعضهم يؤاخذكم) أي: وبعض رواة المد قصر «يؤاخذ»، وليس كذلك، فإن رواة المد مجمعون على استثناء «يؤاخذ» فلا خلاف في قصره .

قال الداني في «إيجازه»: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ﴾، و﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾، و﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ﴾ حيث وقع.

قال: وكأن ذلك عندهم من «واخذت» غير مهموز.

وقال في «المفردات»: وكلهم لم يزد في تمكين الألف في قوله – تعالى –: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ﴾ وبابه.

وكذلك استثناها في «جامع البيان»، ولم يحك فيها خلافًا، وقال الأستاذ أبو عبد الله بن القصاع: وأجمعوا على ترك الزيادة للألف في «يؤاخذ» حيث وقع، نص على ذلك الداني ومكي وابن سفيان، وابن شريح .

(قلت): وعدم استثنائه في التيسير، إما لكونه من: (واخذ) كما ذكره في «الإيجاز» فهو غير ممدود، أو من أجل لزوم البدل له، فهو كلزوم النقل في ترى، فلا حاجة إلى استثنائه، واعتمد على نصوصه في غير «التيسير» والله أعلم .

الرسم[1]، قال في «النشر»: ولا يصح؛ لاتحاد الرسم، والقياس في حالة الإدغام.

والراجح لورش في ﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ونحوه التفخيم، ولابن ذكوان وخلاد في ﴿يَبْسُطُ﴾ [الرعد: ٢٦]، و﴿فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ [الأعراف: ٢٩] وجهان: الصاد، والسين[2].

ولكن الراجح عن ابن ذكوان الصاد، وعن خلاد السين، والسين في الأعراف عن ابن ذكوان[3] من زيادة الشاطبي، وليست في «التيسير»، ولا خلاف في إدغام ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] عند الشاطبي.

وأما قوله[4]:

.... وَمَنْ يُظْهِرْ فَبِالْمَدِّ عَلَّلَا

---

(١) النشر (٢ / ٣٩):
(مسألة: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾) فيه وجه واحد، وهو الإدغام كما تقدم، ويجوز فيه أيضًا الإشارة بالروم؛ فيصير وجهان، وكذلك يجوز هذان الوجهان في ﴿بَرِيءٌ﴾، و﴿النسيء﴾ إلا أنه يجوز فيهما وجه ثالث، وهو الإشمام، وحكى في ذلك الحذف على وجه اتباع الرسم مع إجراء المد والقصر، ولا يصح. واتباع الرسم متحد مع الإدغام، والله أعلم.

(٢) النشر (٢ / ٣١٤):
واتفقوا على قراءة ﴿بَسْطَةً﴾ بالسين من هذه الطرق؛ لموافقة الرسم إلا ما رواه ابن شنبوذ، عن قنبل من جميع الطرق عنه بالصاد، وهي رواية ابن بقرة، عن قنبل، وعن أبي ربيعة، عن البزي، ورواية الخزاعي، عن أصحابه الثلاثة، عن ابن كثير، وانفرد صاحب «العنوان»، عن أبي بكر بالصاد فيها بخلاف، وهي رواية الأعشى، عن أبي بكر. وانفرد الأهوازي عن روح بالصاد فيها، والله أعلم.

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن بشر - ويقال: بشير - بن ذكوان بن عمرو بن حسان، القرشي الفهري الدمشقي، شيخ الإقراء بالشام، توفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين، انظر ترجمته في غاية النهاية ١/ ٤٠٤، ٤٠٥، معرفة القراء ١/ ١٩٨ - ٢٠١.

(٤) قال أبو شامة في «شرح الشاطبية»:

وَوَاوَ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءً كَهُو وَمَنْ فَأَدْغِمْ وَمَنْ يُظْهِرْ فَبِالْمَدِّ عَلَّلَا

المضموم بالخفض صفة لـ(هو) وهاء منصوب على التمييز، أي: الذي ضمت هاؤه =

فمردود بقوله[1]:

وَيَـأْتِـيَ يَـوْمٌ أَدْغَـمُـوهُ وَنَـحْـوَهُ وَلَا فَرْقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلَا

= نحو: ﴿هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾، احترز بذلك عما سكنت هاؤه في قراءة أبي عمرو، وهو ثلاثة مواضع، ﴿فهو وليهم بما﴾ ﴿وهو وليهم اليوم﴾ ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾، والجمهور على منع الإدغام في هذه المواضع الثلاثة، وبعضهم قال: هي مظهرة بلا خلاف، ووجهه أن الكلمة قد خففت بسكون هائها، فلم تحتج إلى تخفيف الإدغام .

وقال صاحب «التيسير»: لا خلاف في الإدغام .

قلت: يريد في طرقه التي قرأ بها، وإلا فقد ذكر الخلاف فيها أبو علي الأهوازي، والحافظ أبو العلاء، وغيرهما قدس سرهم، وأما المواضع المضمومة الهاء، وهي ثلاثة عشر موضعًا فإدغامها ظاهر، ولهذا جزم بقوله: فأدغم، ومنهم من أظهرها؛ لأن الواو زيدت تقوية لهاء الضمير، ففي إدغامها كالإخلال بما زيدت لأجله، ولأن الواو تشدد في لغة قوم من العرب، والتخفيف هو اللغة الفصيحة التي نزل بها القرآن، ففي إدغامها ما يؤدي إلى أن الواو تشتبه بتلك اللغة .

وقيل أيضًا: إن تشديد الواو هو الأصل، ثم خففت فاستغني بذلك التخفيف عن تخفيف الإدغام، وكل هذه علل حسنة للإظهار لا بأس بها، وقول الشاطبي:

(ومن يظهر فبالمد عللا)

يوهم أنه لم يعلله بغير ذلك، ثم تقديره أن يقال: إذا كان قبل الواو ضمة، وقصد إلى إدغامها، وجب إسكانها للإدغام؛ فتصير حرف مد ولين، وحروف المد واللين لا تدغم؛ لأداء الإدغام إلى ذهاب المد مثل: ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾، وهذا خطأ من المعلل، فإن هذا مد تقديري، لا ثبوت له، فلا يلزم من منع الإدغام حيث كان المد محققًا أن يمتنع أيضًا إذا كان المد مقدرًا.

(١) قال أبو شامة في شرح الشاطبية:

وَيَـأْتِـيَ يَـوْمٌ أَدْغَـمُـوهُ وَنَـحْـوَهُ وَلَا فَرْقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلَا

نقض على من علل بالمد في إظهار الواو بأنه يلزمه مثل ذلك في الياء في ﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ و﴿نودي يا موسى﴾ وهذا مدغم عند من يرى الإظهار في «هو» و«من» ونحوه، ولا فرق بينهما فيما يرجع إلى المد، فإن ما قرره في الواو موجود مثله في الياء، فهذا معنى قوله: (ولا فرق ينجي من على المد عولا) .

وأما قوله: (فهي يومئذ واهية)، فينبغي أن يكون حكمه حكم قوله - تعالى - وهو =

وفي ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا﴾ [الأعراف: ١٨٨] عن قالون وجهان:
الإثبات، وبه جزم في «التيسير»، وحذف الألف، وهو من زيادات «القصيد».

قال ابن الجزري[(١)]: والوجهان صحيحان عن قالون نصًا، وأداء نأخذ بهما من طريق أبي نشيط .

= واقع بهم، فإن الكلمة خففت بإسكان الهاء فيهما، والضمير في أدغموه عائد على معنى «من» في قوله (ومن يظهر فبالمد عللا)

(١) أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجرزي.
ولد رحمه الله بدمشق الشام في ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة إحدى وخمسين وسبعمائة هجرية. ونشأ بها وأتم حفظ القرآن الكريم في الرابعة عشرة من عمره. ثم أخذ القراءات إفرادًا على الشيخ أبي محمد عبد الوهاب ابن السلار. والشيخ أحمد بن إبراهيم الطحان، والشيخ أحمد بن رجب، ثم جمع للسبعة على الشيخ إبراهيم الحموي، ثم جمع القراءات بمضمن كتب علي الشيخ أبي المعالي محمد بن أحمد بن اللبان، كانت وفاته في ضحوة الجمعة لخمس خلون من ربيع الأول سنة ٨٣٣ هـ، من مصنفاته:
كتاب النشر في القراءات العشر، الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية، منجد المقرئين، المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه، تحبير التيسير في القراءات العشر، نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات (الطبقات الكبرى)، غاية النهايات في أسماء رجال القراءات (الطبقات الصغرى)، إتحاف المهرة في تتمة العشرة، إعانة المهرة في الزيادة على العشرة، التمهيد في التجويد، نظم الهداية في تتمة العشرة، الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، عدة الحصن الحصين وجنة الحصن الحصين، التعريف بالمولد الشريف، عرف التعريف بالمولد الشريف، التوضيح في شرح المصابيح، البداية في علوم الرواية،الهداية في فنون الحديث (نظم)، الأولية في الأحاديث الأولية، عقد اللآلي في الأحاديث المسلسلة العوالي، المسند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد، القصد الأحمد في رجال أحمد، المصعد الأحمد في ختم مسانيد أحمد، الإجلال والتعظيم في مقام إبراهيم، الإبانة في العمرة من الجعرانة، التكريم في العمرة من التنعيم، غاية المنى في زيارة منى، فضل حراء، أحاسن المنن، أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب، الجوهرة في النحو، الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء، الظرائف في رسم المصاحف .

والراجح عن ابن ذكوان إمالة ﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و﴿ٱلْحِمَارِ﴾[1] [الجمعة: ٥]، وعليها اقتصر في «التيسير»، وما بقي من الكلمات ذوات الخلاف كـ ﴿عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٣] و﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾ [النور: ٣٣] الأرجح فيهن الفتح؛ فيقدم كإمالة ﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقرأت بالوجهين في الجميع .

والراجح عن البزي في ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، و﴿فَظَلْتُمْ

---

(١) اختلف القراء في إمالة الألف المجهولة التي تكون بين عين الفعل ولامه، والراء منه في محل الخفض، نحو: ﴿بِدِينَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿ٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٣]، فأمال ذلك كله أبو عمرو، والدوري عن الكسائي إلا قوله: ﴿ٱلْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥] و﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿وَٱلْجَارِ﴾ في الموضعين في سورة [النساء ٣٦]، و﴿ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ١٠٩] .

أما ﴿حِمَارِكَ﴾ و﴿ٱلْحِمَارِ﴾ فأماله أبو عمرو، والدوري عن الكسائي، وأما ﴿ٱلْغَارِ﴾ فأماله أبو عمرو، واختلف عن الدوري عن الكسائي، فروى الفارسي الإمالة في رواية زيد ابن أبي بلال، ورواه عبد الباقي عنه من جميع طرقه بالإمالة، قال عبد الباقي: وجعله بين اللفظين خلاد، ونافع .

فأما ﴿وَٱلْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦] في الموضعين فأماله الدوري عن الكسائي، وابن فرح عن الدوري، وشجاع عن أبي عمرو في رواية عبد الباقي .

أما قوله: ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبه: ١٠٩] فروى الفارسي إمالة فتحة الهاء لأبي عمرو والكسائي، وخلف عن سليم عن حمزة، وأبي بكر عن عاصم، وزاد عبد الباقي عن الليث الفتح، وعن خلف الوجهين، ووافق الفارسي في روايته لمن بقي إلا أنه روى عن ابن ذكوان الإمالة، وزاد عبد الباقي الإمالة في روايته عن الحلواني عن قالون، وروى الفارسي عن ابن حبش عن السوسي في الوقف الفتح، وروى أبو العباس الإمالة في ﴿هَارٍ﴾ لقالون حسب، وزاد الفارسي الإمالة في روايته لابن ذكوان عن طريق الداجوني عنه (التجريد لبغية المريد في القراءات السبع لابن الفحام، تحقيق د: ضاري إبراهيم العاصي - دار عمار ص ١٦٩ - ١٧٠) .

تَفَكَّهُونَ﴾[1] [الواقعة: ٦٥] الإظهار، وهو المعول عليه المقدم في الأداء، ويجوز الإدغام، وقرأت بالوجهين، وما كان قبل هذه التاءات من ساكن صحيح لا يغير، وقول الجعبري في «نزهته»:

وَإِنْ صَحَّ قَبْلَ السَّاكِنِ انْ شِئْتَ وَاكْسِرَنْ ....

لا يعول عليه؛ لمخالفته النصوص، فإنه إن جاز عن أهل العربية غير جائز عند القراء، ولذلك رده صاحب «الدالية» بقوله:

وَمَنْ يَكْسِرْ يَحِدْ عَنْ الاقْتِدَاءِ ....

وعن قالون وأبي عمرو وشعبة في ﴿نِعِمَّا﴾[2] [النساء: ٥٨] الاختلاس،

---

(١) تفسير الطبري (١٠ / ٢٩٤):
﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] وهو يريد (فظللتم) فأسقطت اللام الأولى، وهي مكسورة، ثم نقلت كسرتها إلى الظاء، وقرأ ذلك عامة قراء الكوفة والبصرة.

(٢) النشر (٢ / ٣٢١):
واختلفوا في (نعما) هنا و«النساء» فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بفتح النون في الموضعين. وقرأ الباقون بكسرها وقرأ أبو جعفر بإسكان العين.

واختلف عن أبي عمرو وقالون وأبي بكر فروى عنهم المغاربة قاطبة إخفاء كسرة العين ليس إلا، يريدون الاختلاس فراراً من الجمع بين الساكنين، وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان، ولا يبالون من الجمع بين الساكنين؛ لصحته رواية ووروده لغة، وقد اختاره الإمام أبو عبيدة أحد أئمة اللغة، وناهيك به، وقال هو لغة النبي ﷺ فيما يروى «نعما المال الصالح للرجل الصالح» وحكى النحويون الكوفيون سماعاً من العرب ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ مدغماً.

وحكى ذلك سيبويه في الشعر، وروى الوجهين جميعاً عنه الحافظ أبو عمرو الداني، ثم قال: والإسكان آثر، والإخفاء أقيس.

(قلت): والوجهان صحيحان غير أن النص عنهم بالإسكان ولا يعرف الاختلاس إلا من طرق المغاربة، ومن تبعهم كالمهدوي وابن شريح، وابن غَلبون، والشاطبي مع أن الإسكان في «التيسير» ولم يذكره الشاطبي.

ولما ذكر ابن شريح الإخفاء عنهم قال: وقرأت أيضاً لقالون بالإسكان، ولا أعلم أحداً فرق بين قالون وغيره سواه. وقرأ الباقون بكسر النون والعين، واتفقوا على تشديد الميم.

والنص عنهم بالإسكان، ولم يذكر الشاطبي تبعًا للمغاربة مع أنه في «التيسير» لقوله: والأول أقيس .

قلت: ولم أقرأ بالثاني إلا من الطيبة .

وفي ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾[١] [البقرة: ٢٨٣]، ونحوه كـ ﴿لِقَآءَنَا ٱئْتِ﴾ [يونس: ١٥] و﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَاۗ﴾ [الأنعام: ٧١] لحمزة وقفًا إبدال الهمزة حرفًا باعتبار حركة ما قبلها، ولا يزاد المد على حرف المد المبدل، وما استنبطه أبو شامة[٢]

---

(١) الحجة في القراءات السبع (١ / ١٠٥):

قوله تعالى ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ روي عن عاصم وحمزة أنهما قرآ بإشمام الهمزة الضمة في الوصل، وهذا وهم؛ لأنها ألف وصل دخلت على ألف أصل، ووزن ﴿ٱؤْتُمِنَ﴾ «افتعل» من الأمانه .

(٢) معرفة القراء الكبار (٢ / ٦٧٣):

أبو شامة عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم بن عثمان العلامة ذو الفنون شهاب الدين أبو القاسم المقدسي، ثم الدمشقي الشافعي المقرئ النحوي الأصولي، صاحب التصانيف .

ولد في أحد الربيعين، سنة تسع وتسعين، وخمس مائة، وقرأ القرآن صغيرًا، وأكمل القراءات على شيخه السخاوي، سنة ست عشرة وست مائة، وسمع «صحيح البخاري» من داود بن ملاعب، وأحمد بن عبد الله العطار .

وسمع مسند الشافعي - رضي الله عنه - من الشيخ الموفق، وسمع بالإسكندرية من أبي القاسم بن عيسى وغيره، واعتنى بأولاده قبل الأربعين، وأسمعهم الكثير من كريمة، والسخاوي، وقرأ بنفسه، وكتب الكثير من العلم، وأحكم الفقه .

ودرس وأفتى وبرع في العربية، وصنف شرحًا للشاطبية واختصر تاريخ دمشق مرتين، وشرح القصائد النبوية للسخاوي في مجلد .

وألف كتاب «الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية» وكتاب «الذيل عليها» وكتاب «شرح الحديث المقتفي في مبعث المصطفى» وكتاب «ضوء الساري الى معرفة رؤية الباري عز وجل» وكتاب «المحقق من الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول ﷺ» وكتاب «البسملة» في مجلد، ثم اختصره وكتاب «الباعث على إنكار البدع والحوادث» وكتاب «السواك» وكتاب «كشف حال بني عبيد» وكتاب «الأصول من الأصول» وكتاب «مفردات القراء» وكتاب «الوجيز في أشياء من الكتاب العزيز» وكتاب «مقدمة نحو» وكتاب =

منها أخذًا من قول الشاطبي(١):

وَيُبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ ... وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلَا

غير مقبول إذ لو جاز الزيادة هنا لأجاز الحذف كما هناك، إذ لا فرق بين

= «نظم المفصل» للزمخشري وكتاب «شيوخ البيهقي» وله مسودات كثيرة لم يفرغها، وذكر أنه حصل له الشيب، وهو ابن خمس وعشرين سنة .

وولي مشيخة القراءة بتربة الملك الأشرف ومشيخة دار الحديث، وكان مع فرط ذكائه، وكثرة علمه متواضعًا مطرحًا للتكلف، ربما ركب الحمار بين المداوير .

أخذ عنه القراءات الشيخ شهاب الدين حسين الكفري، والشيخ أحمد اللبان وآخرون، وقرأ عليه شرح القصيد الخطيبان برهان الدين الإسكندري، وشرف الدين الفزاري .

وفي جمادى الآخرة من سنة خمس وستين وست مائة جاءه اثنان من الجبلية، وهو في بيته عند طواحين الأشنان؛ فدخلا يستفتيانه فضرباه ضربًا مبرحًا كاد أن يأتي على نفسه، ثم ذهبا، ولم يدر من سلطهما عليه، فصبر، واحتسب، وتوفي في تاسع عشر رمضان من السنة، وكان فوق حاجبه الأيسر شامة كبيرة؛ فلهذا قيل له: أبو شامة .

(١) قال أبو شامة في « شرح الشاطبية »:

وَيُبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ ... وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلَا

(مثله) أي: حرفًا مثله يريد مثل ما قبله يعني: ألفا، وذلك لأن الهمزة المتطرفة سكنت للوقف، وقبلها ألف، وقبل الألف فتحة، فلم تعد الألف حاجزًا؛ فقلبت الهمزة ألفًا؛ لسكونها، وانفتاح ما قبلها؛ فاجتمع ألفان، فإما أن يحذف إحداهما فيقصر، ولا يمد أو يبقيهما؛ لأن الوقف يحتمل اجتماع ساكنين، فيمد مدًا طويلاً، ويجوز أن يكون متوسطًا؛ لقوله في باب المد والقصر: (وعند سكون الوقف وجهان أصلا) وهذا من ذلك، ويجوز أن يمد على تقدير حذف الثانية؛ لأن حرف المد موجود، والهمزة منوية، فهو حرف مد قبل همز مغير، وإن قدر حذف الألف الأولى، فلا مد وذلك نحو: ﴿صَفْرَآءُ﴾ و﴿ٱلسَّمَآءِ﴾، والمد هو الأوجه وبه ورد النص عن حمزة من طريق خلف وغيره، وهذا مبني على الوقف بالسكون، فإن وقف بالروم كما سيأتي في آخر الباب فله حكم آخر، وإن وقف على اتباع الرسم أسقط الهمزة؛ فيقف على الألف التي قبلها، فلا مد أصلا، والله أعلم، وأطول حال من المد على معنى زائدًا طوله، فهذه فائدة مجيئه على وزن أفعل، والله أعلم .

الموضعين عنده، وتجري الثلاثة الأوجه فيهما، وتكون في ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] ستة باعتبار الفتح والإمالة إن أثبتنا الأصلية، وهو لا يقول بالحذف هنا .

وأيضًا ما حذف لالتقاء الساكنين لا يرد؛ لأن بدل الهمزة ساكن، كـ ﴿وَهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٠]، وهو مانع أيضًا، ولأن المبدل من همزة كـ ﴿فَأْتُوا﴾ [البقرة: ٢٣] لم يزد فيه على الصيغة؛ فتبين معًا ذكرنا أن قول الشاطبي:

(وَيَقْصُرُ /[1] أَوْ يَمْضِي) . . . إلخ .

من باب قوله:

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزْ قَصْرُهُ . . . .

واتضح الفرق بين الموضعين، فعلى هذا الوقف بوجه واحد، وهو البدل مع القصر والفتح، وما علل به صاحب «النشر» ترك الزيادة من أن حرف المد حذف لالتقاء الساكنين، قيل: الوقف بالبدل كما حذف من ﴿قَالُوا لَن﴾ [آل عمران: ٢٤] فلا يرد لعروض الوقف كما لا يرد لعروض النقل فيه نظر يتبين بما سبق، ثم إن مسألة ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] من قبيل ما دخل عليه زائد، كالجزء باعتبار الابتداء، ولحمزة في مطلق الهمز الحاصل أول الكلمة، وتوسط بغيره مذاهب:

الأول: التحقيق مطلقًا .

والثاني: التخفيف مطلقًا، اتصل بما قبله رسمًا أم لا كان ما اتصل به كالجزء أم لا .

الثالث: تخفيف ما دخل على كلمتها زائد مطلقًا، استقلت الكلمة بدونه أم لا، جاز الوقف عليه أم لا .

الرابع: تخفيف ما اتصل بها حرف وتنزل منزلة الجزء .

---

(١) ١٥/أ ص .

الخامس: تخفيف ما دخل عليه زائد كالجزء، أو لم يمكن الوقف، أو أمكن تخفيفه بالنقل، ووقفنا بالخامس من «القصيد»، وبالأول من غيره، إلا أن التحقيق في مسألتنا ضعيف عكس. نحو: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا﴾ [يوسف: ٤٦]، ولابن كثير في ﴿يُعَذِّبُ مَن﴾ [المائدة: ٤٠] وجهان:

الإدغام، وعليه الجمهور، وقال في «النشر»: إلا أن الذي يقتضيه طريق«التيسير» الإظهار، وهو الوجه الثاني .



اختلافات سورة آل عمران

إذا وصل ﴿الٓمٓ﴾ [آل عمران: ١] بالجلالة جاز المد، وهو الراجح، والقصر لجميع القراء، كورش في ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ﴾ [العنكبوت: ١]، ولقالون في ﴿التَّوْرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٣] الفتح والتقليل، وكل منهما رجح إلا أن الفتح هي طريق «التيسير»، وبه التصدير .

ولأبي عمرو ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ٥] الإدخال قبل الهمزة المضمومة، كغيرها، وعليه غير واحد، إلا أن الذي قطع به في «التيسير» القصر، وعليه جل أهل الأداء، فالمد من زيادة «القصيد»، وكذا ﴿أَءُنزِلَ﴾[1] [ص: ٨] و﴿أَءُلْقِيَ﴾ [القمر: ٢٥]، ولهشام هنا القصر والتحقيق، وهو الذي عليه الجمهور، وفي «ص»، والقمر: التسهيل، والمد، وهو الوجه الأول في «التيسير»، والثاني: التحقيق مع المد في الثلاث، والثالث: التحقيق مع «القمر»[2]، والأداء على هذا الترتيب، وفيه لحمزة وقفًا سبعة وعشرون وجهًا:

ففي الأولى النقل وعدمه والسكت .

وفي الثانية: التحقيق وبين بين والواو .

---

(١) السبعة في القراءات (٥٥٢):
قوله ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا﴾ .
قرأ ابن كثير: ﴿ أؤنزل عليه ﴾ بلا مد .
وكذلك قرأ أبو عمرو فى رواية اليزيدى عنه غير ممدود ﴿ أؤنزل ﴾ ﴿ أؤلقى ﴾ القمر .

(٢) في حاشية ص: أي: في ص، والقمر، وذلك ظاهر .

والثالثة: كالواو، والياء، وكالياء، فاضرب ثلاث الأولى في ثلاث الثانية، ثم في ثلاث الثالثة، يخرج العدد .

وجمعها بعض شراح «القصيد» في قوله:

سَبْعٌ وَعِشْرُونَ وَجْهًا قُلْ لِحَمْزَةَ فِي ... قُلْ أَؤُنبئكُمْ يَا صَاحِ إِنْ وَقَفَا
وَالنَّقْلُ وَالسَّكْتُ فِي الأولَى وَتَرْكُهُما ... وَأَعْطِ ثَانِيَةً حُكْمًا لَهَا أَلِفَا
وَاوًا وَكَالْوَاوِ أَوْ حَقِّقْ وَثَالِثَة ... كَالْوَاوِ أَوْ يَا وَكَالْيَا لَيْسَ فِيهِ خَفَا
وَاضْرِبْ يَبِنْ لَكَ مَا قَدَّمْتُ مُتَّضِحًا ... وَبِالإِشَارَةِ أَسْتَغْنِي وَقَدْ عُرِفَا

/(١)

لكن المختار منع سبعة عشر وجهًا، وهي التسعة التي مع تسهيل الثالثة كالياء، وهو الوجه المعضل، والستة التي مع إبدال الثانية واوًا على الرسم، والاثنان اللذان مع نقل الأولى، وتحقيق الثانية، وتبقى عشرة، وهذا ترتيبها:

الأول نقل الأولى والثانية والثالثة كالواو .

والثاني: كذلك إلا أن الثالثة ياء .

والثالث: السكت مع تحقيق الأوليين، والثالثة كالواو .

والرابع: كذلك إلا أن الثالثة ياء .

والخامس، والسادس: السكت، والثانية كالواو، والثالثة بوجهيها، والأربعة الباقية كهذه إلا أنها من غير سكت، وأقرأني أستاذي بالجميع في حالة النشاط .

ولقالون وأبي عمرو وهشام في ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] حيث أتى وجهان الاقتصار على المد الطبيعي، وتمكين المد، وهما مبنيان على الهاء، هل أصلها همزة أو هي هاء تنبيه، والراجح أنها عن همزة .

وعن قنبل: أنها من همزة الاستفهام، وللتنبيه، وحذف الألف على لغة

---

(١) ٥ب/ص .

قليلة، والراجح عن ورش التسهيل، ويحذف الألف على كلا الاحتمالين لالتقاء الساكنين، وعلى تلك اللغة، وعن الباقين المد أرجح، والقصر مرجوح بناء على أنها من همزة الاستفهام، وأدخلوا الألف على خلاف الأصل جمعًا بين اللغتين .

والراجح عن البزي الوقف بالهاء في نحو: ﴿فَلِمَ﴾ [البقرة: ٩١] و ﴿فِيمَ﴾ [النساء: ٩٧] و﴿عَمَّ﴾ [النبأ: ١] .

والراجح عن هشام القصر في باب ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٧٥] و﴿نُؤْتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، والمد من زيادة «القصيد».

والراجح عن السوسي الإظهار في﴿يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وكذا ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩]، و﴿يَكُ كَـٰذِبًا﴾ [غافر: ٢٨] لقطع غير واحد من الأئمة بالإظهار، والوجهان في «القصيد»و«التيسير»، وقرأت بهما، والراجح عن هشام في ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٩] الغيب .

✡ ✡ ✡

اختلافات سورة النساء

لحمزة في ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤] و﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤] الإدغام، وهو القياس، وحكى فيهما بين بين، والنقل، ولم آخذ بهما .

لخلاد في ﴿ضِعَٰفًا﴾ [النساء: ٩] و﴿ءَايَٰتِۭ﴾ [البقرة: ٩٩] حرفي النقل الفتح والإمالة، والفتح مقدم لقول الداني: وبالفتح آخذ، وهو المشهور؛ لاتفاق العراقيين عليه، وجمهور أهل الأداء.

ولورش في (الجار) وجهان:

التقليل، وهو المعول عليه، قال الداني: وبه آخذ، وقطع به في مفرداته، وذكر في «التيسير» الفتح أيضًا، والوجهان في الشاطبية، وبهما قرأت مصدرًا بالإمالة قياسًا على نظائره.

ويجوز للكسائي الوقف على ﴿مَآ﴾ من ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النساء: ٧٨]، وعلى اللام اختبارًا[1] .

(١) في حاشية ص: وقال ابن الجزري رحمه الله في نشره: (التنبيه الثاني): ليس معنى قول صاحب «المبهج» وغيره عن أبي عمرو والكسائي أنهما يقفانِ على (ما) من (مال) في المواضع الأربعة ويبتدئان باللام متصلة بما بعدها من الأسماء وعن الباقين أنهم يقفون على (مال) باللام، ويبتدئون بالأسماء المجرورة منفصلة من الجاران يتعمد الوقف عليها، ويبتدأ بما بعدها كسائر الأوقاف الاختيارية، بل المعنى أن الابتداء يكون في هذه الكلمات عند من ذكر على هذا الوجه، أي: فلو ابتدأت ذلك؛ لابتداءه على هذا الوجه عند هؤلاء، فكما أن الوقف في ذلك على وجه الاضطرار والاختيار، كذلك الابتداء يكون على هذا الوجه لهذا الكتاب، لا أنه يجوز الوقف على ﴿مَآ﴾، ثم يبتدئ ﴿هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾، أو يجوز الوقف على ﴿مَالِ﴾، ثم يبتدئ (هذا الرسول) كما يوقف على سائر الأوقاف التامة، أو الكافية، هذا مما لا يجيزه أحد، وكذلك القول في ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ وفي سائر ما ذكر من هذا الباب إذا وجد فيه قول بعض أصحابنا يوقف على كذا، ويبتدأ بكذا إنما معناه ما ذكرنا، والله تعالى أعلم.

قال ابن الجزري: والأشبه أن غيره كذلك؛ لأنهم إذا وقفوا على لام الجر مع استقلالها تبعًا للرسم فلأن يقفوا على ﴿مَآ﴾ أحرى لاستقلالها لفظًا ورسمًا وحكمًا، وكثير من المؤلفين لم يتعرضوا لهذه المسألة.

ولأبي شعيب في ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢] و﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الإسراء: ٢٦] الإظهار، والإدغام، والإظهار أرجح، قاله الجعبري: ولحمزة في ﴿هؤلاء﴾ وقفًا تحقيق الأولى وتسهيلها، وإبدالها واوًا مدًا و قصرًا؛ فهذه خمسة أوجه، وفي الثانية خمسة الإبدال بثلاثة، والروم بوجهين فاضرب ما في الأولى فيما /[1] في الثانية يكن خمسة وعشرون، وجودها المرادي رحمه الله في قوله:

فِي هَـؤُلَاء إنْ وَقَـفْـتَ لِحَـمْـزَةَ ... عِشْرُونَ وَجْهَا ثُمَّ خَمْسٌ فَاعْرِفِ
أولاهُـمَـا سَـهِّـلْ وَأَبْدِلْ مَـعْـهُـمَـا ... مَدٌّ وَقَصْرٌ أَوْ فَـحَـقِّـقْ وَاقْـتَـفِ
وَتُـرَامُ بِـالْـوَجْـهَـيْـنِ ثَـانِـيَـةٌ وَإِنْ ... تُـبْـدَلْ فَـتِـلْـكَ ثَـلَاثَـةٌ لَا تَخْـتَـفِ
وَتَضْرَبُ خَمْسٌ قَدْ حَوَتْ أُولَاهُمَا ... فِي خَمْسَةِ الأُخْرَى تَتِمُّ لِمُنْصِفِ

لكن منع في «النشر» اثني عشر، العشرة التي مع إبدال الأولى واوًا، واثنان من عشرة تسهيلها، وهما مد الأولى وقصر الثانية، وعكسه.

واعتل بتصادم المذهبين.

وظاهر كلامه أن توسط الثانية مع قصر الأولى جائز بناء على أن التوسط قسيم المد، وقسم من القصر، وظاهره أيضًا جواز قصر الأولى مع مد الثانية في أحد وجهي الروم.

فإن قلت: ما الفرق بينه وبين منع المد في أوجه الإبدال؟.

قلت: الفرق بينهما أن مد المتصل أقوى من مد المنفصل، فحيث اضمحل سببه بالإبدال، وبقي أثر المنفصل تكافآ فلم يبق إلا مدهما أو قصرهما، وأما في أوجه الروم فأثر المتصل باق فلمن اعتبره مقال.

(١) ١٦/أ ص.

وآخذ من طريق «القصيد» بتسعة عشر وجهًا كما في «إنشاد الشريد»: خمسة مع تحقيق الأولى، وعشرة مع تسهيلها، وأربعة مع إبدالها واوًا بمد وقصر وحذف الأخرى معهما، والستة الباقية ممنوعة، ولا يخفى وجهها .

ولخلاد في ﴿بَل طَّبَعَ﴾[1] [النساء: ١٥٥] وجهان: الإظهار، وهو رواية الجمهور، وروى جماعة من أهل الأداء الإدغام، وقال في «التيسير»: وبه آخذ.

ولحمزة في ﴿إِنِ امْرُؤٌا﴾ [النساء: ١٧٦] القياس والرسم، وهما متحدان، ويجوز الإشمام؛ فتصير ثلاثة، وزيد رابع، وهو التسهيل، وكذا نظائره كـ ﴿تَفْتَؤُا﴾ [يوسف: ٨٥] ففيه خمسة أوجه لأنه يبدل همزه ألفًا على القياس، ثم الرسم .

❁ ❁ ❁

---

(١) الحجة في القراءات السبع (١ / ٨٤):
قوله - تعالى -: ﴿بَل طَّبَعَ﴾ يقرأ بالإدغام والإظهار، فالحجة لمن أدغم مقاربة مخرج اللام من الطاء، والحجة لمن أظهر أنه أتى بالكلام على الأصل؛ ليفرق بين ما يتصل، فلا يجوز إظهاره، ولا الوقوف عليه كقوله: ﴿وَالطَّارِقِ﴾، وبين ما ينفصل، ويوقف عليه؛ كقوله: ﴿بَل طَّبَعَ﴾، فان قيل: فيلزم من أدغم هذا للمقاربة أن يدغم قوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ للمقاربة أيضًا؛ فقل سكون اللام في يفعل عارض للجزم، وسكون اللام في ﴿بَل﴾ سكون بناء، فهذا فرقان واضح .

ومن سورة المائدة إلى سورة يونس

في ﴿وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨] لحمزة وجوه أشهرها أربعة:

تحقيق الأولى وتسهيلها مع تسهيل الثانية مع المد والقصر، ويجوز مع تلك الأربعة إشمام الهاء وروومها؛ فتصير اثني عشر، ولو اعتبرت الرسم في الثانية بإبدالها واوًا، وفي الأولى بإبدالها ألفًا على رأي؛ لتضاعف العدد .

وفي ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢] لورش الإمالة، وهي الراجحة، والفتح نص عليه جماعة .

وفي ﴿يُوَٰرِي﴾ [المائدة: ٣١] و﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ [المائدة: ٣١] لحفص الدوري وجهان: الفتح، وهو الأشهر، وبه قطع في «التيسير»، والإمالة، وبه قطع أبو العلاء، وذكر «التيسير» إياها حكاية لمذهب الغير؛ لأن طريق أبي عثمان الضرير[1]، ليست طريقه، كذا للجعبري، ولهشام في ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩] وجهان:

الإدخال، وهو الأشهر، وكذا نظائره من مواضع الخلاف، وروى عنه جماعة تركه، والوجهان في «التيسير» وغيره من الكتب، والأداء على هذا الترتيب لحمزة في ﴿مِن نَّبَإِي۟﴾ [الأنعام: ٣٤] وقفًا الإبدال ألفًا، والتسهيل مع

(١) معرفة القراء الكبار (١ / ٢٤٢):

سعيد بن عبد الرحيم أبو عثمان البغدادي المقرئ المؤدب الضرير صاحب الدوري من جلة القراء .

قرأ عليه أبو الفتح بن بدهن، وعبد الواحد بن أبي هاشم، وأبو بكر الشذائي، والحسن بن سعيد المطوعي، وعلي بن الحسين الغضائري توفي بعد سنة عشر وثلاث مائة، رحمه الله تعالى .

الروم، وعلى الرسم ياء ساكنة، أو مرومة /[١] إن قلنا بعدم زيادتها فالأولان.

ولورش في ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣] ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٠] التسهيل، وبه قطع في «التيسير»، وروى عنه جماعة البدل، وهو من زيادة «القصيد»، وعلى الإبدال يتعين الوقف بالتسهيل لئلا تجتمع السواكن، والأشهر ترقيق ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] لورش، وبه قطع في «التيسير»، وقرأت بالوجهين.

وعن أبي شعيب في ﴿رأى﴾، اللاتي بعدها متحرك فتح الراء، وهو الذي عليه الجمهور، والإمالة وعدت من انفرادات الشاطبي إذ ليست من طريقه، ولا من طريق صاحب «التيسير»، وذكره له لا يدل على ثبوته من طرقه، وقد صرح بخلافه في «جامع البيان»، كذا في «النشر».

وعن ابن ذكوان في ذي الضمير كـ ﴿رَءَاهُ﴾ [الأنعام: ٧٦] وجهان الفتح، وبه قطع الأكثر من العراقيين، والإمالة فيهما، وعليها قاطبة المغاربة، وجمهور المصريين، وبه التصدير في الأداء.

وأما إذا وقع بعدها ساكن كراء ﴿ٱلْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] فلأبي شعيب أربعة أوجه:

فتحهما، وهو الذي لا ينبغي أن يؤخذ له بسواه، وهو طريق «التيسير»، و«القصيد»، وإمالتهما، ونص عليه جماعة إلا أنه ليس من طريق الكتابين، وفتح الراء وإمالة الهمزة حكاه الخشاب[٢]، والرافعي، وقال بعضهم: لا يصح البتة عن السوسي، والرابع عكسه.

---

(١) ٦ب/ص.

(٢) معرفة القراء الكبار (١ / ٢٥٩):
أحمد بن حفص المصيصي الخشاب.
قرأ على السوسي.
أخذ عنه إبراهيم بن عبد الرزاق، وأحمد بن يعقوب التائب وغيرهما.

قال الحافظ ابن الجزري: ولا نعلمه ورد عن السوسي البتة، والأداء على هذا الترتيب لمن يأخذ بظاهر الشاطبية .

وأما أبو بكر فأمال الراء، وفي الهمزة وجهان:

الفتح، وهو المنصوص، والإمالة من انفرادات «القصيد».

وعن هشام في ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى﴾ [الأنعام: ٨٠] خلاف:

التخفيف، وهو الأشهر، وبه قطع المهدوي، وغيره، والتشديد، وبه قطع أبو العلاء .

واختلف عن ابن ذكوان في هاء ﴿ٱقۡتَدِهۡ﴾ [الأنعام: ٩٠]:

فمنهم من أشبع كسرتها، وهو المعتمد، واقتصر عليه في «التيسير»، ومنهم من قصرها كهشام، وهو من زيادة «القصيد»، واقتصر عليه هشام هنا، نظرًا لمن يقول: إنها هاء سكت حركت حملاً على هاء الضمير، كما قاله ثعلب، والأصل في الحرف أن يكون على حرف بخلاف الاسم، فإنه يناسبه التكثير.

لحمزة وهشام في الوقف على ﴿شُرَكَآءُ﴾ [النساء: ١٢] ونحوه معًا صورت همزته واوًا اثنا عشر وجهًا:

خمسة على القياس، ثلاثة مع الإبدال: الإشباع والتوسط والقصر .

فإن قلت: وجه الإشباع والقصر ظاهر فما وجه التوسط، وقد تقرر أن سبب المد إذا تغير؛ فمن اعتد به قصر، ومن لم يعتد به مد كأصله؟

قلت: وهو مبني على إبقاء الألفين، والمد لاجتماع الساكنين، يجوز أن يكون متوسطًا كالعلمين في الوقف، واثنان على الروم والمد والقصر .

فإن قلت: هل يتحد حمزة وهشام في ثلاثة الإبدال ؟

قلت: الذي تلقيته من المشايخ الاتحاد إلا إذا أخذت بمرتبتين على قاعدة تغير السبب فيمتاز حمزة بزيادة المد، ولكن الذي أقوله - وهو الصواب - إن قدرنا ذلك /[1] لاجتماع الألفين اتحدا كما في المد للساكن على الأرجح،

---

(١) ١٧أ/ ص .

وإن قدرنا حذف الألف الثانية، والمد باعتبار الهمز المغير فيزاد رابعًا لحمزة في حالة الإبدال يكون أطول من مد هشام، والله أعلم .

والسبعة الباقية على الرسم الإشباع، والتوسط والقصر مع إسكان الواو، وتعاد مع الإشمام، والسابع الروم مع القصر، وبعضهم منع الروم لأن الموقوف عليه غير الموصول كرحمة، وبعضهم جعل المد والقصر في وجهي الإسكان باعتبار تغير الهمز، ولذلك قال في «الإحكام»:

وَقِفْ عَلَيْهِ بِوَاوٍ قَبْلَهَا أَلِفٌ   مُدَّتْ لَهَا لَا لِإِسْكَانٍ فَجُدْ نَظَرَا

وَجَازَ قَصْرٌ لِتَغْيِيرٍ وَغَايَتُهَا   حَرْفٌ فَيَخْتَلُّ فِيهِ أَوجه النَّظَرَا

والأول أبين لثبوت التوسط، ولا يقال: يجوز المد في وجه الروم؛ لعروض الإبدال؛ لأنا نقول: قصدهم بيان حركة المبدل دليل على الاعتداد به، وقد قالوا بوجوب الإشباع في الوقف على نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣]، وعللوه بأن المبدل حرف ساكن؛ فهو ليس كعارض السكون كـ ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وما قاله بعضهم في نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣] من جواز القصر لعروض الحرف نفسه لا يسوغ هنا؛ لأن المبدل في مسألتنا حرف محرك بدليل الروم، وهو كالوصل عندهم كما صرحوا به، وأعطوه حكمه .

والأرجح عن أبي بكر فتح همزة ﴿أَنَّهَآ إِذَا﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وهو المقدم في الأداء، وقيل: إن الكسر من اختياره .

والأرجح عن الجماعة الإبدال مع المد في ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] وبابه .

والأشهر عن ورش إسكان ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وهو أثبت، ولذا قال في «الدرر»: والإسكان روي، وهو المقدم في الأداء .

ولحمزة في ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [الأعراف: ١٨] التسهيل، وزيد الإبدال على

الرسم بالألف، ومنع في «النشر» الحذف على الرسم، وجوز بعضهم إبدال الأولى على الرسم، والأرجح عن ابن ذكوان ﴿تُخْرِجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥] حرف الروم كالذي هنا .

قال في «النشر» ولا ينبغي أن يؤخذ من «التيسير» بسواه، وروى جماعة عنه أنه كهشام(١) .

---

(١) النشر - (٢ / ٣٥٤)

(واختلفوا) في ﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ هنا ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ في أول «الروم» و«الزخرف» و﴿فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا﴾ في «الجاثية» فقرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح حرف المضارعة وضم الراء في الأربعة، وافقهم يعقوب، وابن ذكوان هنا، ووافقهم ابن ذكوان في «الزخرف»، واختلف عنه في حرف «الروم» فروى الإمام أبو اسحق الطبري، وأبو القاسم عبد العزيز الفارسي كلاهما عن النقاش عن الأخفش عنه فتح وضم الراء كروايته هنا و«الزخرف» وكذلك روى هبة الله عن الأخفش، وهي رواية ابن خُرزاذ عن ابن ذكوان، وبذلك قرأ الداني على شيخه عبد العزيز الفارسي، عن النقاش كما ذكره في المفردات، ولم يصرح به في «التيسير» هكذا، ولا ينبغي أن يؤخذ من «التيسير» بسواه، والله أعلم، وروى عن ابن ذكوان سائر الرواة من سائر الطرق حرف الروم بضم التاء، وفتح الراء، وبذلك انفرد عنه زيد من طريق الصوري في موضع «الزخرف»، وبذلك قرأ الباقون في الأربعة .

واتفقوا على الموضع الثاني من الروم، وهو قوله - تعالى-: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ أنه بفتح التاء وضم الراء .

قال الداني: وقد غلط فيه محمد بن جرير قال: وذلك منه قلة إمعان وغفلة مع تمكنه ووفور معرفته غلطًا فاحشًا على ورش فحكى عنه أنه ضم التاء، وفتح الراء حملًا على قوله - تعالى - في «الإسراء» ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ وهذا في غاية اللطف ونهاية الحسن، فتأمله .

(قلت): وقد ورد الخلاف فيه من رواية الوليد بن حسان عن ابن عامر وهبيرة من طريق القاضي عن حسنون عنه، عن حفص وكذا «المصباح» رواية أبان بن تغلب، عن عاصم، والحلواني والجعفي عن أبي بكر عنه طريق ابن ملاعب، وهي قراءة أبي السماك، وأما عن ورش فلا يعرف البتة، بل هو وهم كما نبه عليه الداني .

ولورش في «سوءات» أربعة:

قصر الواو والهمزة، ثم توسط الهمزة مع قصر الواو، ثم توسطهما ثم قصر الواو مع إشباع الهمزة .

والراجح في الواو القصر، ولا إشباع فيه، ولحمزة فيه النقل ثم الإدغام، ويمتنع الرسم؛ لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين، وكذا ما يؤدي فيه الرسم إلى ذلك كـ ﴿جَآءُوكُمْ﴾ [النساء: ٩٠] و﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥] ﴿ضُحًى وَهُمْ﴾ [الأعراف: ٩٨] داخل في قوله(١):

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفًا وَرَقَّقُوا ....

---

(١) قال أبو شامة في شرح الشاطبية:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا   وَتَفْخِيمُهُمْ في النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمَلَا

هذا فرع من فروع المسألة المتقدمة داخل تحت قوله: (وقبل سكون قف بما في أصولهم) وأفردها بالذكر لما فيها من الخلاف والأصح والأقوى أن حكمها حكم ما تقدم تمال، لمن مذهبه الإمالة، وهو الذي لم يذكر صاحب «التيسير» غيره، وجعل للمنون، ولما سبق ذكره حكمًا واحدًا فقال: كلما امتنعت الإمالة فيه في حال الوصل من أجل ساكن لقيه تنوين أو غيره نحو: ﴿هُدًى﴾ و﴿مُّصَفًّى﴾ و﴿مُصَلًّى﴾ و﴿مُّسَمًّى﴾ و﴿ضُحًى﴾ و﴿غُزًّى﴾ و﴿مَوْلًى﴾ و﴿رِبًا﴾ و﴿مُّفْتَرًى﴾ و﴿ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى﴾ و﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ و﴿ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾ و﴿وجنى الجنتين﴾، وشبهه .

فالإمالة فيه سائغة في الوقف؛ لعدم ذلك الساكن، وذكر مكي في المنون وجهين:

أحدهما هذا، وهو الذي اختاره، وقرأه على شيخه أبي الطيب ابن غلبون قال: ونص على ﴿مُصَلًّى﴾ و﴿غُزًّى﴾، أن الوقف عليهما بالإمالة لحمزة والكسائي، وكلاهما في موضع نصب، والوجه الثاني الفرق بين المنصوب وغيره، فلا يمال المنصوب، ويمال المرفوع والمجرور .

قال الشيخ: وقال قوم: يفتح ذلك كله، فقد صار في المسئلة ثلاثة أوجه، وهي مبنية على أن الألف في الوقف على جميع الأسماء المقصورة المنونة هي الأصلية، رجعت لما سقط الموجب؛ لحذفها، وهو التنوين، أو يقال: هي مبدلة من التنوين إذا كانت منصوبة المحل، وهي الأصلية في الرفع والجر؛ لأنه قد ألف من اللغة الفصيحة التي نزل بها =

والذي يقتضيه النقل ترجيح الإمالة، لكن لما كانت فرع الفتح قدم عليها إذا اجتمعا .

والذي عليه المحققون ترك البدل في ﴿ءَامَنتُم﴾ [البقرة: ١٣٧] الثلاث كـ ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨] بـ «الزخرف»، والبدل ضعيف لم آخذ به .

واختلف عن شعبة في ﴿بِئَسٍ﴾ [هود: ٩٩] فروى الأكثر عنه بتقديم الياء على الهمزة المفتوحة، وروي عنه كحفص وعن قالون /[1] في ﴿يَلْهَث﴾

= القرآن أن تبدل من التنوين ألفًا في جميع الأحوال؛ لأن التنون إنما يبدل ألفًا في النصب؛ لانفتاح ما قبله، والانفتاح موجود في الأحوال كلها في الأسماء المعتلة المقصورة بخلاف الصحيحة، وهذه الأوجه الثلاثة معروفة عند النحويين، فإن قلنا: الوقف إنما هو على الألف المبدلة في جميع الأحوال، أو في حال النصب، فلا إمالة؛ لأن ألف التنوين لا حظ لها في الإمالة، كما لو وقف على ﴿أَمْتًا﴾ و﴿هَمْسًا﴾ و﴿عِلْمًا﴾، وقد سبق بيان ذلك، فقد صار المنصوب مفخمًا على قولين، وممالاً على قول، فلهذا قال (وتفخيمهم في النصب اجمع أشملا) .

وليس ذلك منه اختيارًا لهذا القول، وإنما أشار إلى أن الوجهين اتفقا عليه، والأجود وجه الإمالة مطلقا والرسم دال عليه، والنقل أيضا ومن وجهة المعنى أن الوقف لا تنوين فيه، وإنما كانت الألف الأصلية تحذف للتنوين في الوصل، فالنطق بالكلمة على أصلها إلى أن يلقاها ما يغيرها، وأيضًا فإن المبدل من التنوين إنما هو الألف والأصلية أيضا ألف فلا حاجة إلى حذف ما هو أصل وجلب ما هو مثله في موضعه، فترك اعتقاد الحذف فيه أولى، وقول الناظم:

وقد فخموا التنوين فيه

تجوز فإن التنوين لا يوصف بتفخيم، ولا إمالة؛ لعدم قبوله لهما فهو على حذف مضاف تقديره ذا التنوين، ولا تقول التقدير ألف التنوين لما فيه من الإلباس بألف نحو: ﴿أَمْتًا﴾ و﴿هَمْسًا﴾، مما لا يمال، وسمى في هذا الموضع الفتح تفخيمًا، والإمالة ترقيقًا كما سمى ترقيق الراء إمالة على ما سيأتي وأشملا جمع شمل، ونصبه على التمييز، أي: اجتمع شمل الأصحاب على الوجهين فيه بخلاف المرفوع والمجرور، فإن كل واحد منهما مفخم على قول واحد، وهو أضعف الأقوال وممال على قولين:

(١) ٧ب/ص .

[الأعراف: ١٧٦] الإدغام، وهو الذي عليه أكثر النقلة، والإظهار، والوجهان صحيحان، والأصح عن هشام إثبات ياء ﴿كِيدُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥] جميعًا في الحالين .

قال في «النشر»: وهو رواية الجمهور، وروى آخرون إثباتها في الوصل فقط، وعليه يحمل الخلاف في «القصيد»، ويمكن أن يفسر بالحذف في الحالين، وهو بعيد على ما يقتضيه النقل .

وقرأت بالثلاثة على هذا الترتيب، وما روي عن ابن مجاهد عن قنبل من فتح دال ﴿مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩] قال في «النشر»: ليس بصحيح، ولذا قال في «القصيد»:

وَعَنْ قُنْبُلٍ يُرْوَى وَلَيْسَ مُعَوَّلَا ....

وقد ثبت عن قنبل من غير طريق ابن مجاهد، ولكن ليس من طريق «القصيد»فلم أقرأ به، والتقليل في ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٣] لورش أرجح، واقتصر عليه في «التيسير»، وقرأت بالوجهين مقدمًا الإمالة؛ لتحتمها في ذوات الراء عندي .

ويجوز لكل من القراء بين «الأنفال» و«براءة» السكت والوصل والوقف، قال في «النشر»: أمَّا الوصل لهم فظاهر؛ لأنه كان جائزًا مع وجود البسملة فجوازه مع عدمها أولى، وأما السكت فلا إشكال فيه عن أصحابه، وأما غيرهم فنص عليه لهم أبو محمد مكي وغيره، حكى صاحب «الروضة» عن الحمامي[1] أنه كان يأخذ سكتة بينهما لحمزة، وإذا أخذ به لحمزة فالأخذ به

---

(١) معرفة القراء الكبار (١ / ٣٧٦):

علي بن أحمد بن عمر بن حفص أبو الحسن ابن الحمامي البغدادي مقرئ العراق، ومسند الآفاق .

قرأ على النقاش، وأبي عيسى بكار، وزيد بن علي الكوفي، وهبة الله بن جعفر، وعبد الواحد بن أبي هاشم، وجماعة.

وبرع في الفن، وسمع من عثمان بن السماك، وأحمد بن عثمان الأدمي والنجاد، =

عن غيره أحرى، وأما الوقف فلأن أواخر السور من أتم التام .

وقال أبو إسحاق: الظاهر جوازهما، يعني: السكت والوصل للمخصص، لكن قال مكي: بالسكت قرأت لجماعتهم، وليس منصوصًا .

قلت: والذي قرأت به السكت والوصل للجميع، وأجزاء «براءة» كسائر الأجزاء، وبعضهم منع البسملة فيها تبعًا لأولها .

والأرجح لهشام الإدخال في ﴿أَيِمَّةَ﴾ [التوبة: ١٢] الخمسة مواضع كما تقدم، وبالوجهين قرأت، واختلف في كيفية تخفيفها، والذي عليه الجمهور بين بين، وهو الذي في «التيسير» و«القصيد»، وقال بعضهم بإبدالها ياء مكسورة، وهو مذهب جمهور النحويين، ولذا قال أبو إسحاق:

وَفِي النَّحْوِ أَبْدَلَا

وقرأت بالوجهين من طريق «الطيبة»، ويتعين التخفيف بهما لحمزة وقفًا؛ لتحقق التوسط .

والراجح لورش ترقيق ﴿عُزَيْرٌ﴾ [التوبة: ٣٠]، ولم أقرأ بسواه .

والأكثر على إمالة ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] لابن ذكوان، وروى غير واحد الفتح عنه، والوجهان صحيحان، وآخذ بهما على الترتيب .

ولحمزة في ﴿يطئون﴾ [التوبة: ١٢٠] بين بين، والحذف في فتح الظاء، وزيد إبدالها واوًا، وهو ضعيف، وكذا نظيره .

= وعبد الباقي بن قانع، وعلي بن محمد بن الزبير الكوفي وغيرهم .

قرأ عليه الحسن بن محمد بن إبراهيم صاحب «الروضة» وأبو بكر محمد بن موسى الخياط، وأبو الخطاب أحمد بن علي الصوفي المقرئ، وأبو علي الهراس، وعبد السيد بن عتاب، ورزق الله التميمي، وأبو نصر أحمد بن علي الهاشمي شيخ الشهرزوري، وأبو علي الحسن ابن البناء، ويحيى بن أحمد السيبي القصري، وحدث عنه أبو بكر الخطيب والبيهقي، وهبة الله بن علي الدقاق وطراد الزينبي، وأبو الحسن علي ابن العلاف .

قال الخطيب: كان صدوقًا دينًا فاضلاً تفرد بأسانيد القراءات وعلوها، ولد سنة ثمان وعشرين وثلاث مائة، وتوفي في شعبان سنة سبع عشرة وأربع مائة، وهو في تسعين سنة رحمه الله .

ومن سورة يونس إلى سورة سبحان

ولأبي شعيب في الياء من فاتحة «مريم» وجهان: أشهرهما الفتح، وهو طريق «التيسير»، وروى عنه جماعة الإمالة، وهما صحيحان قرأت بهما من «القصيد»، وقال نافع: ها يا من فاتحة «مريم»، ولم يحك الشاطبي خلافًا تبعًا للتيسير، وخلافًا للحصري حيث قال: /[١]

وَحَامِيمَ ثُمَّ الْهَاءُ وَالْيَاءُ بَعْدَهُ قَرَأْتُ لَهُ بِالْفَتْحِ فِي أَكْثَرِ الْعُمْرِ

واعتمده صاحب «الدرر»، وقرأت بالوجهين من طريق، ولابن ذكوان في ﴿أَذًى﴾ [البقرة: ١٩٦] حيث وقع خلاف الفتح في الجميع، وقطع به غير واحد، وهو المقدم في الأداء، والإمالة وقطع بها الأهوازي[٢]، ونقل عنه

(١) ٨أ/ ص .

(٢) معرفة القراء الكبار (١ / ٤٠٢)

أبو علي الأهوازي واسمه الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز المقرئ الأستاذ المحدث .

ولد سنة اثنتين وستين وثلاث مائة، وقدم دمشق سنة إحدى وتسعين، فاستوطنها كان أعلى من بقي في الدنيا إسنادًا في القراءات على لين فيه .

عني من صغره بالروايات والأداء، وذكر أنه قرأ لأبي عمرو على علي بن الحسين الغضائري، عن القاسم بن زكريا المطرز تلميذ الدوري .

وقرأ لعاصم على الغضائري المذكور عن أحمد بن سهل الأشناني، وقرأ لابن كثير على محمد بن محمد بن فيروز عن الحسن بن الحباب .

وقرأ لنافع على أبي بكر محمد بن عبيد الله بن القاسم الخرقي عن ابن سيف .

وقرأ لقالون بالأهواز سنة ثمان وسبعين، وثلاث مائة على أحمد بن محمد بن عبيد الله التستري .

وقرأ ببغداد على أبي حفص الكتاني، وأبي الفرج الشنبوذي . وبدمشق على محمد =

بعضهم إمالة ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم﴾ [يونس: ١٦] هنا، وفتح غيره، وهو لأبي العلاء، وقرأت له بالإطلاقين، وللبزي[(١)] في ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم﴾ [يونس: ١٦] و﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [القيامة: ١] أول «القيامة» وجهان، فروى عنه المغاربة قاطبة، والمصريون إثبات الألف فيهما، وهي طريق ابن الحباب، وروى عنه العراقيون الحذف، وهي طريقة أبي ربيعة، والحذف مقدم في الأداء.

و﴿لَا يَهِدِّيٓ﴾ [يونس: ٣٥] كـ ﴿نِعِمَّا﴾ [النساء: ٥٨].

وإذا وقف حمزة على ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ [يونس: ٩١] جاز النقل مع المد والقصر، والتسهيل كقالون، وترك النقل مع الإبدال والتسهيل، وكل منهما مع السكت وتركه؛ فهذه سبعة مضروبة في ثلاثة الوقف فتبلغ أحدًا وعشرين وجهًا

= ابن أحمد الجبني صاحب ابن الأخرم، وقرأ على جماعة يطول ذكرهم، وفيهم أناس لا يعرفون إلا من قبله.

وصنف عدة كتب في القراءات «الموجز» و«الوجيز» ورحل إليه القراء؛ لتبحره في الفن، وعلو إسناده.

قرأ عليه أبو علي غلام الهراس، وأبو القاسم الهذلي، وأبو بكر أحمد بن أبي الأشعث السمرقندي، وأبو نصر أحمد بن علي الزينبي، وأبو الحسن علي بن أحمد الأبهري المصيني، وأبو بكر محمد بن المفرج البطليوسي، وأبو الوحش سبيع بن قيراط وأبو القاسم عبد الوهاب بن محمد القرطبي مؤلف كتاب «المفتاح»

وكان عالي الرواية في الحديث أيضًا، روى عن نصر بن أحمد المرجى صاحب أبي يعلى الموصلي، والمعافى بن زكريا الجريري، وعبد الوهاب الكلابي، وهبة الله بن موسى الموصلي وأبي مسلم الكاتب، وخلق سواهم.

وقد تلقى القراء رواياته بالقبول، وكان يقرئ بدمشق من بعد سنة أربع مائة، وذلك في حياة بعض شيوخه.

توفي في رابع ذي الحجة سنة ست وأربعين وأربع مائة رحمه الله.

(١) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، أبو الحسن البزي المكي، قارئ مكة توفي سنة خمسين ومائتين. انظر ترجمته في غاية النهاية ١/ ٤٨٠ - ٤٨١، معرفة القراء ١/ ١٨٠.

وقفت بها على ظاهر «القصيد» وتنتهي على ظاهر الطيبة إلى أربعة وثمانين وجهًا .

لكن يمنع منها ما ارتضاه في «النشر» أربعة وعشرون، وهي ما يكون مع وجهي التحقيق من غير سكت فتبقى ستون وجهًا وقفت بها جميعها، ولا تخفى مآخذها لقالون ستة وثلاثون وجهًا، ولورش أحد وخمسون وجهًا، ووقف الباقين ظاهر، ووصل الجميع أظهر من نار على علم؛ فلم نطل به .

﴿ٱلسِّحۡرَ﴾ [البقرة: ١٠٢] لأبي عمرو نحو ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، وروي عن حفص إبدال همزة ﴿تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: ٢٩] في الوقف، ولكن ليس من طريق «القصيد»، ولذلك نفى صحته من طريقه، وقال في «التيسير»: وبالهمز آخذ، وحمزة على حكمه في الوقف، وله التسهيل، والحذف على الرسم .

وعن ابن ذكوان في ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩] تخفيف النون، والتاء منها مشددة كالجماعة، واقتصر عليه في «التيسير»، وعنه ﴿تَتۡبَعَآنِّ﴾ بإسكان التاء الثانية، وفتح الباء، وتشديد النون، وهو من زيادة «القصيد».

واختلف عن قالون والبزي وخلاد في ﴿ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، والأشهر عن الأولين الإدغام، وهو المقدم في الأداء، وعن خلاد العكس، والوجهان صحيحان عن الثلاثة .

والأكثرون على تشديد ﴿لَّمَّا مَتَٰعُ﴾ [الزخرف: ٣٥] في «الزخرف» لهشام، وهو المقدم، وروى جماعة عنه التخفيف، وهو من الزيادات، وقرأت بالوجهين، وأجاز بعضهم في ﴿ٱلۡفُؤَادُ﴾ [النجم: ١١] ونحوه بين بين لحمزة وقفًا، والصحيح الإبدال .

وفي ﴿رُءۡيَاكَ﴾ [يوسف: ٥] لحمزة وقفًا، ونحوه كـ﴿وَتُـٔۡوِيٓ﴾ [الأحزاب: ٥١] الإبدال، وهو الأشهر، وعليه أكثر أهل الأداء، وأجاز الهذلي[1]، وأبو

(١) معرفة القراء الكبار (١ / ٤٢٩):
أبو القاسم الهذلي المقرئ الجوال أحد من طوف الدنيا في طلب القراءات، واسمه =

العلاء[1]، وغيرهما إبدال الواو ياء، وإدغامها في الياء، والإدغام في الثاني

= يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سوادة .

المغربي البسكري، وبسكرة بليدة بالمغرب، ورحل من أقصى المغرب إلى بلاد الترك .

وكانت رحلته في سنة خمس وعشرين وأربع مائة، وبعدها فقرأ بحران على أبي القاسم الزيدي صاحب النقاش، وهو أكبر شيوخه، وعلى الأهوازي بدمشق، وعلى إسماعيل بن عمرو بن راشد الحداد وجماعة بمصر، وعلى مهدي بن طرارة، والحسن بن محمد بن إبراهيم المالكي صاحب «الروضة» وتاج الأئمة أحمد بن علي المصري، وأبي العلاء محمد بن علي الواسطي ومحمد بن الحسين الكارزيني .

وقد ذكر الشيوخ الذين قرأ عليهم، وعدتهم مائة واثنان وعشرون شيخًا .

مات في سنة خمس وستين وأربع مائة .

(١) معرفة القراء الكبار (٢ / ٥٤٢)

الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد الأستاذ أبو العلاء الهمداني العطار الحافظ المقرئ شيخ أهل همذان.

ولد سنة ثمان وثمانين وأربع مائة، وارتحل الى أصبهان؛ فقرأ بها القراءات والحديث على أبي علي الحداد، وإلى بغداد؛ فقرأ على أبي عبد الله البارع، وعلى أبي بكر المزرفي، وإلى واسط فقرأ على أبي العز القلانسي، وسمع من ابن بيان الرزاز وعبد الرحمن بن حمد الدوني، وابن نبهان الكاتب، وأبي علي ابن المهدي، وأبي عبد الله الفراوي، وطبقتهم .

وحصل الأصول النفيسة والكتب الكبار، وانتهت اليه مشيخة العلم ببلده، وبرع في فني القراءات، والحديث روى عنه يوسف بن أحمد الشيرازي، وأبو المواهب بن صصرى، والحافظ عبد القادر الرهاوي، والمبارك بن أبي الأزهر .

وقرأ عليه أبو أحمد عبد الوهاب بن سكينة، ومحمد بن محمد بن الكال .

وقد أثنى عليه عبد القادر، وقال: تعذر وجود مثله في أعصار كثيرة، وأربى على أهل زمانه في كثرة السماعات مع تحصيل أصول ما سمع وجودة النسخ، وإتقان ما كتب فما كان يكتب شيئا الا معربًا منقوطًا وبرع على الحفاظ جاءته فتوى في أمر عثمان - رضي الله عنه - فكتب فيها من حفظه، ونحن جلوس درجًا طويلًا، وله التصانيف في الحديث والزهد والرقائق صنف كتاب «زاد المسافر» في خمسين مجلدًا، وصنف في القراءات العشرة والوقف والابتداء والتجويد ومعرفة القراء وأخبارهم وهو كبير وكان إمامًا في النحو =

من غير إبدال، وأبقوا ضم الراء، وأدخله الجعبري عند قول أبي القاسم ﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤] على إظهاره وإدغامه، وأجازوا الرسم فحذفوا، وأبقوا الياء مخففة، وكذا الواو، وإخفاء ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] أي: إظهار النون الأولى، واختطاف حركتها عن السبعة /[1] أشهر، وثاني الوجهين إدغام النون الأولى مع إشمام بأن يشير بشفتيه مع أول التشديد، وروى الإدغام من غير إشارة، وهو المحض ولم آخذ به من «القصيد»، والحذف عن قنبل في ﴿يَرْتَعْ﴾ [يوسف: ١٢] أقيس وأثبت، والإثبات ليس من طريق «القصيد»، وقرأت بالوجهين على ظاهره، ولأبي شعيب في ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ [يوسف: ١٩] ثلاثة أوجه:

الفتح، وهو الأشهر، وقطع به في «التيسير»، والتقليل، ونص عليه جماعة، والإضجاع وقطع بها في «در الأفكار»، وعليه ابن مهران، وهذا من الزيادات، وقرأت بالثلاثة على هذا الترتيب، ولهشام في ﴿هَيْتَ﴾ [يوسف: ٢٣] وجهان:

ضم التاء، وهو الأشهر، وقطع به في «التيسير»، وعليه جل النقلة، وفتحها، وقطع بها الأهوازي وغيره، وهما صحيحان، والأشهر إدغام ﴿بِالسُّوٓءِ

= واللغة سمعت أنه حفظ كتاب «الجمهرة» وكان من أبناء التجار؛ فأنفق جميع ما ورثه في طلب العلم حتى سافر إلى بغداد وأصبهان مرات ماشيًا، وكان يحمل كتبه على ظهره، قال لي: كنت أبيت ببغداد في المساجد، وآكل خبز الدخل إلى أن قال عبد القادر: ثم عظم شأنه، حتى كان يمر بالبلد، فلا يبقى أحد رآه الا قام ودعا له حتى الصبيان واليهود، وكان يقرئ نصف نهاره القرآن والعلم ونصفه الآخر الحديث، وكان لا يغشى السلاطين، ولا تأخذه في الله لومة لائم، وكانت السنة شعاره ودثاره اعتقادًا وفعلاً ولا يمس الجزء الحديث الا على وضوء .

توفي في تاسع عشر جمادى الأولى سنة تسع وستين وخمس مائة .

(١) ٨ب/ص .

﴿إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣] عن قالون والبزي، وبه قطع في «التيسير»، وهو المقدم في الأداء والتسهيل كغيرها من المكسورتين .

تنبيه:

لم يذكر في «التيسير» ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤] فأشار الناظم إلى ذلك بتأخيره؛ فيؤخذ فيها للدوري بالفتح، والتقليل، والذي في ﴿ٱسْتَيْـَٔسُوا۟﴾ [يوسف: ٨٠] و﴿تَاْيْـَٔسُوا۟﴾ [يوسف: ٨٧] و﴿يَاْيْـَٔسُ﴾ [يوسف: ٨٧]، وكذا ﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾ [يوسف: ١١٠] القلب بأن تقدم الهمزة على الياء، ثم تبدل ألفًا، وعليه أكثر النقلة، وقطع به غير واحد، وهو المقدم في الأداء، وهو الوجه الرابع لحمزة، والأول النقل، والثاني الإدغام، والثالث: بين بين، وهو أضعفها، والوجه الثاني للبزي ترك القلب، والإبدال كالجماعة، والوجهان صحيحان، قطع في«التيسير»بالفصل فيما كرر استفهامه كالسبعة مواضع؛ فيكون قوله:

وَامْـدُدْ لِوَا حَـافِـظٌ بِـلَا ....

في معرض الاستثناء من مواضع الخلاف، ويحتمل أن يكون تتميمًا؛ فيكون جار على ما تقدم في غير السبعة، وقطع أكثر النقلة لهشام في ﴿أَفْـِٔدَةً﴾ [الأنعام: ١١٣] بحذف الياء كباقي القراء، وهو المقدم، وروى عنه آخرون إثبات الياء بعد الهمزة، والأشهر في ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٩] الإدغام لأبي شعيب، والأرجح عن ورش وقنبل تسهيل ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٦١]، و﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [القمر: ٤١] لأن البدل يؤدي إلى اجتماع ألفين، وذلك متعذر .

وقال آخرون: يبدلها كسائر الباب، وبعد البدل يجوز أن يحذف أحد الألفين، ويجوز إبقاؤهما، ويزاد في المد فتكون تلك الزيادة فاصلة بين الساكنين، وأقرأني أبو عبد الله بالأول، وربما أقرأني بالثاني في بعض الأحيان.

عن البزي في ﴿شُرَكَآءِيَ﴾ [النحل: ٢٧] وجهان:

الهمزة كغيره، وبه قطع الأكثر، وحذفها، وبه قطع ابن مجاهد، والعمل على الهمزة بما قال الداني في غير المفردات:

لحمزة في ﴿وَإِيتَآءِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠] تسعة أوجه:

خمسة مع البدل كـ ﴿يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٩٠]، وأربعة مع الرسم تضرب في وجهي الأولى بثمانية عشر، والأشهر عن ابن ذكوان الياء ﴿لِيَجْزِيَ﴾ [يونس: ٤]، وروى جماعة كالنقاش، وبه قطع «در الأفكار» وغيره، فأشار الشاطبي بقوله[1]:

.... وَعَنْهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُوناً مُوَهَّلَا

---

(١) قال أبو شامة في شرح الشاطبية:

مَلَكْتُ وَعَنْهُ نَصَّ الاخْفَشُ يَاءهُ وَعَنْهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُوناً مُوَهَّلَا

الميم في (ملكت) رمز ابن ذكوان أي: أنه في جملة من روى عنه النون، ثم بين أن الصحيح عنه القراءة بالياء؛ فقال عنه يعني عن ابن ذكوان نص الأخفش على الياء، وهو هارون بن موسى بن شريك الدمشقي تلميذ ابن ذكوان، وكان يعرف بأخفش باب الجابية، والهاء في ياءه ترجع إلى لفظ (نجزين) المختلف فيه ثم قال: وعنه يعني: عن الأخفش روى النقاش وهو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند البغدادي المفسر، وهو ضعيف عند أهل النقل روى عن شيخه الأخفش في قراءة ابن ذكوان لهذا الحرف نونًا قال صاحب «التيسير» ابن كثير وعاصم ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ﴾ بالنون وكذلك روى النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان قال: وهو عندي وهم؛ لأن الأخفش ذكر ذلك في كتابه عنه بالياء، وذكر الأهوازي في كتاب «الإيضاح» النون عن ابن ذكوان، وعن هشام أيضًا، وعن ابن عامر، وأبي عمرو من بعض الطرق، وقال: قال النقاش: أشك كيف قرأته على الأخفش عن ابن ذكوان، وقول الناظم (موهلا) هو حال من النقاش، أو صفة للنون أي: مغلطًا يقال: وهل في الشيء، وعنه بكسر الهاء إذا غلط وسهى، وهل وهلا، ووهلت إليه بالفتح أهل وهلا، ساكن الهاء إذا ذهب وهمل إليه، فأنت تريد غيره مثل: وهمت، هكذا في صحاح الجوهري قال الشيخ (موهلا) من قولهم: وهله؛ فتوهل أي: وهمه فتوهم وهو منصوب على الحال من النقاش أي: منسوبًا إلى الوهم فيما نقل يريد ما قال صاحب «التيسير» هو عندي، وهم وقد ذكرناه والله أعلم

لقول الداني في «تيسيره»: /[١]

وهو عندي وهم، يعني ما رواه النقاش عن الأخفش لأن الأخفش ذكر في كتابه عن ابن ذكوان الياء، والله أعلم .

في ﴿لِيَسُوٓـُٔوا۟﴾ [الإسراء: ٧] لحمزة وقفًا النقل ثم الإدغام، ويجوز حذف الهمزة على الرسم مع المدّ والقصر، وما كان من هذا النوع مضمومًا أو مكسورًا جازت الإشارة، وأجاز بعضهم التسهيل .

❊ ❊ ❊

(١) ١٩أ/ص .

ومن سورة الإسراء إلى سورة الشعراء

المشهور عن ورش تفخيم ﴿يَصْلَنهَا﴾ [الإسراء: ١٨]، ويجوز الترقيق مع التقليل، وكذا نظائره كـ «المسد»، و«الانشقاق»، و«الغاشية» و«الليل» .

وقطع جماعة بفتح كلاهما بناء على أن ألفها عن واو، وأجاز بعضهم تقليلها، والمشهور الفتح، ولم آخذ له بسواه .

ولأبي شعيب في ﴿وَنَئَا﴾ [الإسراء: ٨٣] مع «فصلت» وجهان:

الفتح وهو المشهور، قال الجعبري: وهو المنصوص الذي لا يكاد يؤخذ غيره، والإمالة وعدت من الانفرادات، ولهشام في ﴿كِسَفًا﴾ [الإسراء: ٩٢] في «الروم» فتح السين، وعليه الأكثر، وهو المقدم، وإسكانها، وبه قطع ابن مجاهد، وهما صحيحان .

تنبيه: ظاهر «القصيد»كالتيسير: قصر الوقف على «أيا من» ﴿أَيًّا مَّا﴾ [الإسراء: ١١٠] لحمزة والكسائي، قال أبو إسحاق: ومسألة ﴿أَيًّا مَّا﴾ ساقطة في كثير من الكتب .

وقال في «النشر»: وأما الجمهور فلم يتعرضوا إلى ذكره أصلاً بوقف، ولا ابتداء أو قطع أو وصل، ثم قالوا: على مذهب هؤلاء لا يكون في الوقف عليها خلاف بين أئمة القراء، وإذا لم يكن فيها خلاف فيجوز الوقف على كل من «أيا»، و«ما» لكونهما كلمتين انفصلتا رسمًا كسائر الكلمات، يعني لكل من القراء، ثم قال الداني: والنص عن غير حمزة والكسائي معدوم، ونختار الوقف في مذاهبهم على «ما» لاحتمال أن تكون زيدت صلة للكلام فلا يفصل من «أي»، وعلى مذهب حمزة والكسائي تكون اسمًا بدلاً من «أي» فدل هذا الكلام على جواز الوجهين لكل من القراء إلا أن الراجح عن الباقين الوقف

على «ما» لحمزة في ﴿وَهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٠] ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٦] الإبدال ياء على القياس، وأجاز بعضهم إبدالها ألفًا على بعض وجوه الرسم، وزيد التحقيق كأبي عمرو، وحذف المبدل لأجل الجزم والصحيح الأول، ولم أقف بسواه .

في الوقف على ﴿كِلْتَا﴾ [الكهف: ٣٣] احتمال بالإمالة لأصحابها والراجح الفتح للجميع، وبه قرأت، ولحمزة في ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] النقل، وهو القياس، والإدغام كالزائد، وزيد إبدال الهمزة واوًا من غير إدغام، وهو أضعفها، والأولان أقواها، ولم أقرأ بالسادس، وعن ابن ذكوان في ﴿تَسْئَلْنِي﴾ [الكهف: ٧٠] الإثبات في الحالين، وهو الأرجح، وفي «القصيد»إيماء إليه، والحذف في الحالين، وهما في «التيسير»، وعن أبي بكر في ﴿قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ﴾ [الكهف: ٩٦] وجهان:

الأول: بهمزة وصل كـ ﴿رَدْمًا ۝٩٥ ءَاتُونِى﴾ [الكهف: ٩٥، ٩٦] له، وبه قطع الأكثر، والثاني بهمزة قطع /[1] كحفص، وبهما قرأت، وللسبعة في «عين» في فاتحة «مريم» و«الشورى» وجهان:

الإشباع، وهو الأرجح، ولذا فضله في «القصيد»، وكذلك في «الدرر»، وقال الداني:

هو قياس قول من روى عن ورش المد في ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] .

والثاني التوسط، ونص عليه جماعة، وهو الأقيس لغير ورش، والأظهر مذهب بعضهم إلى القصر المحض، وهو مذهب ابن سوار، والهمداني، وغيرهما إلا أنه عن ورش من طريق الأزرق من الانفرادات، ولم أقرأ به من «القصيد»، وهذه الثلاثة جارية لابن كثير في «هاتين» و«الذين» .

ونص الداني في «جامعه» على الإشباع، وهو ظاهر «التيسير»، والجمهور على القصر .

---

(١) ٩ب/ص .

وفي ﴿ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤] وجهان، وأكثر أهل الأداء على الإدغام، وبه قرأ الداني .

والأشهر عن قالون في ﴿لِأَهَبَ﴾ [مريم: ١٩] الهمز، وقطع به في «الدرر» كالتيسير، وروى جماعة عنه الياء كورش، والوجهان صحيحان عنه قرأت بهما .

وفي ﴿جِئۡتَ شَيۡـًٔا﴾ [الكهف: ٧١] لأبي شعيب وجهان:

الإظهار، وهو الأشهر، ورواه جماعة بالإدغام من أجل الكسر .

وعن ابن ذكوان في ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ [مريم: ٦٦] وجهان:

الخبر والاستفهام، وهما متقابلان إلا أني أقدم الاستفهام .

ولحمزة في ﴿وَرِءۡيٗا﴾ [مريم: ٧٤] وجهان:

الإظهار، ورجحه جماعة .

والإدغام، ورجحه صاحب «التذكرة» كالداني في «جامعه»، وأطلقهما في «التيسير»، وهكذا ترتيب الأداء، وزيد التحقيق كأبي شعيب، وياء واحدة مخففة على الرسم، وهما ضعيفان، ومنعهما في «النشر» لمخالفة النص والأداء، واتحاد الرسم مع القياس في الإدغام .

والراجح عن ورش تقليل آي السور الإحدى عشرة .

وأما الفتح فلم أقرأ به من «القصيد»، ولو احتمله قوله[1]:

وَلكِنْ رُءُوسُ الآيِ قَدْ قَلَّ فَتْحُهَا ....

---

(١) قال أبو شامة في « شرح الشاطبية »:

وَلـكِـنْ رُءُوسُ الآيِ قَـدْ قَـلَّ فَـتْـحُـهَـا   لَهُ غَيرَ مَاهَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمَّلَا

يعني: أن رءوس الآى لا يجري فيها الخلاف المذكور، بل قراءته لها على وجه واحد، وهو بين اللفظين، وعبر عن ذلك بقوله: (قد قل فتحها) يعني: أنه قلله بشيء من الإمالة، وقد عبر عن إمالة بين بين بالتقليل في مواضع؛ كقوله: (وورش جميع الباب كان مقللا، و(التقليل جادل فيصلا) و(قلل في جود) و(عن عثمان في الكل قللا) =

. . . .

= وأراد برءوس الآى جميع ما في السور المذكورة الإحدى عشرة، سواء كان من ذوات الواو أو من ذوات الياء، وقد نص الداني على ذلك في كتاب «إيجاز البيان»، وإنما لم يجئ وجه الفتح فيها إرادة أن تتفق ألفاظها، ولا يختلف ما يقبل الإمالة منها، وذلك أن منها ما فيه راء نحو ﴿الثرى﴾ و﴿ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾، وذاك ممال لورش بلا خلاف فأجرى الباقي مجراه ليأتي الجميع على نمط واحد، ثم استثنى من ذلك ما فيه هاء أي: غير ما فيه لفظ هاء نحو: ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ و﴿بَنَىٰهَا﴾ و﴿طَحَىٰهَا﴾، وهذا التقدير أولى من أن يقول: تقديره غير ما هاء فيه أي: ما فيه هاء بالمد لما يلزم في ذلك من قصر الممدود والابتداء بالنكرة من غير ضرورة إلى ذلك، ولأنه يوهم أيضًا استثناء ما فيه مطلق الهاء؛ فيدخل في ذلك هاء المذكر نحو ﴿تَقْوَىٰهُمْ﴾ و﴿ذِكْرَىٰهُمْ﴾ .

وإنما المراد هاء ضمير المؤنث، قال الشيخ: وهو ينقسم على ثلاثة أقسام ما لا خلاف عنه في إمالته نحو (ذكراها)، وذلك داخل في قوله وذو الراء ورش بين بين، وما لا خلاف عنه في فتحه نحو: ﴿ضُحَىٰهَا﴾، وشبهه من ذوات الواو، وما فيه الوجهان، وهو ما كان من ذوات الياء، قلت: وتبع الشيخ غيره في ذلك، وعندي أنه سوى بين جميع ما فيه الهاء، سواء كانت ألفه عن ياء، أو واو؛ فيكون في الجميع وجهان، وقد تقدم ما دل على ذلك من كلام الداني في كتاب الإمالة، وقال أيضًا في الكتاب المذكور: اختلف الرواة، وأهل الأداء عن ورش في الفواصل إذا كن على كناية المؤنث نحو آى: «والشمس وضحاها»، وبعض آى «والنازعات»، فأقرأني ذلك أبو الحسن عن قراءته بإخلاص الفتح، وكذلك رواه عن ورش أحمد بن صالح، وأقرأنيه أبو القاسم وأبو الفتح عن قراءتهما بإمالة بين بين، وذلك قياس رواية أبي الأزهر، وأبي يعقوب وداود عن ورش، قلت: وجه المغايرة بين ما فيه ضمير المؤنث وغيره من رءوس الآى أن الألف في ﴿ضُحَىٰهَا﴾، ونحوه ليست طرفًا للكلمة يحصل بإمالتها مشاكلة رءوس الآى، بل المشاكلة حاصلة بضمير المؤنث، فلم تكن حاجة إلى إمالة الألف قبله؛ فصارت الكلمة كغيرها مما ليس برأس آية؛ فجرى فيها الخلاف، ومن سوى في الإمالة بين ﴿ضُحَىٰهَا﴾ و﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، قصد قوة المشاكلة بالإمالة وضمير المؤنث فتقع المشاكلة طرفًا ووسطًا وقوله: (فاحضر مكملا) أي: لا تغب عنه فالمذكور مكمل البيان؛ فيكون (مكملا) مفعولاً به أي: احضر كلاما مكملا، أو يكون التقدير: احضر رجلاً مكملاً في هذا العلم يفهمك إياه أي: لا تقتد، ولا تقلد إلا مكمل الأوصاف كمالاً شرعيًا معتادًا فالكمال المطلق إنما هو لله - عز وجل - ويجوز أن =

وسيأتي ذو الهاء في محله .

تنبيه: منون رءوس الآي الإحدى عشرة جار على سنن قوله:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا ....

وتحتم إمالة غير منونها لا يمنع من إجراء الوجهين في المنون وقفًا لأبي عمرو، وورش لأن الفتح مبني على أن الألف بدل من التنوين، ولا فرق بين رءوس الآي وغيرها، وقد علم أن حمزة والكسائي لا يفرقان بين رءوس الآي وغيرها والوجهان جاريان لهما في منون الجميع .

وقد نص أبو عبد الله بن توزنت في تقييد له على وجوه ورش على جواز الوجهين في ذي الراء المنون كـ ﴿مُّفْتَرًى﴾ [القصص: ٣٦] مع تحتم الإمالة لورش في ذي الراء؛ فقال في قوله - تعالى -: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُواْ مَا هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى﴾ [القصص: ٣٦] وفي قوله: ﴿لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [الأنعام: ٦٠] فمع الفتح يعني في غير المنون الفتح في المنون، ومع الإمالة وجهان في الوقف لكن ذلك في ﴿لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [الأنعام: ٦٠] صحيح، وأما في ﴿مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: ٥١] مع ﴿مُّفْتَرًى﴾ فلابد من الوجهين في ﴿مُّفْتَرًى﴾ مع فتح ﴿مُوسَىٰٓ﴾ لأنا إن قدرنا الألف بدل التنوين فالفتح، وإن

= يكون مكملاً نعت مصدر محذوف أو حالاً، أي: احضر حضورًا مكملاً أي: لا تكن حاضرًا ببدنك غائبًا بذهنك وخاطرك أو احضر في حال كونك مكملاً أي: بجملتك من القلب والقالب، والله أعلم .

وإنما قال ذلك على أي معنى قصده من هذه المعاني لصعوبة ضبط مذهب ورش هنا فأشار إلى تفهمه والبحث عنه وإلقاء السمع لما يقوله الخبير به، وقد تخلص من مجموع ما تقدم أن ورشًا يميل بين اللفظين كل ألف بعد راء ورءوس الآى غير المؤنثة، بلا خلاف، وفي المؤنثة الخالية من الراء، وفي كلمة ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾، وفي ذوات الياء انقلابًا أو رسمًا أو إلحاقًا خلاف، ولا يميل ﴿مرضاة﴾ ولا ﴿كِلَا﴾ ولا ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ ولا ﴿الرِّبَوٰا﴾، من مجموع ما تقدم إمالته، وباقي ما تقدم لورش على التفصيل المذكور .

قدرنا أنها الأصلية رجعت فالإمالة لكونها من ذوات الراء بخلاف ﴿مُسَمًّى﴾ لتعين الفتح على كلا الاحتمالين حيث فتح ﴿لِيُقْضَىٰٓ﴾ .

ولقالون في ﴿يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾ [طه: ٧٥] وجهان /(١) فروى الجمهور القصر من طريق أبي نشيط، وقطع له بالإشباع صاحب الهداية، والكامل، وكذا في «جامع البيان» لم يحك سواه عن الحلواني، والوجهان في «التيسير»، و«القصيد» .

وفي ﴿وَمِنْ ءَانَآيِٕ﴾ [طه: ١٣٠] تسعة أوجه لحمزة تضرب في ثلاثة الأولى بسبعة وعشرين، ولا تخفى مآخذها .

وفي ﴿ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠] وجهان لورش:

الترقيق، وهو الراجح، والتفخيم مثارهما هل ذكر في «القصيد» في قوله(٢):

وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابُهُ ....

---

(١) ١٠ أ/ص .

(٢) قال أبو شامة في « شرح الشاطبية »:

وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابُهُ   لَدى جِلَّةِ الأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلَا

ذكر في هذا البيت ما اختلف فيه مما فصل فيه بين الكسر والراء ساكن غير حرف استعلاء؛ فذكر مثالين على وزن واحد، وهما ﴿ذِكْرًا﴾ و﴿سِتْرًا﴾، ثم قال: (وبابه) أي: وما أشبه ذلك قال الشيخ: (وبابه) يعني به كل راء مفتوحة لحقها التنوين، وقبلها ساكن قبله كسرة نحو: ﴿حجرا﴾ ﴿وَصِهْرًا﴾ و﴿شَيْئًا إِمْرًا﴾ و﴿وزرا﴾، فالتفخيم في هذا هو مذهب الأكثر، ثم علل ذلك بأن الراء قد اكتنفها الساكن والتنوين؛ فقويت أسباب التفخيم قلت: ولا يظهر لي فرق بين كون الراء في ذلك مفتوحة أو مضمومة، بل المضمومة أولى بالتفخيم؛ لأن التنوين حاصل مع ثقل الضم وذلك قوله - تعالى -: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ﴾، فإن كان الساكن الذي قبل الراء قد أدغم فيها فالترقيق بلا خلاف نحو: ﴿سِرًّا﴾ و﴿مُّسْتَقَرًّا﴾؛ لأن الكسرة كأنها وليت الراء من جهة أن المدغم فيه كالحرف الواحد، فالمدغم كالذاهب .

ورقق أبو الحسن ابن غلبون جميع الباب إلا ﴿مِصْرًا﴾ و﴿إِصْرًا﴾ و﴿قطرًا﴾، من =

نصبه قيدًا، واقتضاه الإعراب، والوجهان منصوصان.

ولحمزة في ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ [الإنسان: ١٩] أربعة أوجه:

الإبدال واوًا على القياس، وإبدال الثانية واوًا مكسورة، فإن وقف بالسكون اتحد مع الأول، وإن وقف بالروم فوجه ثان، والتسهيل كالياء وكالواو، وهو المعضل، ولابن ذكوان في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] وجهان الإظهار، وهو الأشهر، وبه قطع في «التيسير»، والإظهار من زيادة «القصيد».

﴿تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] في الوقف لأبي عمرو، كـ ﴿مُفْتَرًى﴾ [القصص: ٣٦]، و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾ [النور: ٣٣] لورش أربعة الثلاثة التي مضت في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١]، والرابع القصر على وجه الإبدال، ويكون بعد المد، وقبل الياء، و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥] مفتوح لورش لا غير، والأرجح لخلاد في ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] الصلة، وروى عنه جماعة الإسكان، وهما في «التيسير»، و«القصيد».

* * *

= أجل حرف الاستعلاء، فألزمه الداني ﴿وِقْرًا﴾، ومنهم من لم يرقق إلا ﴿وَصِهْرًا﴾، لخفاء الهاء، وفخم أبو طاهر بن أبي هاشم وعبد المنعم بن غلبون وغيرهما أيضًا من المنون نحو: ﴿خَبِيرًا﴾ و﴿بَصِيرًا﴾ و﴿مُّدْبِرًا﴾ و﴿شَاكِرًا﴾، مما قبل الراء فيه ياء ساكنة، أو كسرة، فكأنه قياس على ﴿ذِكْرًا﴾ و﴿سِتْرًا﴾، قال الداني: وكان عامة أهل الأداء من المصريين يميلونها في حال الوقف؛ لوجود الجالب لإمالتها في الحالين، وهو الياء والكسرة، وهو الصواب، وبه قرأت، وبه آخذ، وقال في ﴿ذِكْرًا﴾ و﴿سِتْرًا﴾، أقرأني ذلك غير أبي الحسن بن غلبون بالفتح، وعليه عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، وذلك على مراد الجمع بين اللغتين قلت: فحصل من هذا أن المنصوب المنون الذي قبل رائه ما يسوغ ترقيقها على ثلاثة أقسام ما يرقق بلا خلاف، وهو نحو: ﴿سِرًّا﴾ و﴿مُّسْتَقَرًّا﴾، وما يرقق عند الأكثرين وهو نحو ﴿خَبِيرًا﴾ و﴿شَاكِرًا﴾، وما يفخم عند الأكثر وهو نحو ﴿ذِكْرًا﴾ و﴿سِتْرًا﴾.

ومن سورة الشعراء إلى سورة اليقطين

وفي ﴿تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] لورش إذا وقف أربعة أوجه: كـ ﴿ءَاتِيهِمۡ﴾ [هود: ٧٦]، ولحمزة تسهيل الهمزة كالياء بين العين ممالين مع المد والقصر، وأجاز بعضهم إبدالها ياء مع المد والقصر، وأجاز بعضهم حذف الألف الثانية، وإبدال الهمزة كـ ﴿شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] فيأتي فيه المد والتوسط والقصر، وتسهيلها كالألف مدًّا وقصرًا مع الروم بناء على جوازه في المفتوح، ويكون هشام كهو في هذه، وما عدا الوجهين الأولين ضعيف، وفي ﴿فِرۡقٖ﴾ [الشعراء: ٦٣] وجهان لسائر القراء: التفخيم، وبه قطع في «التيسير»، وهو القياس، وعليه كثير من أهل الأداء، والترقيق، وعليه أكثر النقلة، وهما جيدان، ورجح الداني الترقيق في غير «التيسير»، وعلى هذا الترتيب، والوقف كالوصل ولك أن تقف للكسائي مختبرًا على ﴿أَلَآ﴾، وعلى «يا»، وعلى «اسجدوا» في تخفيفه ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ﴾[1] [النمل: ٢٥]، ويكون «يا» حرف نداء حذف ألفها كحذفه من

(١) (واختلفوا) في ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ﴾ فقرأ أبو جعفر والكسائي ورويس بتخفيف اللام ووقفوا في الابتداء (ألا يا) وابتدءوا (اسجدوا) بهمزة مضمومة على الأمر على معنى ألا يا هؤلاء أو يا أيها الناس اسجدوا؛ فحذفت همزة الوصل بعد (يا)
وقبل السنين من الخط على مراد الوصل دون الفصل قال الحافظ أبو العلاء أبو عمرو الداني في كتابه «الوقف والابتداء» كما حذفوها من قوله: ﴿ يبنؤم ﴾ في طه على مراد ذلك.

(قلت) أما ﴿يبنؤم﴾ فقد قدمت في باب وقف حمزة أني رايته في المصاحف الشامية من الجامع الأموي، ورأيته في المصحف الذي يذكر أنه الإمام من الفاضلية بالديار المصرية، وفي المصحف المدني بإثبات إحدى الألفين، ولعل الداني رآه في بعض المصاحف =

﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤]، والوقف له على ﴿لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: ٢٤] تام، ولغيره قبيح؛ لأن ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ بدل بعض من ﴿أَعْمَالَهُمْ﴾ [النمل: ٢٤] ليزين لهم عدم السجود، أو مفعول ﴿لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: ٢٤] على زيادة «لا» أي: لا يهتدون السجود.

الأرجح في الوقف على ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦] لقالون، وأبي عمرو وحفص الإثبات كما بينه الداني في غير «التيسير»، وقطع به غير واحد كابن غلبون، ووقف جماعة لهم بالحذف، والوجهان صحيحان، ووقفت بهما عن قنبل في ﴿بِٱلسُّوقِ﴾[1] [ص: ٣٣]، و﴿سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: ٢٩] وجهان:

= محذوف الألفين؛ فنقله، وكذلك وقرأ الباقون بتشديد اللام و(يسجدوا) عندهم كلمة واحدة مثل ﴿أَلَّا تَعُولُوا﴾ فلا يجوز القطع على شيء منهما. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري.

(١) واختلفوا في ﴿سأقيها﴾، و﴿بالسؤق﴾ في ص ﴿وعلى سؤقه﴾ في الفتح وروى قنبل همز الألف والواو فيهن فقيل إن ذلك على لغة من همز الألف والواو وهي لغة أبي حية النميري، حيث أنشد (أحب الموقدين إلى مؤسى).

وقال أبو حيان بل همزها لغة فيها.

(قلت) وهذا هو الصحيح والله أعلم.

وزاد أبو القاسم الشاطبي رحمة الله عن قنبل واواً بعد همزة مضمومة في حرفي ص والفتح؛ فقيل: إنما هو مما انفرد به الشاطبي فيهما، وليس كذلك، بل نص على أن ذلك فيهما طريق بكار عن ابن مجاهد وأبي أحمد السامري، عن ابن شنبوذ، وهي قراءة ابن محيصن من رواية نصر بن علي عنه، وقد أجمع الرواة عن بكار عن ابن مجاهد على ذلك في ﴿بالسؤق والأعناق﴾ فقط، ولم يحك الحافظ أبو العلاء في ذلك خلافاً عن ابن مجاهد، وقد رواه ابن مجاهد نصًا عن أبي عمرو، قال سمعت ابن كثير يقرأ: ﴿بالسؤق والأعناق﴾.

بواو بدل الهمزة ثم قال ابن مجاهد ورواية أبي عمرو هذه عن ابن كثير هي الصواب؛ لأن الواو انضمت؛ فهمزت؛ لانضمامها وقرأ الباقون الأحرف الثلاثة بغير همز. النشر في القراءات العشر.

همز الواو، وهو الأصح، واقتصر عليه في «التيسير»، والواو بعد همزة مضمومة من زيادة «القصيد»، وعد من انفراداته، والصواب ثبوته /[(١)] عن الغير كالهذلي، وقيل: طريق عن ابن مجاهد، وقرأت بهما، والأشهر عن ابن كثير القصر في هاتين .

ولابن كثير في ﴿عِندِيٓ أَوَلَمۡ﴾ [القصص: ٧٨] الفتح، وهو الأشهر، وقطع به جماعة، وقطع العراقيون للبزي بالإسكان، ولقنبل بالفتح، وقطع سبط الخياط، والهذلي لقنبل بالإسكان أيضًا، والوجهان صحيحان عنهما إلا أن المقدم للبزي الإسكان، والفتح لقنبل لأنهما ليسا من طريق «القصيد»والتيسير، وفي ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] لحمزة وقفًا النقل على القياس، وحكي فيه إبدال الهمزة ألفًا على تقدير نقل حركتها لما قبلها، وكذا ﴿يَسۡـَٔلُونَ عَنۡ أَنۢبَآئِكُمۡ﴾ [الأحزاب: ٢٠] على وجه رسمه بالألف، وأما بين بين فضعيف، وفي ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن﴾ [الروم: ١٠] النقل والإدغام، ويضعف التسهيل والرسم يمتنع عند من يمنع اجتماع ألفين، ومن أجاز يجوز عنده الجمع والحذف، ويصير كـ ﴿أَضَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] إلا أنه يكون بعد نقل الحركة كما قيل به في ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] و﴿مِّن رِّبٗا﴾ [الروم: ٣٩] جاز لحمزة والكسائي على نحو ﴿مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٥]، والفتح عن حفص في ضاد ﴿ضَعۡفٖ﴾ [الروم: ٥٤] الثلاث أشهر، وقد عد الضم من اختياراته، والصحيح ثبوت الوجهين رواية، واختلف عن البزي وأبي عمرو في ﴿إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] حيث وقع فقطع لهما في«التيسير»بإبدال الهمز ياء ساكنة، وعليه المغاربة قاطبة، ويمد لالتقاء الساكنين، وقطع لهما العراقيون بالتسهيل كما في «الإرشاد»، و«المستنير»، وغيرهما .

ويجوز المد والقصر، والأول مقدم في الأداء، ويقف المسهل بياء ساكنة،

---

(١) ١٠ب/ص .

وقال بعضهم يتعين المد، وأجرى بعضهم فيه وجوه الوقف، والنقل والإدغام لحمزة في ﴿وَتُئْوِيٓ﴾ [الأحزاب: ٥١] وقفًا، والأرجح في ﴿لِّيُنذِرَ﴾ [الأحقاف: ١٢] في «الأحقاف» الخطاب، وبه قطع ابن مجاهد وغيره، وقطع الأهوازي بالغيب، والوجهان في «القصيد» كـ«التيسير» .



ومن سورة اليقطين إلى سورة ق

ولخلاد وجهان في ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٥]، وفي ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ٣] الإدغام من غير إشارة كأبي عمرو، وبه قطع في «الهداية»، والإظهار، وعليه أكثر النقلة، وقطع به الداني في غير «التيسير» كابن مجاهد، والأهوازي، وهو المقدم في الأداء .

تنبيه:

يتعين المد لحمزة في هذه الكلمات، وكذا لخلاد فيما انفرد به في وجه الإدغام بخلاف أبي شعيب لجواز الإدغام عنده، ووجوبه عند حمزة، ولذلك مثل به في «النشر» للساكن اللازم، وقال في «القصيد»: بلا روم، أي: إشارة، ولم يعد الموافق على عادته، والأصح عن ابن ذكوان في ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ [الصافات: ١٢٣] النطق بهمزة مكسورة بعد «إن» وقفًا ووصلاً على أنها همزة قطع، وهو المقدم، وروى جماعة من الثقات وصل همزة ﴿إِلْيَاسَ﴾ فيكون النطق بعد ﴿إِنَّ﴾ بلام ساكنة في الوصل، ويكون الابتداء بهمزة مفتوحة على قاعدة همزة الوصل، وما قيل من أن الابتداء بهمزة مكسورة لم آخذ به، وما ذكره /[١] صاحب «الدرر» من قوله:

وَالْخُلْفُ فِي وَصْلِكَ ذِكْرَى الدَّارِ ....

تبعًا لأبي حرب نسبوه إلى الوهم لاتفاق المشايخ على ترقيقها، وهو ظاهر «القصيد» و«التيسير»، واقتصر عليه في «النشر» لأن ترقيقها من أجل الكسرة،

(١) ١١/أ/ص .

وهي لازمة لا من أجل إمالة الألف التي ذهبت وصلاً حتى يفخم لذهابها، واختلف عن الدوري وهشام في ﴿يَرْضَهُ﴾ [الزمر: ٧] فقطع بالصلة للدوري سائر المغاربة والمصريين، وهو الذي في الهداية وغيرها كـ «الكافي» و«التبصرة»، وروى جماعة الإسكان عنه، واقتصر عليه في «العنوان»، وذكر الوجهين الشاطبي كالداني، وروى عن هشام أكثر النقلة القصر، وعليه جل الأئمة، واتفقوا عليه في مؤلفاتهم، وروى الداني عنه الإسكان في أحد الوجهين كالشاطبي، وقال ابن الجزري: ليس الإسكان من طريق «التيسير» و«القصيد»، و قلل روايته، وقرأت بالوجهين عنه كالدوري بوجهيه على الترتيب، واختلف عن قالون في ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] فالذي عليه أكثر النقلة الحذف، وهو الذي عليه سائر الرواة اتفاقًا، وعد النويري الإثبات من الانفرادات تبعًا لـ «النشر»، وذكر الوجهين في «القصيد» تبعًا للتيسير، وقال في «النشر»: لا أعلمه، أي: الإثبات ورد عن أبي نشيط من طريق من الطرق، بل ولا عن الحلواني، بل ولا عن قالون أيضًا في طريق إلا من طريق عن أبي مروان عنه، وأطال في تضعيفه، وعلى هذا يقدم له الحذف، والعجب من شيخنا كيف نص على تقديم الزيادة في تقييده، والظن أنه ذهول، وبهذا يعلم ما في تسوية بعض شراح الدرر بين الوجهين، وقطع لهشام بتسهيل: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ [فصلت: ٩] في «التيسير»، والتحقيق من زيادة «القصيد»، وهما صحيحان .

وقول الشاطبي:

.... **وَقَوْلُ مُمِيلِ السِّينِ لِلَّيْثِ أُخْمِلَا**

حكاية لا رواية، إذ ليس من طريق «القصيد»، وعده في «النشر» غلطًا، وتقدمت أوجه ﴿ٱلَّذِينَ﴾ لابن كثير، وظاهر «القصيد»المد عملاً بقوله:

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ ....

الأكثر على ﴿رَبِّيٓ إِنَّ لِي﴾ [فصلت: ٥٠] لقالون وهو المشهور، ولذلك

صدر به قوله[١]: (بِفتْح أُولِي حُكْم) .

وعن قالون في ﴿أَشَهِدُوا﴾ [الزخرف: ١٩] وجهان:

القصر، وبه قطع أكثر النقلة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وروى المد عن جماعة، وبه قطع في «در الأفكار»، وقرأ به الداني على أبي الفتح، وهما في «التيسير»، وغيره، وقرأت بهما على هذا الترتيب، والأشهر عن البزي المد في الفاء، وعليه الجمهور، وروى جماعة القصر، وليس من طريق «التيسير» كالـ ««القصيد»، واستدراك «النشر» يقتضي أنهما من طريقه، وقرأت بالوجهين، والأرجح عن خلاد إظهار ﴿وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ﴾ [الحجرات: ١١] وهو المقدم في الأداء .



(١) في ص: قولي .

ومن سورة ق إلى آخر القرآن

الأرجح عن ابن كثير إثبات ﴿يُنَادِى﴾ [آل عمران: ١٩٣] وقفًا، والحذف عن قنبل من الزيادات، وروى عنه جماعة الحذف /[١] والأول أصح، وبه ورد النص، واقتصر عليه في «التيسير»، وقرأت بالوجهين كما في «القصيد»للإمام، والأشهر عن حفص الصاد في ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، وعليه جمهور النقلة، وروى عنه آخرون السين كما في الإرشادين، والوجهان في «التيسير»، وغيره، والجمهور على إشمامه لخلاد كما أطبقت عليه النصوص، وروى جماعة عنه الصاد، وهما صحيحان عن خلاد، قرأت بهما، وقطع الأكثرون لأبي بكر بكسر شين ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ [الرحمن: ٢٤]، وبه التصدير، وروى جماعة عنه الفتح، والأشهر عن الكسائي ضم ﴿يَطْمِثْهُنَّ﴾ [الرحمن: ٥٦] الأول، وكسر الثاني لكن من رواية الدوري، وعليه غير واحد من الأئمة، ورواه آخرون من روايتيه .

وروى بعضهم كسر الأول وضم الثاني عن أبي الحارث[٢] كما في «التذكرة» و«الكامل» وغيرهما، وبه قرأ الداني على أبي الحسن .

---

(١) ١١ب/ص .

(٢) معرفة القراء الكبار (١ / ٢١١):

هو الليث بن خالد أبو الحارث البغدادي المقرئ، صاحب الكسائي، والمقدم من بين أصحابه، قرأ عليه، وسمع الحروف من حمزة بن القاسم الأحول، وأبي محمد اليزيدي .

قال أبو عمرو الداني: وقد غلط أحمد بن نصر في نسبته؛ فقال: الليث بن خالد المروزي، وذاك رجل آخر من أصحاب الحديث، سمع من مالك بن أنس، وجماعة يكنى: أبا بكر .

قرأ على أبي الحارث سلمة بن عاصم، ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير، توفي سنة أربعين ومائتين .

وروى جماعة التخيير عن الكسائي بمعنى إذا ضم الأول كسر الثاني، وإذا ضم الثاني يكسر الأول، وهو من زيادة «القصيد».

فإذا أردت جمعها في الأداء ضم الأول، ثم اكسر الثاني، ثم اضممه، فيقدم الضم في الأول، والكسر في الثاني.

والأشهر عن أبي بكر ضم ﴿أَنشُزُوا﴾ [المجادلة: ١١] معًا كحفص، وهو الذي عليه الجمهور، وروى غير واحد عنه كسر الشين كما في «التجريد» و«الكفاية» وغيرهما، والخلاف في ««القصيد» كما في «التيسير» .

وعن هشام في ﴿يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧] خلاف فروى جماعة عنه التأنيث والرفع، وبذلك قرأ الداني على أبي الحسن، ورواه الحلواني عنه من أكثر طرقه.

وروى عنه جماعة التذكير، ورفع ﴿دُولَةً﴾، وهذان في «التيسير»، وروى آخرون عنه التذكير مع النصب، وضعفه الداني، وهو رواية الداجوني، وقرأت بالثلاثة على هذا الترتيب، وأما التأنيث مع النصب فممنوع، قال في «النشر»: لانتفاء صحته رواية ومعنى، كما نبه عليه الجعبري .

وفي ﴿بُرَءَٰٓؤُا﴾ [الممتحنة: ٤] لحمزة وهشام اثنا عشر وجهًا كما في ﴿شُرَكَآءُ﴾ [النساء: ١٢] لكن مع تسهيل الأولى لحمزة، والذي وقفت له به في هذه الكلمة بأربعة وعشرين وجهًا، وبيانها أن الهمزتين فيها يعتريهما الرسم والقياس، فعلى القياس فى الثانية خمسة أوجه وعلى الرسم سبعة، فتأتي بالاثني عشر مع قياس الأولى، وتعاد مع رسمها.

ولابن ذكوان في ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك: ٥] وجهان:

الإظهار، وهو رواية الجمهور عن الأخفش أيضًا، ولورش في «ن والقلم» وجهان:

الإظهار، وهو الأشهر، وعليه حذاق أصحابه، والإدغام، وقطع به في «التجريد» من طريق الأزرق، والوجهان في ««القصيد» .

والمشهور عن ورش في ﴿كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠] ترك النقل،

وقطع به في «التيسير»، والنقل من الزيادات، وفي ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩] وجهان له أيضًا:

الإدغام، وهو المقدم من «القصيد»عملاً بقوله /[(١)]:

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلَا

والإظهار، وبه قرأ مكي، وعليه العمل، ورجح بأن هاء السكت حقها ألا تثبت أصلاً .

قال الجعبري: وليتحفظ فيه من التحريك، والسكت مخلص يقف على الفاصلة فيكفي المؤنة، ورجح الإدغام بتحقيق سكون هاء السكت فيه بخلاف نقل ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ .

والأصح عن ابن ذكوان أن الغيب في ﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة: ٤١] ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤٢]، وبه قطع جماعة كثيرة .

وروى النقاش عن الأخفش الخطاب، وبه قرأ الداني على عبد العزيز الفارسي[(٢)]، ولهشام في ﴿لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩] ضم اللام، وبه قطع في

---

(١) ١١٢أ/ ص .

(٢) معرفة القراء الكبار (١ / ٣٧٤):

عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق بن محمد بن خواستي أبو القاسم الفارسي، ثم البغدادي المقرئ النحوي، ويعرف بابن أبي غسان .

ولد سنة عشرين وثلاث مائة، وقال: أذكر يوم موت أبي بكر بن مجاهد .

قرأ على أبي بكر النقاش، وعبد الواحد بن أبي هاشم وسمع من أبي بكر بن داسة، وإسماعيل الصفار، وأبي بكر النجاد، وأبي عمر الزاهد .

رحل سنة ثمان وثلاثين بنفسه، وسمع بالبصرة سنن أبي داود وتفرد بعلوه، ودخل الأندلس للتجارة في سنة خمسين وثلاث مائة فسكنها .

قال أبو عمرو الداني: كان خيرا فاضلاً صدوقًا ضابطًا أخذ العربية عن أبي سعيد السيرافي قرأت عليه القرآن بثلاث روايات وروى عنه أيضًا أبو الوليد ابن الفرضي لقيه بمدينة التراب توفي في شهر ربيع الأول سنة ثلاث عشرة وأربع مائة وله ثلاث وتسعون سنة رحمه الله .

«التيسير»، وهو المشهور، والكسر كغيره من القراء، وهي من الزيادات .

وبه قطع أبو الفتح .

من أخذ لورش، وأبي عمرو، وابن عامر بين «المدثر»، و«القيامة»، وكذا بين «الانفطار»، و«التطفيف»، وبين «الفجر» و«البلد»، و«العصر» و «الهمزة» بالوصل اختار السكت، ومن أخذ بالسكت اختار البسملة، والذي عليه أكثر المحققين عدم الفرق بين هذه السورة وغيرها، والذي قرأنا به على الأستاذ عدم التفرقة، حيث أخذت بالأوجه الثلاثة: البسملة، والسكت، والوصل في غير الأربع، وإن أخذت بترك التسمية أخذت بالبسملة في الأربع مصدرًا بالبسملة قاطعًا لها عن السورة، ثم أردف السكت، وهذا الترتيب في الثلاث الأول .

وأما بين العصر والهمزة فأقدم السكت، ثم البسملة، وسألته السبب، فاعتل بعدم الوقف في الرابعة، فعارضته بأن آخر السورة من أتم التمام فلم يجب .

وكذا يقدم الوصل بين «الفلق» و«الناس» ثم السكت على ترك البسملة، ولا وصل بين الأربع الزهر على التفرقة، وفيهن السكت لحمزة عليها .

والأرجح عن ابن ذكوان وحفص في ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ [الإنسان: ٤] الوقف بالألف، وعن البزي حذفه، ووقفت للثلاثة بالوجهين مقدمًا الألف عن الأولين، والحذف عن الثالث .

تنبيه: إذا أردت الجمع بين السبعة في ﴿قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: ١٥] معًا وصلًا ووقفًا اختبارًا قف على الأول بالألف لغير حمزة، ثم بغير ألف له، ثم وصله منونًا، وقف على الثاني بألف لنافع، وأبي بكر والكسائي، ثم أردف حذف الثاني لابن كثير، ثم وصل الأول بغير تنوين، وقف على الثاني بألف لهشام، ثم أردف حذف ألف الثاني لموافقيه، وإذا جمعت لهم ﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [الإنسان: ٢١] تسكن ياء ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ لنافع، وترفع ﴿خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ ثم

تخفضهما لحمزة مع الإدغام والإظهار، ثم تردف ضم قالون، ثم ابن كثير بفتح ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وخفض الأول ورفع الثاني ثم أبو عمرو وابن عامر برفع الأول وخفض الثاني، ثم أردف رفع الثاني لحفص، ثم اخفض الأول، وارفع الثاني لأبي بكر، ثم اخفضهما للكسائي .

واختلف عن ورش فيما كان من الآي على هاء غير ذي الراء نحو: ﴿زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩] فالذي أقرأني به أبو عبد الله فتح ذوات الواو، وهي أربع ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠] و﴿ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٩] /[1] و﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢] و﴿طَحَىٰهَا﴾ [الشمس: ٦]، وبالفتح والتقليل في ذوات الياء كـ ﴿زَكَّىٰهَا﴾ وهذا الوجه هو مرتضى الشارح الأول، وظاهر «القصيد» إجراء الوجهين في ذي الهاء مطلقًا غير ذي الراء، والوجهان صحيحان .

ولحمزة في الوقف على ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨] النقل والإدغام، وزيد ثالث، وهو الحذف على الرسم، فيصير كالجوزة، وزيد بين بين، وهذان ضعيفان، ولخلاد في ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] وجهان:

الإشمام، وهو الأشهر، وعليه أكثر النقلة، والصاد الخالصة رواه جماعة، وهما صحيحان، والأرجح عن قنبل إثبات ﴿بالواد﴾ في الحالين، وورد عنه الحذف في الوقف كورش، وعليه جماعة، وهما صحيحان، والراجح عن أبي عمرو حذف ﴿أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥] و﴿أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: ١٦] في الحالين، وهو الأعدل، والإثبات وصلاً، وعليه جماعة، والمشهور الحذف .

واختلف عن قنبل في ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٧] فروى جماعة عنه القصر، وصححه غير واحد، كالسخاوي، وعليه عامة أهل الأداء واقتصر عليه في «التيسير»، وروى عنه غير واحد المد، وهو الأثبت نصًا وأداء، وعربية، والوجهان صحيحان، والمد مقدم هكذا قرأت والمشهور عن البزي فتح ﴿ولي دين﴾ والإسكان وبالوجهين قرأت على هذا الترتيب .

---

(١) ١٢ب/ص .

تقييد شيخنا وسيدنا ووسيلتنا إلى ربنا سيدي أحمد بن ثابت الشريف، شرف الله قدره في الدارين التلمساني نسبًا على يد الحقير الفقير إلى مولاه الغني به عن سواه، الجيلاني بن الجيلاني بن محمد بن الهواري بن أبي عمران نسبًا، غفر الله له ولوالديه ولأقاربه ولأشياخه ولإخوانه ولأحبته، ولجميع المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على جميع الأنبياء والمرسلين، والحمد لله رب العالمين .

وكان الفراغ منه يوم الإثنين في ربيع الثاني عام ثلاثين ومائة وألف .



الفهرس




أولاد الشيخ
مكتبة أولاد الشيخ للتراث
٣٦ ش اليابان - عمرانية غربية - الهــرم ت : ٥٦٣٨٣١٨
٤٢ ش ابراهيم عبد الله من ش المنشية فيصل ت : ٧٤١٠٧٠٤